

# إرشاد الزمّة للناسك الحج والعمرة

على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى

تأليف

محمد طاهر بن عبد القادر بن محمود الكردي المكي

الخطاط بوزارة المعارف بمكة المشرفة

غفر الله له ولوالديه آمين

وبذيل صحائفه

توضيح بعض المسائل المختلف فيها على باقي المذاهب الأربعة

حقوق الطبع والنشر محفوظة

للمنشر

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

# إرشاد الزمعة لناسك الحج والعمرة

على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى

تأليف

محمد طاهر بن عبد القادر بن محمود الكردي المكي

الخطاط بوزارة المعارف بمكة المشرفة

غفر الله له ولوالديه آمين

---

وبذيل صحائفه

توضيح بعض المسائل المختلف فيها على باقي المذاهب الأربعة

---

حقوق الطابع والنشر محفوظة

للمناشر

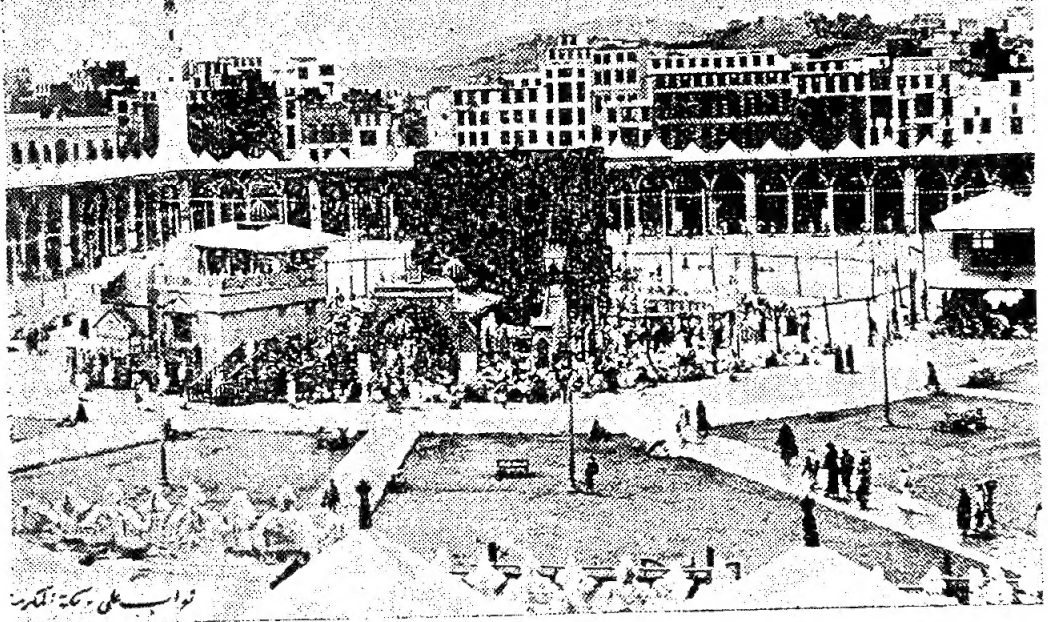
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الطبعة الأولى.

١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م

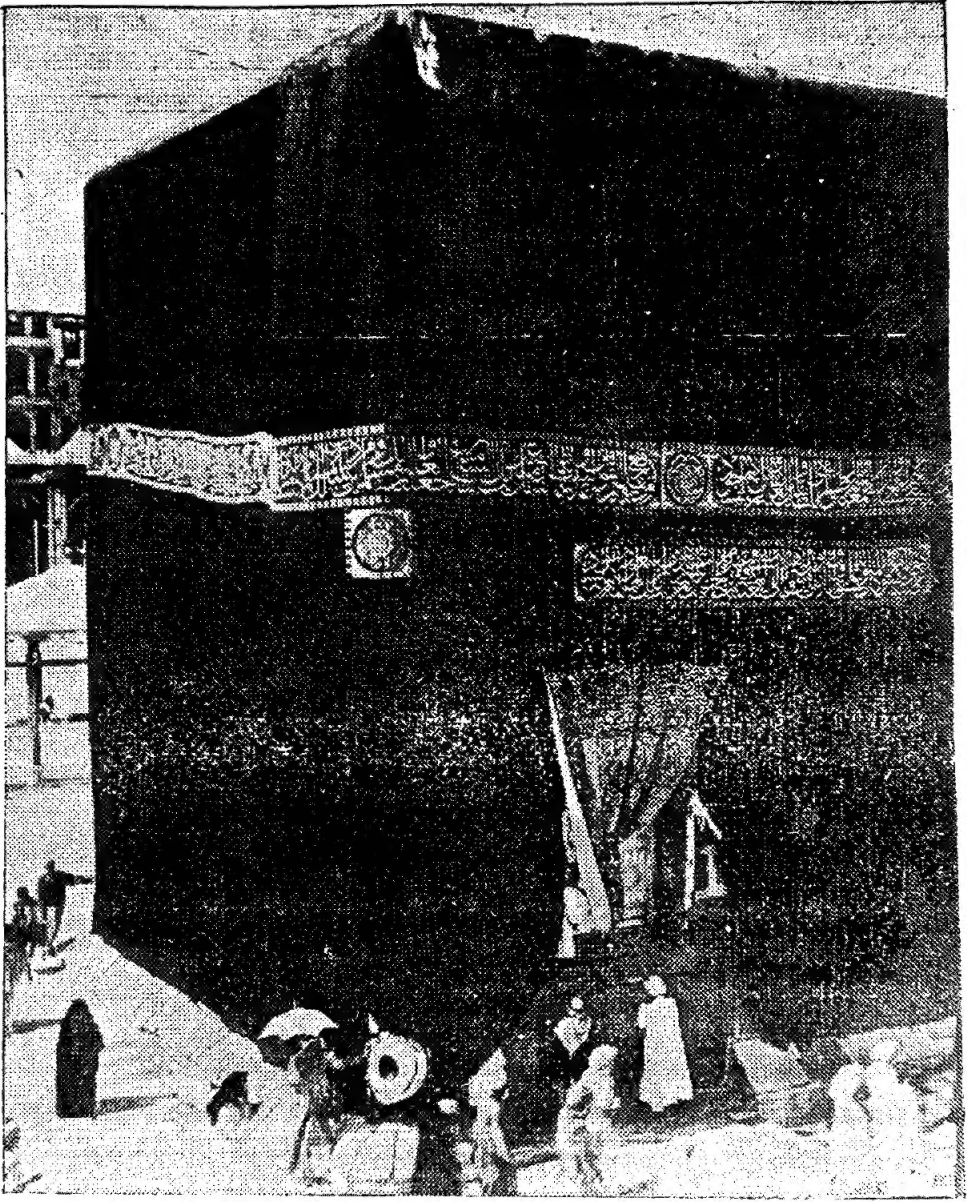


مِنْظَرُ عَامِلِ الْكَيْفِيَّةِ الْمَعْظَمَةِ



نواب علی بیگ: المکرم





صورة الكعبة المشرفة وقد ظهر فيها الركن الأسود والركن اليماني ،  
وما أحلى قول الشيخ عبد الرحمن العبادي وفق الحنفية بدمشق :

في البيت أنواع فضل لست أحصرها	وصاحب البيت أدري بالذي فيه
من جاءه خائفاً من سوء زلته	فإن للبيت ربا سوف يحميه





صورة المؤلف محمد طاهر الكردي  
أخذت له بمكة المكرمة في شعبان سنة ١٣٦٨ هـ  
غفر الله تعالى له وعامله برحمته وإحسانه آمين



## مصادر الكتاب

المؤلف	اسم الكتاب
الإمام النووي	المجموع
الشرييني	مغنى المحتاج شرح متن المنهاج
ابن حجر	تحفة المحتاج بشرح المنهاج
ابن حجر	فتح الجواد بشرح الإرشاد
إبراهيم الباجورى	الباجورى على ابن قاسم
سليمان البجيرمى	حاشية البجيرمى على شرح الخطيب
ابن حجر	حاشية على إيضاح النووى فى المناسك
أبو بكر محمد شطا	إعانة الطالبين على فتح المعين
زكريا الأنصارى	أسنى المطالب شرح روض الطالب
لعبد الله الشرقاوى	حاشية الشرقاوى على شرح التحرير
الونائى	عمدة الأبرار فى أحكام الحج والاعتمار
البطاح	إرشاد الأنام لما اشتمل عليه النسك من الأحكام
محمد أمين الكردى	فتح المسالك فى إيضاح المناسك
عبد الرحمن الجزيرى	كتاب الفقه على المذاهب الأربعة
أحمد النشوقى السرسى	الأنوار الساطعة فى المذاهب الأربعة

## مقدمة الكتاب

# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم يا من هديتنا للإسلام والإيمان ، وكرهت إلينا الكفر  
والفسوق والعصيان ، ونشكر على ما رزقتنا وأنعمت علينا من غير حولٍ مِنَّا  
ولا قوّة ، كلّ ذلك فضلاً منك ورحمة ، إنك أنت العزيز الوهاب واسع الفضل  
والإحسان . ونصلي ونسلم على من أرسلته رحمة للعالمين ، وجعلته خاتم النبيين  
 والمرسلين ، وسيّد ولد آدم أجمعين ، نبينا « محمد » وعلى آله وصحبه الكرام  
البررة ، صلاةً وسلاماً داعين إلى يوم الدين .

أما بعد : فإن الاشتغال بالعلم من أفضل العبادات ، ومجالسته تشبه رياض  
الجنة ، وما أحلى قول القائل :

العلمُ زرعٌ والتأملُ ماؤه	والذهنُ أرضٌ والمعلمُ زارعٌ
والبحثُ فيه شمسُه وسماؤه	مُلقي الأفاضل واختلاطُ نافعٌ
ونموه بإفادة ونعاؤه	عملٌ إلى أعلا المراتب رافعٌ
ونفاقُ هذا العلم في سوقِ الآ	قبولُ تقى وإخلاصٌ به وتواضعٌ
ثم التكبرُ والرياء والعُجبُ آ	فاتٌ وكلُّ للسعادة مانعٌ

وعلم الفقه مقدّم على جميع العلوم ، لأنه به تصحّ العبادات ، ولهذا قال



صلى الله عليه وسلم « مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ » لأنَّ المتفقهَ في دينه إذا تَوْضأً وصَلَّى يَأْتِي بالفروض ويَحْتَنِبُ المبطلات ، والجاهل في أمور دينه إذا تَوْضأً وصَلَّى رُبَمَا نَقَصَ من الفروض وَأَتَى بالمبطلات عن غير قصد ، وَشَتَّانَ بين هذا وَذاك ، لذلك كانت ركعتان من العالم خير من مائة ركعة من الجاهل ، وإلى هذا المعنى أشار القائل :

تَفَقَّهَ فَإِنَّ الْفَقْهَ أَفْضَلُ قَائِدٍ إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَأَعْدَلُ قَاصِدٍ  
فَإِنَّ فِقْهَهَا وَاحِدًا مَتَوَرَّعًا أَشَدَّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ

وما أحلى قول العلامة عمر بن الوردى في بهجة الحاوى :

وَبَعْدَ ، فَالْعِلْمُ عَظِيمُ الْمَنْزِلَةِ قَدْ اصْطَفَى اللَّهُ خِيَارَ الْخَلْقِ لَهُ  
وَالْعَمْرُ عَنْ تَحْصِيلِ كُلِّ عِلْمٍ يَقْصُرُ فَاِبْدَأْ مِنْهُ بِالْأَهَمِّ  
وَذَلِكَ الْفَقْهُ فَإِنَّ مِنْهُ مَا لَا غِنَى فِي كُلِّ حَالٍ عَنْهُ

هذا. ولما كان الحجج الذي هو من الطاعات البدنية والمالية ، خامس أركان الإسلام والملة الحنيفية ، وكان من الشرائع القديمة - وإن لم يكن بهذه الكيفية - أكثر العلماء فيه من التصنيف ، وأفردوا في المناسك طائفة من التأليف ، غير أن بعضها في متن موجز ، وبعضها في شرح مطوّل ، وبعضها فيه المسائل متفرقة ، وكلها مشحونة بالتدقيق والتحقيق ، ومرموقة بعين الإجلال والتصديق .

فأُحْبِبْتُ أَنْ أَضَعُ فِيهِ كِتَابًا عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، يَكُونُ بِتَرْتِيبٍ مُبْتَكِرٍ ، سَهْلَ الْمَرَاجَعَةِ وَالنَّظَرِ ، بِحَيْثُ يَجْمَعُ كُلُّ بَابٍ فُرُوعَهُ

ومسائله ، وتوحيّت فيه عدم الإيجاز المخلّ ، وعدم التطويل المملّ ، ليقرّب فهمه على الطالب المبتدى وتسهّل مراجعته على الحاج المشتغل بالنسك . وسمّيته :

## إرشاد الزمّرة لمناسك الحج والعمرة

وإتماماً للفائدة العامّة ، جعلت بهامشه بعض الأحكام المختلف فيها على باقي المذاهب . ولقد اعتمدت في نقل المسائل والأحكام على أمّهات الكتب المعتمدة . وكان الانتهاء من تأليف هذا الكتاب بمكة المكرمة سنة ألف وثلاثمائة وخمس وستين هجرية . وطبعه كان بالقاهرة سنة ألف وثلاثمائة وأربع وسبعين .

أسأل الله الكبير المتعال ، أن يجعله مقبولاً لدى الخاص والعام ، وأن يعمّ النفع به ، وأن يحفظني من الخطأ والسهو فيه ، وأن يحفظني في نفسي وأهلي وأولادي من كيد الأعداء وشر الحساد وسوء الأمراض ، وأن يرزقني رزقاً حلالاً واسعاً من حيث لا أحتسب ويحفظني فيه من الطغيان ، وأن يجعلني وذريّتي من سعداء الدارين ، ومن الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وأن يثبتني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وأن يحتم لي بخير آمين ، وصلى الله على سيدنا « محمد » أبي القاسم الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ( ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ) وأدخلنا الجنة مع الأبرار ( سبحان ربك رب العزّة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين )

مؤلف الكتاب

محمد طاهر الكردي الخطاط

١٤٢٠ هـ / ٢٠١٩ م

٩ / ٥ / ١٣٧٤ هـ

٣ / ١ / ١٩٥٥ م

## أسرار الحج ومزاياه

قال الله تعالى في كتابه الكريم « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢٦) وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (٢٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ (٢٨) ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ<sup>(١)</sup> وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (٢٩) » سورة الحج

يرتبط الحج بالكعبة المعظمة منذ بنائها الأول ، فهو لذلك من الأمور الدينية القديمة العهد جدًا ، وقد حج كثير من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وكان أهل الجاهلية يحجون ويقفون بعرفات ويبيتون بمزدلفة ويمكثون بمنى ، وكانوا يصنعون للحاج طعاما أيام الموسم بمكة ومنى ، ولما حج سيدنا يونس عليه السلام كان يؤثر عنه : « لبيك كاشف الكرب لبيك » .

وإثنى كان الحج خامس أركان الإسلام في الترتيب<sup>(٢)</sup> فانه جامع لمعانيها كلها ، كدين الإسلام فإنه أتى آخرًا ولكنه جمع حقائق الأديان كلها ، وهو الدين الذى ارتضاه الله لعباده كما يقول في كتابه العزيز « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا »

(١) قال في مختار الصحاح : التفت في المناسك : ما كان من نحو قص الأظفار والشارب وحلق الرأس

والعانة ورمى الجمار ونحر البدن وأشياء ذلك ٥ .

(٢) ففى الحديث الشريف « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

وإتمام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت » . كما فى رواية ابن عمر .

ويقول: « وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ». وما كان الحج خامس الأركان ترتيباً إلا لكونه واجبا في العمر مرة على المستطيع ، بخلاف الصلاة والزكاة والصيام فإنها تتكرر على الدوام إما يوميا ، وإما سنويا .

فالحج هو أكبر مؤتمر إسلامي دائر بدوران السنين والأعوام إلى يوم القيامة ؛ وهو أوسع وأشرف مجمع ديني ، وأعظم وأفخم نادٍ صحراوي .

يعقد بأمرٍ إلهي وبوازع الإيمان القويّ مرّة كلّ عام ، وأعضاء هذا المؤتمر الأكبر ، هم جميع المؤمنين على اختلاف طبقاتهم وتنوع شعوبهم وأممهم ، لا فرق بين الكبير والصغير ، والأمير والحقير ، والغني والفقير ، والعالم والجاهل ، والعامل والعاطل — وكلٌّ منهم يشعر بالوحدة العامة ، ويهدف إلى التمسك بالعروة الوثقى ، التي لا انفصام لها .

ولقد كان الإفرنج والحكومات الأجنبية يتخوفون ويهابون الإسلام لأمرين خطيرين : (الأول) الحج إلى بيت الله الحرام ، الذي هو بمثابة الوحدة الإسلامية ، التي تجمع كلمتهم وتقويّ عزائمهم . (والثاني) الخلافة : وهي التي يستندون إليها ، ويرتبطون بها ، ويستظلون تحت لوائها ، فهي مركز سلطانتهم ومصدر نفوذهم<sup>(١)</sup> .

أما الخلافة فلا تتكلم عنها ، وأما الحج فكيف لا يخافون منه وهو العامل الأكبر في التعاون والتعاقد والرابطة ، أليس يقول الله تعالى (لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ؟) فأى منفعة أعظم وأكبر للمسلمين من تقوية الرابطة الدينية ؟ وربط

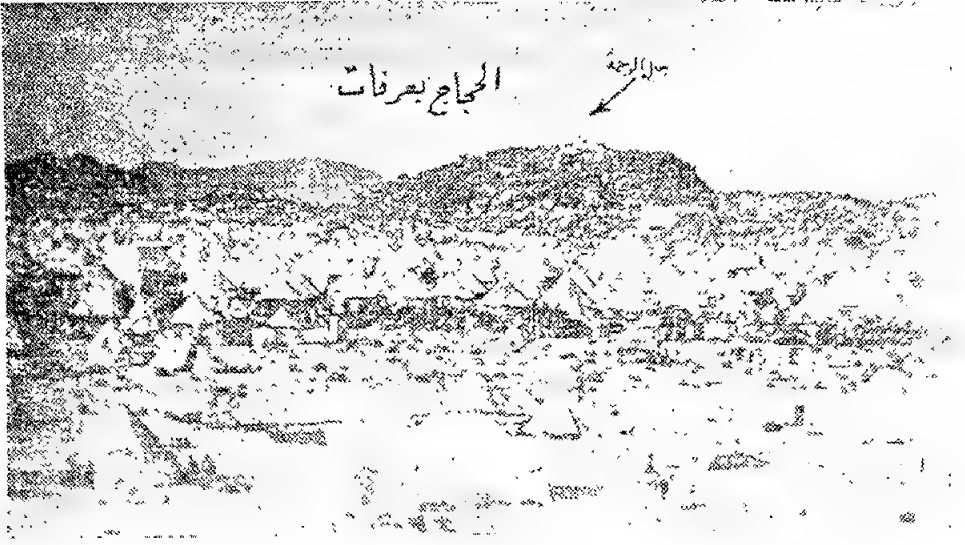
---

(١) انظر كتاب « حاضر العالم الإسلامي » لمتر لوثر وب ستودارد الأمريكي صحيفة ٢٨٧ في الفصل الثاني بعنوان « الجامعة الإسلامية » فقد بسط الكلام عن الحج والخلافة بما يشفي الغليل .

الشعوب المختلفة بعضها ببعض ، الذين أتوا من كل فجٍّ عميق ؛ ففي إطلاق لفظ  
المنافع في الآية ، دليل واضح على تعميمها فيدخل فيها كل ماله منفعة للمسلمين ،  
كأُمُور الوطنية والعلمية والثقافية ، والاجتماعية والإنسانية والتجارية وغير ذلك  
والحق يقال : إن الناظر في يوم عرفة إلى تلك الجموع المحتشدة ، وإلى ذلك  
البحر الزاخر : من المسلمين الذين أتوا وحدّون الله ويلبّون دعاه ، من مشارق  
الأرض ومغاربها ، ومن مختلف الأجناس واللغات ، ليندهش اندهاشا ويستغرب  
عَجَبًا ، ويزداد إيمانًا بالله تعالى وبقدرته وعظمته « وما راء كمن سما » .

فلئن شرعت صلاة الاستسقاء باجتماع الناس بأطفالهم ودوابهم وحيواناتهم  
لإنزال القطر والمطر . ولئن جعلت أيضا صلاة الجمعة فرضا لوعظ الناس وإرشادهم  
لأُمُور دينهم ودنياهم . فإنَّ يومَ عرفة لأعظم من الاستسقاء والجمعة ، وهو أفضل  
الأيام على الإطلاق ، ولذلك كان صبيحة ليلتها هو العيد الأكبر للمسلمين في جميع  
الأقطار . وكيف لا يكون كذلك والله عزّ شأنه يتجلّى على هذا الجمع الغفير من الأمة  
المحمدية بالرحمة والغفران والفضل والإحسان ، والعشق من النار ، بل حتى يباهى  
بهم الملائكة . ذلك يوم اختلط العربي بالعجمي ، والأبيض والأسود . والحيوان  
بالبشر ، وصار كل واحد يدعو الله مخلصا بقلبه ، سائلا له بلسانه ولغته ؛ ساكبا  
من العَبَرَات والدموع ، ما يبلغه أعلى مراتب الخضوع والخشوع .

كلهم في ذلك اليوم لا يرجون إلا الله ، ولا يدعون إلا إياه ، نشيدهم الروحيّ  
« لبيك اللهم لبيك » وشعارهم الدينيّ « لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له  
الدين ولو كره الكافرون » قد تركوا أوطانهم ، وفارقوا أولادهم ، وكشفوا  
رءوسهم ؛ ونزعوا ثيابهم وأبدلوها بالإحرام الأبيض كالأكفان ، ووقفوا في ذلك  
الصحرَاء الواسع ، امتثالاً لأمر الله وابتغاء لمرضاته .



منظر الحجاج وقد ضربوا خيامهم عند جبل الرحمة بعرفات، وجبل الرحمة هو المشار إليه بعلامة  
السهام ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف عند الصخرات التي بأصل هذا الجبل

فمن أسرار الحج أن يكون هذا الموقف العظيم والمحشر الأصغر يوم  
عرفة ، في فضاء متسع وصحراء مترامية الأطراف ، مجردة عن الدور والبنیان .  
وأن تكون هذه المجموع البشرية في صحة تامة أيام الحج<sup>(١)</sup> ، مع كثرة  
عددهم وتعرضهم للشمس والهواء والغبار والتراب الناشئ من كثرة انتقالاتهم  
بشتى وسائل الركوب من سيارات وجمال ودواب أخرى ، ومع كونهم يستظلون  
بالخيام وتحت الهوادج وبين الصخور والأحجار الكبار . وما ذلك إلا لأنهم  
تركوا الوسواس والأوهام في هذه الأيام ، فلا يهتمهم إلا الاجتهاد في العبادة  
والإخلاص في الدعاء والشكر والفرح بأداء هذه الفريضة المقدسة .

ومن أدق أسرار الحج أن الرؤيا المنامية في ليالى عرفة ومزدلفة ومنى  
تختلف عنها في بقية الليالى الأخرى ، كما يعرف ذلك أرباب البصائر والعلماء  
العاملين كل واحد بحسب استعداده من حسن نيته ونظافة قلبه ودرجة صلاحه .

(١) هذا بالنظر إل غالبهم، وأما القليل فلا حكم له .

وإن من أعظم الدليل على فضل يوم عرفة على سائر الأيام ، نزول هذه الآية الجليلة فيه وهى « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا <sup>(١)</sup> » فإنها نزلت فى يوم الجمعة ، وكان يوم عرفة بعد العصر فى حجة الوداع سنة عشر ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة على ناقته العضباء فكاد عضد الناقة ينقد من ثقلها فبركت .

روى الأئمة عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل من اليهود إلى عمر فقال يا أمير المؤمنين آية فى كتابكم تقرأونها لو علينا أنزلت معشر اليهود لآخذنا ذلك اليوم عيداً . قال وأى آية؟ قال « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » فقال عمر : إني لأعلم اليوم الذى أنزلت فيه ، نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فى يوم الجمعة ، لفظ مسلم وعند النسائي « ليلة الجمعة » <sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى أن هذه الآية الكريمة أعظم بشارة وأكبر فرح للمسلمين لاشتمالها على ثلاث مسائل كل واحدة أعظم من أختها كما هى ظاهرة من منطوق الآية :

( ١ ) إن الله تعالى قد أكمل لنا ديننا الحنيف .

( ٢ ) قد أتم علينا نعمته من جميع الوجوه .

( ٣ ) قد اختار لنا بنفسه دين الإسلام القويم ، كل ذلك بحض

فضله ورحمته .

ولما جرت العادة أن البشائر الكبرى ، والأخبار المهمة العمومية ، تكون

(١) فى أول سورة المائدة .

(٢) نقلنا هذه الرواية من تفسير القرطبي .

بالإعلان عنها على رؤوس الأشهاد بشتى الطرق والوسائل ، تكرم الله عز شأنه أن يكون نزول هذه الآية الجليلة في يوم عرفة لاجتماع كافة المسامين فيه وحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم لينتشر ذلك فيهم بسرعة البرق ، فيعم البشر والسرور والفرح والحبور المسامين جميعا في وقت واحد .

ويفهم من هذه الآية قرب انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الدار الآخرة ، فإدام الدين الإسلامي قد كل وأدى النبي رسالته للناس وبلغهم ما أنزل إليه ، فليحق بالرفيق الأعلى ، وليسترح من تعب الدنيا .

وفي نزول هذه الآية الكريمة حكمة كبرى ، وهي إطمئنان المسامين إلى أن دينهم قد كل فلا يحتاج إلى زيادة شيء ، فلو لم تنزل هذه الآية ، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم لخطر في البال وجال في الصدور : أن دين الإسلام ربما لم يكمل ، وأنه لو لم يمت صلى الله عليه وسلم لتوالى نزول الآيات القرآنية ، وازدادت أحكام الديانة الإسلامية ، فلهذه الآية الجليلة موقع عظيم ، ومعنى دقيق لا يغيب على ذوى الألباب .

وهنا نُمسك عنان القلم عن الاسترسال في هذا المعنى ، فلو أردنا أن نتكلم عن مزايا الحج وأساره ، لاحتجنا إلى أن نضع فيه مؤلفا خاصا ، وفي هذا القدر كفاية للفضلاء .

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »



## حجة الوداع

اختلف النقلة في كيفية حجته صلى الله عليه وسلم حجة الوداع اختلافا كثيرا ، ونرى أن نذكر نبذة لطيفة عنها وهي :

كانت حجة الوداع في السنة العاشرة ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد هجرته إلى المدينة سوى حجة واحدة وهي حجة الوداع ، وكان نساؤه كلهن معه في هذه الحجة ، وقد اختلفوا في حجته صلى الله عليه وسلم في هذه المرة هل كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً .

وكان خروجه عليه الصلاة والسلام من المدينة يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة ، ووقت خروجه منها بين الظهر والعصر ، بعد أن اغتسل ، وترجل وادّهن ولبس إزاره ورداءه ، ونزل بذى الحليفة وهي التي تسمى « بأبيار على » وذو الحليفة هو الميقات لأهل المدينة ولمن مرّ به من غيرهم - وبات رسول الله صلى الله عليه وسلم بها حتى أصبح فصلى الصبح والظهر ثم ركب راحلته حتى إذا استوت به البيداء أהלّ أى رفع صوته بالتلبية .

وقد خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم للحج خلائق لا يحصون من راكبٍ وماشيٍ ، فكانوا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله مدّ البصر ، قيل خرج معه تسعون ألفاً ، وقيل مائة ألفٍ وأربعة عشر ألفاً ، وقيل أكثر .

فدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة صبيحة يوم الأحد ، وهو اليوم الرابع من ذى الحجة دخلها من أعلاها ونزل بالجحون ، بعد أن بات بذى طوى ، وصلى الصبح ، واغتسل بها لأجل دخول مكة ، ثم بعد أدائه نسك الحج قفل راجعاً

إلى المدينة ، وقد نحر عليه الصلاة والسلام في هذه الحجة بيده الكريمة ثلاثاً وستين ناقة ، وأمر علياً رضي الله عنه بنحر ما بقي من المائة . وفي هذه الحجة خطب عليه الصلاة والسلام خطبته البليغة الشهيرة .

وسميت هذه الحجة بحجة الوداع لأنه صلى الله عليه وسلم كان يودع الناس وانظر إلى صريح اللفظ في خطبته « أما بعد ، أيها الناس اسمعوا مني أئبّن لكم فإنّي لا أدري لعليّ لا ألقاكم بعد عامي هذا في موقفي هذا . . . الخ » .

وبالفعل فقد ودّع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الدنيا القانية ، ولحق بالرفيق الأعلى بعد رجوعه إلى المدينة ، وذلك يوم الاثنين الثالث عشر من ربيع الأول من السنة الحادية عشر من الهجرة ، صلى الله عليه ، وعلى آله ، وأصحابه وسلّم تسليماً كثيراً .

هذا ، وإنّ في حجة الوداع معاني جليلة دقيقة ، كما فيها أمور مهمة واضحة . والباحث عنها في كتب الفقه ، والحديث والتاريخ يجد فيها كثيراً من المسائل الدينية ، والاجتماعية ، والإنسانية الكاملة ، من يوم خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى حين رجوعه إليها من حجته هذه .

ولقد كان من معجزاته صلى الله عليه وسلم - وما أكرها - أن خطبته البليغة الجامعة في يوم النحر في هذه الحجة كان الناس يسمعونها وهم في منازلهم - فقد روى أبو داود ، والنسائي عن عبد الرحمن بن مُعَاذ التيمي قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن بمنى فَفُتِحَتْ أَسْمَاعُنَا حتّى كُنَّا نسمع ما يقول ، ونحن في منازلنا » .

## عدد الحجاج

منذ ثلاثين سنة في عصرنا الحاضر

من سنة ١٣٤٣ هجرية لغاية ١٣٧٢

جاء في تاريخ الخميس في الجزء الثاني منه عند الكلام على حجة الوداع مانصه :

« وخرج معه عليه الصلاة والسلام تسعون ألفاً ، ويقال مائة ألف وأربعة عشر ألفاً ، ويقال أكثر كما حكاه البيهقي » انتهى منه .

فيفهم صريحاً من العبارة أن هذا العدد من المسلمين كانوا في صحبته صلى الله عليه وسلم في سفره من المدينة لحجة الوداع .

ولكن لاندري هل ذكر المؤرخون عدد من وقف معه صلى الله عليه وسلم بعرفات في حجة الوداع ، أم لا ؟ فإننا لم نبحت عن ذلك ، ولا بد أنه قد تجمع من الطريق ومن مكة وأطرافها ومن الممالك الأخرى من المسلمين عدد غير قليل ، ليحجوا ويقفوا بعرفات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فتأمل كيف كان المسجد الحرام يسع هذا العدد الكبير ، مع أنه كان صغيراً غير متسع في زمنه صلى الله عليه وسلم ، ولا يبعد أنهم كانوا يأتون إليه زمراً زمراً وفوجاً وفوجاً من المحل الذي نزلوا فيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بظاهر مكة وهو البطحاء جهة الحجون ، ثم تأمل وقارن بين عدد من وقف من المسلمين بعرفات في حجة الوداع وعدد من يقف بها من المسلمين من جميع الأقطار كل عام في عصرنا الحاضر .

وها نحن نذكر لك هنا عدد الحجاج الواردين إلى الحجاز من مختلف البلدان والأقطار ، فلقد وقف بعرفات في حج عام ١٣٧٢ من الهجرة خمسمائة ألف حاج ، أتوا من طريق البحر (١١٨٢٠٠) شخص ، ومن طريق الجو (١٦٩١٧) شخصاً ،

ومن طريق البرّ ماعدا اليمن (١٠٠٣٢) شخصا ، ومن طريق البر من اليمن (١٦٠٠٠) شخص ، والباقون وردوا من أطراف المملكة السعودية ، وذلك حسبما ذكرته جريدة أمّ القرى بعد حج عام ١٣٧٢ هجرية .

وهنا نذكر إحصاءاً عاماً بعدد الحجاج الواردين من خارج المملكة العربية السعودية بشتى وسائل المواصلات ابتداء من سنة ١٣٤٣ لغاية سنة ١٣٧٢ هجرية .

نقلاً عن جريدة البلاد السعودية الصادرة بمكة في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ هـ وهو هذا :

السنة الهجرية	عدد الحجاج	السنة الهجرية	عدد الحجاج
١٣٥٨	٣٢١٥٢	١٣٤٣	٧٠٠٠
١٣٥٩	٩٠٢٤	١٣٤٤	٧٠٠٠٠
١٣٦٠	٢٣٨٦٣	١٣٤٥	١٩٠٦٦٢
١٣٦١	٢٤٧٤٣	١٣٤٦	٩٦٢١٢
١٣٦٢	٦٢٥٩٠	١٣٤٧	٩٠٧٦٤
١٣٦٣	٣٧٨٥٧	١٣٤٨	٨١٦٦٦
١٣٦٤	٣٧٦٣٠	١٣٤٩	٣٨٠٤٥
١٣٦٥	٦١٣٨٦	١٣٥٠	٢٩٠٦٥
١٣٦٦	٥٥٢٤٤	١٣٥١	٢٠١٨١
١٣٦٧	٧٥٦١٤	١٣٥٢	٢٥٢٩١
١٣٦٨	٩٥٠٣٣	١٣٥٣	٣٣٨٩٨
١٣٦٩	١٠٧٦٥٢	١٣٥٤	٢٣٨٣٠
١٣٧٠	١٠٠٥٧٨	١٣٥٥	٤٩٥١٧
١٣٧١	١٤٨٥١٥	١٣٥٦	٦٧٢٢٤
١٣٧٢	١٤٩٨٤١	١٣٥٧	٥٩٥٧٧

ولقد ذكرت مجلة الحج التي تصدر بمكة المشرفة في عددها شهر محرم عام ١٣٧٢ هـ إحصاءاً عاماً مثل إحصاء جريدة البلاد السعودية غير أن هناك فرقا

بسيطا بينهما في تعداد الحجاج في بعض السنوات وليس ذلك بمهم، حيث إننا في معرض التشويق والترغيب، لا في معرض التحقيق والتدقيق .

ونذكر هنا أيضاً إحصاءاً لأجناس الحجاج عن الثلاث السنوات الأخيرة وهي ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ هجرية تقلا عن جريدة البلاد السعودية الصادرة أيضاً في التاريخ المذكور آنفاً - وهو هذا :

أجناس الحجاج	عددہم فی عام ١٣٧٠	عددہم فی عام ١٣٧١	عددہم فی عام ١٣٧٢
مصريون	٢٢٩١٦	٢٧٦١١	٢١٦٧٥
سوريون	٢٣٧٩	٥٦١٩	٣٥٧١
لبنانيون	٥٧٨	١٧٣٣	٨٧٦
فلسطينيون	١٣٠	٣٧٩	١١٩٥
عراقيون	١٨٥٨	٢٦٤٠	٢٨٠٤
مغاربة	٥٢٨٤	٧٨٦٨	٧٣٠٦
بخارية	٣٢٨	٩٥	١٦٧
إيرانيون	٦٩٥	٣٥٦٩	١٧٢٣
أتراك	٤٢٣	٩٦٢٣	١١٣٢٩
شرق الأردن	١٣٩	٩١٤	٤٨٨
يمنيون	١٨	١١٧٨٥	١٤٣٩٣
حضارمة	٧٨٧	٣٦٢٠	٣٦٩٢
عديون	١٢١	٤٠٩	٢٣١
يوغندية	١٤١	٧٥	١٧٥
تكارنة	١٧١٥	٧٣٧٧	٢١٥٣٧
شاقطة	٦٣	١٣٤	٢١٣
سودانيون	٥٥٣٥	٩٢٣٣	٦٣٩٤
سنغال	٥٧٠	٨٥٣	٨٤٩
صومال وإثيوبيا ومصوع	٦٦	٥٥١	٢٠٨
كبتون	١٠٠	٦٩	١٤٧

أجناس الحجاج	عددہم فی عام ١٣٧٠	عددہم فی عام ١٣٧١	عددہم فی عام ١٣٧٢
أنیویا - أحباش	٣٢٠	٢٦٩	٥٢٨
زنجبار	٢٧٠	٣٣	٥٨
مقدشو	٧١	٦٢	٤١
صینیون	٦	٢٢	٥٨
نیجیریا - ولیقوس	٤٤٣	١٠٥٥	١٠٦
لیبیون	—	—	٢٨٣
جیبونی	—	٣٠	٢١
أفغانیون	٦٤٩	١٦٣٤	٢٢٠٤
سواحل	—	—	٣٨
برما	١٣	٢٢	٦٢
باكستانيون	٣١٣٣٩	١٨٣١٤	١٣٣٠٥
مسلمو الهند	١١٨٣١	١٠٢١٨	٨٨٦٥
سیلان	—	٥٣	٩٤
أندونسیون	١٨٥٦	١٠٦٤٥	١٣٩٣٨
سیام	١٢٧٠	٦١٠١	١٣٧٦
ملايو	٥٧٦٧	٣٨٣١	٥٩٦٧
فلپیون	٢٢٧٧	٦٦٧	٧٩٨
كویت	١٩٠	٨٠٨	١٦٧٥
بحرین	١١٥	٣٤٦	٦٩٥
مسقط	٣	١١٧	١٧٢
دُبی	١١٦	٥٣	١١٩
مورمس	—	—	١٥
الهند الصينية	٢١	—	١٤
الخليج الفارسی	١٤٠	—	٤٣
قطر	١٠	٢٠	٣٧٤
مسلمو أمريكا	—	١	١
توركستان الشرقية	—	—	١٨
مباسة	١٦	٤٠	—
مسلمو ألمانيا	١	—	—
تنجانيقا	—	١٦	—
كندیون	٢	—	—
مدغشقر	٤	—	—
المجموع	١٠٠٥٧٨	٦١٤٨٥١٥	١٤٩٨٤١

البلد	العدد	البلد	عدد الحجاج ١٣٧٣ هـ
إفريقيا الغربية الفرنسية	٣٢٢	من مصر	٢٠٧٥٥
ليبيا	٦٤٠	السودان	٦٠١٥
بخارى	١١١	فلسطين	٢٧٣٦
الصومال	٢٤٥	تونس والجزائر	٤٢٠٣
اثيوبيا	٣٧١	تركيا	١١٧٠٨
كينيا	٣٨	الأردن	٤٣٦٣
اوغندا	٣٣٥	الهند	٧٨٩٤
مباشرة	٣٦	باكستان	١٩٣٥٢
قبرص	٤	ملايا	٥٦٥٨
الصين	١٤	أندونيسيا	١٠٢٣٤
جزيرة موريس	١٩	إيران	٣٩٨١
نيجيريا	١٥	العراق	١٤٢٥
بورما	٤٠	الكويت	٣٠٣٦
سيلان	٦٣	حضرموت	١٩٨٣
سيام	٤٦٤	سوريا	٧٦٤٨
الهند الصينية	٢١	إفريقيا	١٦٩٥١
البحرين	١٣٣	اليمن	٢٧٨٦٦
دبي	١٣	لبنان	١٩٦٣
الشارقة	١٩	أفغانستان	١٧٧٧
الفلبين	٥	كيتون	٧٢
مدغشقر	٨	زنجبار	١٢١
يوغسلافيا	٣	السنغال	١٢٦٩
المجموع	١٦٤٠٧٢	مقدشو	٤٣

( تنبيه ) : يعلم أن الأمة الكردية لم تذكر مع الأجناس المتقدمة . والحقيقة أن الحجاج الأكراد لم ينقطعوا في سنة من السنين وأنهم داخلون في الجنس العراقي والتركي والبراني والسوري .

## المقدمة

الحج خامس أركان الإسلام، فرض في السنة السادسة من الهجرة كما هو المشهور. وقيل في الخامسة، وقيل قبل الهجرة. والحج فرض عين مرة واحدة في العمر على التراخي، وكذلك العمرة وقد يجبان أكثر من مرة لعارض كنذر<sup>(١)</sup>. وهو يكفر الصغائر والكبائر حتى التبعات على المعتمد. وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججاً لا يدرى عددها، وحج بعد الهجرة حجة الوداع لا غير بإجماع المساميين، وكذلك اعتمر قبلها مِعْمرًا لا يدرى عددها، وأما بعدها فعمرة في رجب، وثلاثاً بل أربعاً في ذى القعدة، أى في ثلاثة أعوام: لأنه في حجة الوداع كان في آخر أمره قارناً، وعمرة في شوال كما صح في أبي داود، وعمرة في رمضان كما في البيهقي، وفرضية الحج والعمرة واردة صريحاً في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقد قال الله تعالى: « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » وقال « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » وقال أمراً نبيه إبراهيم عليه السلام « وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ. لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا مِنْكُمْ

(١) (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الكبير المتعال، والصلاة والسلام على نبينا « محمد » الذي بلغ في كل أمر أعلا درجة الكمال، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين). وبعد، فيقول محمد طاهر الكردي الخطاط كاتب مصحف مكة المكرمة: لما انتهيت من تأليف كتابي هذا « إرشاد الزمرة لمناسك الحج والعمرة » على مذهب إمامنا الشافعي، أحببت أن أضع مختصراً في هامشه في بعض مسائل المناسك على بقية المذاهب الثلاثة ليكون النفع بالكتاب أكثر إن شاء الله تعالى، وكان كل ذلك بحض فضل الله وتوفيقه، فإنه هو الفتح العليم، لا راد لفضله، أسأله عز شأنه أن يديم علينا رضاه ونعماءه إنه عزيز كريم واسع الفضل والإحسان، وأن يحفظنا من الفتن مظهر منها وما بطن، وأن ينجم حياتنا بخير آمين.

فأقول وبالله الدون والتوفيق: أعلم أن الحج (عند الحنفية) فرض عين في العمر مرة واحدة على الفور عند أبي يوسف، وعلى التراخي عند محمد، والعمرة سنة مؤكدة. (وعند المالكية) الحج فرض عين في العمر مرة واحدة على الفور، والعمرة سنة مؤكدة على المعتمد، قال في شرح الخرشي: وأما العمرة فهي سنة في العمر مرة على المشهور، وهي أكد من الزور وقيل فرض كالحج وبه قال الشافعي اه (وعند الحنابلة) الحج والعمرة كل واحد منهما فرض عين في العمرة واحدة على الفور.



الله في أيام معلومات على مآزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا  
الْبَائِسَ الْفَقِيرَ. ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ. ذَلِكَ  
وَمَنْ يُعْظَمَ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ « إلى آخر الآيات. وأما السنة فقد  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ  
أُمُّهُ » رواه البخاري وغيره ، وروى ابن حبان عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : « إن الحاج حين يخرج من بيته لم يخط خطوة إلا كتب الله له بها حسنة  
وحطَّ عنه بها خطيئة فإذا وقفوا بعرفت باهى الله بهم ملائكته يقول انظروا إلى  
عبادى أتوني شعثاً غُبْراً أشهدكم أنى غفرت ذنوبهم ، وإن كانت عدد قطر السماء  
ورمل عالج<sup>(١)</sup> وإذا رمى الجمار لم يدر أحد ماله حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة ،  
وإذا حلق شعره فله بكل شعرة سقطت من رأسه نور يوم القيامة ، فإذا قضى  
آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » اهـ .

وقال عليه الصلاة والسلام : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج  
المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه الشيخان ، وقال « تابعوا بين الحج والعمرة  
فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد ، والذهب والفضة  
وإيس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » رواه أحمد وغيره . وقال : « من حج عن  
أبيه أو أمه فقد قضى عنه حجته ، وكان له فضل عشر حجج » رواه الدارقطني . وقال :  
« إذا لقيت الحاج فسلم عليه وصاحبه ، ومره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته

(١) قول في الصباح المنير : رمل عالج حال متواصلة يتصل أعلاها بالدعاء . والدعاء يقرب اليامة وأسفلها  
بنجد ويتسع اتساعاً كثيراً حتى قال البكري : رمل عالج يحيط بأكثر أرض العرب . اهـ .

فإنه مغفور له » رواه أحمد . وقال : « اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج »  
رواه الحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . ويستحب الإكثار من العمرة لاسيما في  
رمضان ، لما أخرجه ابن حبان وغيره « عمرة في رمضان تعدل حجة معي »  
وفي رواية البخاري « تقضى حجة ، أو حجة معي <sup>(١)</sup> » .

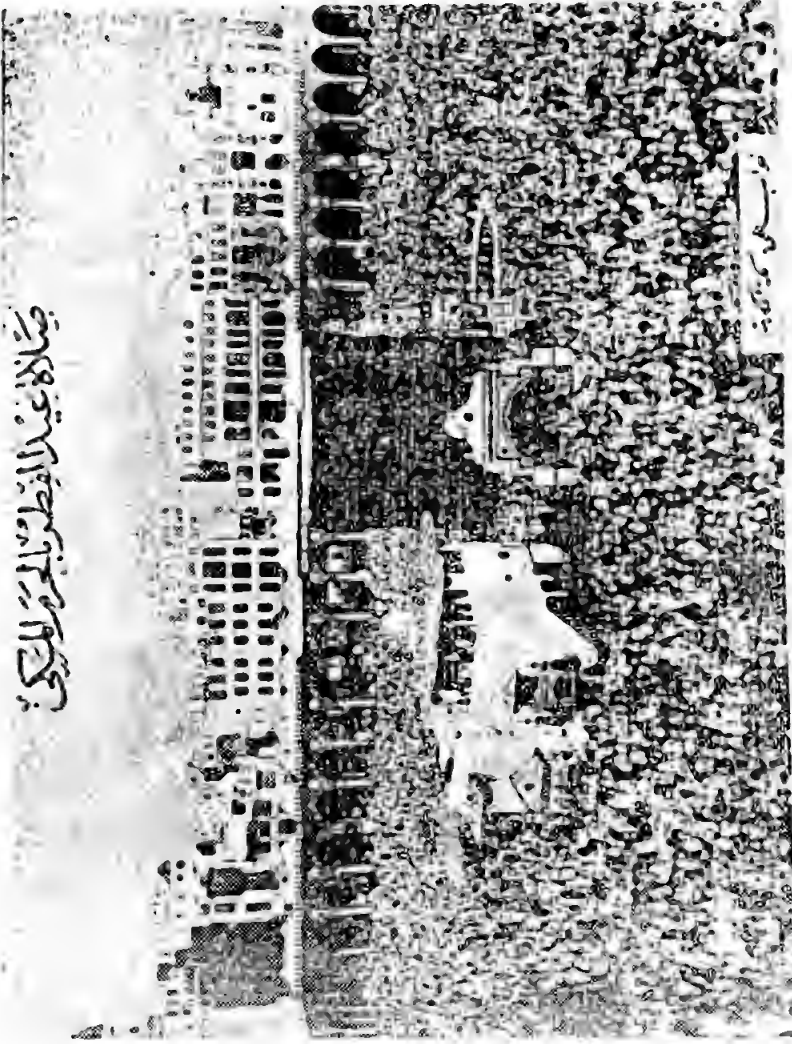
ويستحب أن يحج الإنسان عن نفسه بعد حجة الإسلام ثانية وثالثة ، فقد  
ورد « من حج حجة فقد أدى فرضه ، ومن حج ثانية فقد دأب ربه ومن حج ثالثة  
حرم الله جسده على النار » .

وفي الحديث القدسي « إن عبداً صحح له جسمه وأوسعت عليه معيشته  
تمضي عليه خمسة أعوام لا ينفذ إلى المحروم » . وهناك أحاديث كثيرة وردت  
في هذا الشأن اكتفينا بما ذكرناه بغية الاختصار .

واعلم : أن وقفة الجمعة لها مزية على غيرها لأن الأعمال تشرف بشرف  
الزمان ؛ كما تشرف بشرف المكان ، ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع فيكون  
العمل فيه أفضل فقد ورد « إذا كان يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لجميع أهل  
الموقف » وورد أيضا « أفضل الأيام يوم عرفة ، وإذا وافق يوم الجمعة فهو أفضل  
من سبعين حجة في غير يوم الجمعة » أخرجه رزين . وقال عليه الصلاة والسلام  
« إن في الجمعة لساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى فيها خيراً  
إلا أعطاه إياه » رواه مسلم وأحمد وغيرهما . وقد كانت وقفته صلى الله عليه وسلم  
في حجة الوداع يوم الجمعة ، لأن الله تعالى إنما يختار له الأفضل . ولهذا اشتهر  
وصف الحج بالأكبر إذا كانت الوقفة يوم الجمعة .

---

(١) يندب الإكثار من العمرة وتماكد في شهر رمضان باتفاق الأئمة الثلاثة . وأما المالكية فقالوا يكره  
تكرار العمرة في السنة مرتين إلا لمن كان داخل مكة قبل أشهر الحج ، وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات  
حلالاً فإنه لا يكره له تكرارها ، بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام ،  
فإذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة . وإما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو مندوب ،  
ولا فرق عندهم بين رمضان وغيره فلا تنأكد فيه .



صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

صورة المسجد الحرام وقد اجتمع الناس فيه لصلاة عيد الفطر

## تمهيد

اعلم أن للحج ميقتين : زمانياً ومكانياً . فالميقات الزماني : هو شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة : أي يتبدى من أول ليلة عيد الفطر إلى ما قبل فجر يوم عيد النحر بما يسع الوقوف بعرفة ، فلو أحرم بالحج قبل هذا الوقت أو بعده فلا يصح حجاً ، ولكن ينعقد عمرة . والميقات المكاني الذي يجب عنده الإحرام لداخل حرّم مكة معروف في جميع الأطراف ، وسيأتي بيانه والميقات المكاني للعمرة : هو ميقات الحج . والميقات الزماني لها جميع السنة ، ومن كان مقيماً بمكة فميقاته للحج مكة ، ميقاته للعمرة أدنى الحل<sup>(١)</sup> وقد أقت النبي صلى الله عليه وسلم مواقيت الإحرام عام حجة الوداع كما قاله الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، وحجة الوداع كانت في السنة العاشرة ، ومن أحرم بالحج والعمرة معاً فأعمال العمرة تدرج في أعمال الحج — وطواف الإفاضة : هو ما وقع بعد الوقوف بعرفة ، ويسمى أيضاً طواف الركن ، وطواف الزيارة .

واعلم أن الحج والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه :

الأول : الأفراد ، وهو أن يحرم بالحج ، وبعد الفراغ من أعماله يخرج من مكة إلى أدنى الحل ، فيحرم بالعمرة ويأتي بأعمالها .

---

(١) وللحج والعمرة المفردة ميقتان زمانى ومكانى عند الأئمة الثلاثة أيضاً ، أما الحج فيقاته الزماني شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة ، وميقاته المكاني ذو الحليفة ، وذات عرق ، والجحفة ، وقرن ، ويلزم . وأهل مكة ميقاتهم نفس مكة .

وأما العمرة المفردة : فيقاتها الزماني جميع السنة ، وميقاتها المكاني كميقات الحج ، إلا في حق من هو بمكة ، سواء كان من أهلها أو غريباً عنها ، فإن ميقاته للعمرة الحل ، فيلزمه الخروج من مكة إلى أى جهة من جهات الحل :

الثاني : التمتع ، وهو أن يقدم العمرة على الحج ، سواء كانت العمرة في أشهر الحج أو قبله على المعتمد ، ويأتي بأعمالها ، ثم يحرم بالحج ، ويأتي بأعماله .

الثالث : القران وهو أن يحرم بالحج والعمرة معا في أشهر الحج ، أو يحرم بالعمرة وقبل الشروع في أعمالها يحرم بالحج ثم يعمل عمل الحج . وأفضل هذه الأوجه الإفراد ، ثم التمتع ، ثم القران<sup>(١)</sup> .

واعلم أن بعض الحجاج يقع في خطأ عظيم ، بأن يحرم من الميقات بحج أو عمرة متجرداً من ثيابه لابساً ثوباً يحرمه ، ثم يبدو له قبل وصوله مكة أو بعد وصوله إليها وقبل الشروع في أعمال حجه أو عمرته أن يتوجه إلى زيارة المدينة المنورة فيفك إحرامه ويلبس ثيابه وقد يأتي النساء ويمس الطيب معتقداً أنه حلال ، وأنه لا شيء عليه في ذلك ، ثم بعد الزيارة يستأنف إحراماً آخر بحج أو عمرة معتقداً أن إحرامه الأول صار لاغياً ، مع أنه لا يزال باقياً يجب عليه إتمامه وقضاؤه إن أفسده . ولقد أخطأ في هذا العمل من وجوه :

الأول : إقدامه على رفض ما أحرم به ، وإبطاله في زعمه بدون مسوغ شرعى .

الثاني : ارتكاب ما هو محظور بالإحرام من لبس الثياب ، وترك الواجبات ، وقد يأتي بما يفسد النسك .

الثالث : إقدامه بعد عودته من الزيارة على إحرام آخر .

(١) ويجوز أيضاً عند الأئمة الثلاثة أن يحرم لشخص بالحج والعمرة بثلاث كيفيات : إفراد ، وقران ، وتمع .

فيجب على الحاج أن يُتموا ما أحرموا به : من حج أو عمرة ، لقوله تعالى « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » حتى يكون حجُّهم مبرورا ، وسعيُّهم مشكورا ؛ وقد نبه على هذه المسألة العلامة الجليل الشيخ « محمد حسنين مخلوف » رحمه الله تعالى في كتابه « دليل الحاج » .

واعلم أن في الحج ثلاثة أطوَفة : طواف القدوم ، وطواف الإفاضة ، وطواف الوداع ، وهذا خلاف طواف التطوع ، فطواف القدوم سنة ، فلو تركه لم يلزمه شيء ، وطواف الإفاضة ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجبر بدم ولا غيره ، وطواف الوداع واجب مستقل على المعتمد ، فلو تركه لزمه دم ، ومحل طواف القدوم عند دخول الحاج مكة ، ومحل طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة ، وبعد نصف ليلة النحر ، ومحل طواف الوداع عند إرادة السفر من مكة .

واعلم أن للحج تحلَّلين :

(فالتحلل الأول) : يحصل بفعل اثنين من ثلاثة ، وهى : رمى جرة العقبة ، وطواف الإفاضة المتبوع بالسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، والحلق أو التقصير — فيحل له حينئذ محرِّمات الإحرام ، ما عدا ما يتعلق بالنساء : من عقد النكاح والمباشرة بشهوة والوطء :

(والتحلل الثانى) يحصل بفعل الثلاثة المذكورة كلها فيحل له حينئذ جميع محرِّمات الاحرام ، حتى ما يتعلق بالنساء ، ويجب عليه الإتيان بما بقى من أعمال الحج وهى : الرمى والمبيت بمنى .

وأما العمرة فلها تحلل واحد، وهو فعل أعمالها كلها، وهذا في غير عمرة القوات. وأما هذه فلها تحللان: (الأول) يحصل بالطواف المتبوع بالسعى إن لم يكن سعى، أو بالخلق أو التقصير (والثاني) يحصل بفعل ما بقي منهما ولا يفسد الإحرام إلا الوطء في الفرج.

ومن ترك ركناً من أركان الحج غير الوقوف بعرفة أو ترك ركناً من أركان العمرة لم يحل من إحرامه حتى يأتي به فيستمر محرماً ولو سنين، لأن الطواف والسعى والخلق لا آخر لوقتها.

ومن ترك واجبا من واجبات الحج أو العمرة عمداً أو سهواً أو جهلاً، لزمه دم.

ومن ترك سنة من سنتهما لم يلزمه شيء — وسيأتي حكم كل ذلك مفصلاً في محله، إن شاء الله تعالى، والأيام المعلومات المذكورة في سورة الحج: هي عشر ذى الحجة على الأصح، والأيام المعدودات المذكورة في سورة البقرة: هي أيام التشريق، وهي الثلاثة بعد يوم النحر، ويسمى اليوم الثامن من ذى الحجة يوم التروية. واليوم التاسع منه يوم عرفة، واليوم العاشر منه يوم النحر، واليوم الحادى عشر منه يوم القر<sup>(١)</sup> واليوم الثانى عشر منه يوم النفر الأول، واليوم الثالث عشر منه يوم النفر الثانى.

واعلم أن المحرم المميز إذا فعل محظوراً من محظورات الإحرام ناسياً أو جاهلاً بتحريمه غير مختار. فإن كان إتلافاً كقتل الصيد والخلق وأتلم فتجب الفدية فيه، وإن كان استمتاعاً محضاً كالطيب واللباس ودهن الرأس واللحية

(١) انظر، بفتح التاء وتشديد الراء: سعى اليوم به لأن الناس يقولون فى منازلهم .  
(٣ — إرشاد الزمعة)

والجماع والقبلة واللمس وسائر المباشرات بالشهوة فلا فدية فيه .  
واعلم أنه يجوز للمسافر سفرًا طويلاً . بأن يكون سفره مرحلتين فأكثر  
أن يفطر في رمضان ثم يقضى ، والأفضل الصوم إن لم يتضرر به لما فيه من  
تعجيل براءة الذمة ، فلو أفطر لبقيت ذمته مشغولة ، أما إذا تضرر به ولو في المستقبل  
فالفطر أفضل .

واعلم أنه يجوز للمسافر سفرًا طويلاً أن يقصر الصلاة الرباعية ، وأن يجمع  
بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، تقديمًا وتأخيرًا ، والأفضل إن كان نازلاً  
في وقت الأولى أن يقدم الثانية ، وإن كان سائرًا في وقت الأولى أخرها ، وله  
ترك الجمع والقصر ، وله فعل أحدهما وترك الآخر ؛ والأفضل أن يقصر  
وَالأَّ يجمع للخروج من خلاف العلماء في ذلك ، ولو تعارض القصر والجماعة  
قدم القصر .

ويشترط في قصر الصلاة الرباعية جملة شروط مذكورة في كتب  
الفقه ، نذكر هنا بعض ما تمس الحاجة إليه . فمنها أن يكون سفره مرحلتين  
فأكثر ، وهما سير يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين ، أو يوم و ليلة وإن لم  
يعتدلاً . وذلك بسير الأثقال ، وهي الإبل المحملة مع اعتبار الخط والترحال والأكل  
والشرب والصلاة والاستراحة وغير ذلك على العادة الغالبة<sup>(١)</sup> . ومنها أن ينوى

(١) قال في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ما نصه : « يشترط لصحة قصر الصلاة شروط : منها أن  
أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخاً ذهاباً فقط ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد ،  
وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً . مسيرة يوم و ليلة بسير الإبل المحملة  
بالأثقال سيراً معتاداً ، وتقدير المسافة بهذا متفق عليه بين الأئمة الثلاثة ما عدا الحنفية ، فانظر مذهبه تحت  
الخط « أي في الهامش » ويقدر الشافعية هذه المسافة بمرحلتين والمرحلة عندهم ثمان فراسخ ... » الخ .  
ثم ذكر الخط « أي في الهامش » ما قاله الحنفية ، خلاصته : المسافة عندهم مقدرة بالزمن وهو  
ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ، ويكفي أن يسافر في كل يوم منها من الصباح إلى الزوال ، والمعتبر السير  
الوسط ، أي سير الإبل ومشى الأقدام ، ولا عبرة بتقدير المسافة بالفراسخ على المعتد ، وبعض الحنفية يقدرها  
بالفرسخ ولكنه يقول إنها أربعة وعشرون فرسخاً ، فهي ثلاثة مراحل ، لا مرحلتان ، اهـ .



المسافر القصرَ مع تكبيرة الإحرام ، فلو نواه بعد الإحرام لم ينفعه، وإن شك في نية القصر وإن تذكر في الحال أنه نواه أو تردد في أن يقصر أو يتم بعد نية القصر مع الإحرام أو نوى الإتمام بعد نية القصر فلا قصر في جميع ذلك . ومنها أن لا يقتدى بمن يصلي صلاة تامة ، فإن ائتم به ولو في جزء من صلاته كأن أدركه آخر صلاته لزمه الإتمام ، ولو صلى الظهر خلف مسافر يصلي الصبح لزمه الإتمام أيضا . ومنها العلم بجواز القصر، فلو رأى الناس يقصرون فقصر معهم جاهلا ، لم تصح صلاته .

ويشترط في جمع التقديم أن يبدأ بالظهر قبل العصر، وبالغرب قبل العشاء، فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلا لم يصح، ويعيد العصر بعد الظهر فوراً إن أراد جمع التقديم، فإن لم يرد الجمع أخر العصر إلى وقتها ولا جمع، وأن ينوى الجمع عند إحرامه بالصلاة الأولى، فإن نوى الجمع في أثنائها ولو مع السلام جاز، وأن لا يفرق بين الصلاتين بصلاة سنة ولا غيرها، كصلاة الجنازة، ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفا، فلا يضر الفصل بوضوء ولو مجدداً، وتيمم وطلب خفيف، وزمن أذن، وزمن إقامة على الوسط المعتدل في ذلك . فإن طال الفصل عرفا ولو بعذر كنوم وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها لفقد الموالاة .

ويجب في جمع التأخير أن ينوى تأخير الأولى إلى الثانية للجمع، وتكون هذه النية بعد دخول وقت الأولى، وله تأخير هذه النية مادام من وقت الأولى ما يسمعها : فإن لم ينو تأخيرها حتى خرج الوقت أثم وصارت قضاء، ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ، وإنما يسن أن يبدأ بالأولى، وأن يفرق بينهما،

فإن خالف وبدأ بالثانية أو فرق جاز على الأصح بخلاف ما سبق في جمع التقديم .

وإذا جمع في وقت الأولى أذن لها ثم أقام لكل واحدة منهما ، وإن جمع في وقت الثانية فكذلك على الأصح — وتسنّ السنن الراتبية مع الفرائض في السفر كما تسنّ في الحضر ؛ فمن جمع بين الظهر والعصر صلى أوّلاً سنة الظهر التي قبلها ثم صلى الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر وكذا يقال في المغرب والعشاء .

قال النووي في المجموع : فرع ، قال الشافعي والأصحاب : إذا دخل الحجاج مكة ونووا أن يقيموا بها أربعاً لزمهم إتمام الصلاة ، فإذا خرجوا يوم التروية إلى منى ونووا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ مناسكهم ، كان لهم القصر من حين خرجوا ، لأنهم أنشأوا سفراً تقصر فيه الصلاة اه منه .

وقال الرملي : وما يقع كثيراً في زمننا من دخول بعض الحجاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزّهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر ، هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظراً لنية الإقامة بها ولو في الأثناء ، أو يستمر سفرهم إلى رجوعهم إليها من منى ؛ لأنها من جملة مقصودهم فلا تأثير لنيّتهم الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة إلا عند الشروع فيها ، وهي إنما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة ؛ للنظر في ذلك مجال ، والثاني كما بحثه بعض أهل القصر اه من حاشية البجيرمي .

## الإحرام لدخول مكة

قال في التحرير : لا يلزم من لم يرد نسكاً من حج أو عمرة دخول مكة بإحرامه ، وإنما يسن . وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه الإيضاح ما نصه :

ينبغي لمن يأتي من غير الحرم ، أن لا يدخل مكة إلا محرماً بحج أو عمرة وهل يلزمه ذلك ؟ أم هو مستحب ؟ فيه خلاف منتشر يجمعه ثلاثة أقوال (أصحها) أنه مستحب . (والثاني) أنه واجب . (والثالث) إن كان ممن يتكرر دخوله كالخطابين والسقائين والصيادين ونحوهم لم يجب ، وإن كان ممن لا يتكرر دخوله كالتاجر والزائر والرسول والمكي إذا رجع من سفره وجب .

وإذا قلنا يجب فله ثلاثة شروط :

(أحدها) أن يكون حراً ؛ فإن كان عبداً لم يجب بلا خلاف ، ولو أذن له سيده في الدخول محرماً لم يلزمه .

(والثاني) أن يجيء من خارج الحرم ، أما أهل الحرم فلا إحرام عليهم بلا خلاف .

(والثالث) أن يكون آمناً في دخوله ، وأن لا يدخل لقتال ؛ فأما داخلها خائفاً من ظالم أو غريم يحبسه وهو معسر أو نحوهما . أولاً يمكنه الظهور لأداء النسك أو دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق فلا يلزمه الإحرام بلا خلاف . وإذا قلنا يجب الدخول محرماً فدخل غير مُحَرَّم عصى ولا قضاء عليه لفواته كما لا تقضى تحية المسجد إذا جلس قبل أن يصلحها ولا فدية عليه . والأصح أن حكم

دخول الحرم حكم دخول مكة فيما ذكرناه لاشتراكهما في الحرمه . انتهى من الإيضاح .

وإذا بلغ المحرم وغيره مكة يسن أن يغتسل بذي طوى، سميت البقعة بذلك لبئر هناك مطوية بالحجارة لم يكن ثمة غيرها فنسب الوادى إليها، وهى واقعة بجرول : وهذا الغسل لدخول مكة فإن لم يكن طريقه على ذى طوى اغتسل فى غيرها وهو مستحب لكل أحد حتى الحائض والنفساء والصبي<sup>(١)</sup> .

والأفضل دخول مكة من ثنية كداء بفتح الكاف والمد وبالذال المهملة، وهى بأعلى مكة ينحدر منها إلى المقابر وتسمى بالحجون ، وإذا خرج من مكة ولو إلى جهة نحو التنعيم خرج من ثنية كدى بضم الكاف والقصر، وهى بأسفل مكة صوب ذى طوى وهو الطريق العام الذى يمر بالشبيكة وحارة الباب . والثنية الطريق الضيق بين جبلين .

ويستحب إذا وقع بصره على البيت أن يقف ويرفع يديه ويقول : «اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة، وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ . اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام» ويدعو بما أحب من أمور الدنيا والآخرة . ذكر الفقهاء أن

---

(١) أقول: بئر ذى طوى تبعد عن المسجد الحرام بنحو أقل من ثلاث كيلومترات . وكانت تعد فى الزمن السابق خارجه عن مكة لبعدها الكثير عن عمرانها ، أما الآن فقد تجاوزها عمارات مكة وبيوتها إلى مسافة كبيرة - فعليه أرى أن من جاء عن طريق جدة قاصداً دخول مكة ووصل إلى المراكز والقهاوى التى عند أبوابها واغتسل هناك فقد أتى بالسنة ولا يطلب منه الاغتسال ثانياً إذا مر بذى طوى بعد ذلك - بل أرى أن المسافر من جدة بالسيارات «الأتوبيلات» ونحوها من كل ما يقطع المسافة من جدة إلى مكة فى زمن يسير ، لو اغتسل بجدة بنية دخول مكة وركب السيارة ووصل إليها فى زمن قريب وهو نظيف لم تعلق به الأوساخ لم يطلب منه الغسل ثانياً ، لأن الغسل لدخول مكة هو للنظافة لا لطواف القدوم باتفاق ثلاثة من الأئمة ولذلك يطلب من الحائض والنفساء عندهم .

أما المسالكية فقالوا الغسل لدخول مكة مندوب لا سنة ، وهو للطواف بالبيت لا للنظافة فلا تفعله الحائض ولا النفساء .

القادم من أعلى مكة يدعو بهذا الدعاء إذا عاين البيت من الموضع الذى يقال له رأس الردم وهو المسمى بالمدعى ، فهذا كان فى الزمن السابق قبل حدوث الأبنية بالمدعى ؛ أما الآن فان الكعبة لا ترى من هذا الموضع لارتفاع الأبنية وإنما ترى من باب المسجد فعليه يأتى القادم بهذا الدعاء إذا عاين الكعبة من باب المسجد .

ويستحب الدخول للمسجد الحرام لكل قادم من أى جهة كان من باب بنى شيبة المسمى قديماً بباب السلام وهو العقد القائم عند مقام إبراهيم المقابل لباب الكعبة لأن البيوت تؤتى من أبوابها - فكان العقد المذكور مكان باب السلام فى الأزمنة السابقة قبل اتساع المسجد ؛ فالقادم إذا دخل الآن من أى أبواب المسجد ومرّ للطواف من العقد المذكور فقد أتى بالسنة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل منه إلى المسجد ويخرج منه .

وينبغى للداخل أن لا يشتغل بصلاة تحية المسجد ولا غيرها بل يقصد الحجر الأسود ويبدأ بطواف القدوم وهو تحية الكعبة . ولو دخل وقد مُنِع الناس من الطواف صلى تحية المسجد ؛ وما ذكروه من كراهة التحية لداخل المسجد الحرام محمول على قادم دخل متمكناً من الطواف أو مقيم دخل مريداً له .

ويسن بعد أى طواف أن يصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام الذى يقول الله تعالى فيه «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» ويقول «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» والخفية والمالكية يرون ركعتي طواف الإفاضة واجباً ، وفى تركهما هدى عند المالكية .

وهذا المقام كان سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقوم عليه حينما كان يبنى الكعبة المعظمة فيرتفع به كما يريد ، وهو حجر شبه مكعب ارتفاعه

عشرون سنتيمترا ، وطول كل ضلع من أضلاعه الثلاثة من جهة سطحه ستة وثلاثون سنتيمترا ، وطول ضلعه الرابع ثمانية وثلاثون سنتيمترا ، وقد غاصت قدما سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في هذا الحجر المكرم مقدارا



صورة مقصورة مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام  
وبداخلها الحجر الذي قام عليه لبناء البيت الحرام  
ويرى بعضهم صلى عنده وقد ظهر جزء من  
الكعبة في الصورة

كبيراً عشر سنتيمترات كما رأيناها وشاهدناها بأنفسنا حينما أمرت الحكومة العربية السعودية بفتح مقصورة المقام لنا لننظر إلى المقام ونكتب صفته في كتابنا «مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام» وذلك في أواخر شهر شعبان سنة ألف وثلاثمائة وسبع وستين هجرية ومن أراد زيادة البحث والوقوف على تاريخ المقام بالتفصيل فليراجع كتابنا المذكور فقد طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .  
وإليك صورة رسم المقام الكريم ، وصورة مقصورته التي أمام الكعبة الشريفة ، والصورة الفتوغرافية لنفس حجر المقام .



صورة حجر مقام إبراهيم عليه السلام

الذي قام عليه بقدميه حين بناء الكعبة المعظمة والحمرتان اللتان ظهرتا هما مكان قدمي سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ولم يسبق لأحد أحد هذه الصورة لأن مقصورة المقام فتمت بامر ملكي لمؤلف هذا الكتاب سنة ١٣٦٧ هـ

## شروط وجوب الحج والعمرة

لا يجب الحج والعمرة في العمر الإمرة واحدة . وقد يجبان أكثر من مرة  
نعارض كندرز وقضاء عند إفساد التطوع . وأما عند إفساد حجة الإسلام فالواجب  
هو بدل ما أفسده فكأنه ما وجب إلا مرة . ويجبان على التراخي لأعلى الفور<sup>(١)</sup>  
فله تأخيرهما ما لم يخش العضب أو الموت أو هلاك ماله فإن خشي حرم عليه  
التأخير على الأصح وسيأتي بعد هذا الكلام معنى المعضوب وحكمه .

وشروط وجوبهما : الإسلام ، والبلوغ والعقل ، والحرية ، ووجود الزاد  
والراحلة وتخلية الطريق ، وإمكان المسير ؛ فلا يجبان على الكافر الأصلي ، ولا يجبان  
على الصبي لعدم تكليفه ويثاب على فعلهما ثواب النفل ، ولا يجبان على المجنون  
لعدم تكليفه كالصبي ، ولا يجبان على من فيه رقّ ولو مبيعاً لأن منافعه مستحقة  
لسيده ، ولا يجبان على من عجز عن وجود الزاد والراحلة : أي عجز عن المصاريف  
التي يحتاج إليها في ذهابه وإيابه . ويكره الحج للفقير الذي يعوّل على سؤال  
الناس . ويندب الحج للقادر على المشي ، ولا يجبان إذا ضاق الوقت بحيث لو خرج  
من بلده لم يصل إلى عرفة في وقت الوقوف بها ، ولا يلزمه متابعة السير بما يشق  
عليه ، ولا يجبان إذا كان الطريق مخوفاً بنحو عدوٍّ أو سبع سواء خاف على نفسه  
أو ماله أو بضعه ، والمعتمد أنه لا فرق بين الخوف العام والخاص ، ولا يجبان على  
المرأة حتى تأمن على نفسها بزواج أو محرم أو نسوة ثقات اثنتان فأكثر ولو

(١) أما عند المذاهب الثلاثة فالحج فرض على الفور، فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ثم أخره عن أول  
عام استطاع فيه تكميله أم لا ؟ ١١-١٢-١٣



كنَّ إماء متصفات بالعدالة ولا فرق في النسوة بين الأجانب والمحارم ، لكن لا يشترط في المحارم العدالة لأنَّ لهنَّ الغيرة عليها وإن كن غير عدول ، فلو وجدت امرأة واحدة فلا يجب عليها الحج وإن جاز لها أن يحج معها حجة الفريضة بل يجوز لها أن تخرج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن . وإذا لم تجد المرأة رجلاً محرماً أو زوجاً إلا بأجرة لزمها إن كانت قادرة عليها ؛ أما سفر المرأة وإن قصر أو كانت شوهاء لغير فرض كالتطوع بالإحرام من العمرة من التمتع فحرام ولو مع نسوة وإن كثرن ، والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد قائداً ولو بأجر بشرط أن يكون قادراً عليها ، فإن لم يجد قائداً أو وجدته ولم يقدر على أجرته فلا يجب عليه ولو كان مكياً وأحسن المشى بالعصا ، فإن الأعمى من غير قائد كالزمن ومع القائد كالبصير . وتجب الاستنابة عن الميت إذا كان قد استطاع في حياته ولم يحج ، هذا إذا كان له تركه وإلا فلا يجب على الوارث ، ويجوز للوارث والأجنبيّ الحج عنه سواء أوصى به أم لا . وتجب الاستنابة أيضاً عن المعضوب ولا يصح الحج عنه إلا بإذنه ، وتجوز الاستنابة في حج التطوع لميت والمعضوب على الأصح إذا أوصى به وإلا امتنع فعله عنه مطلقاً ولو من وارث على المعتمد . والمعضوب من العضب : وهو القطع ، قال في المصباح رجل معضوب : زمن لأحراك به . وعند الفقهاء هو العاجز عن أداء نسكه بنفسه لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجى زواله أو هرم بحيث لا يستطيع الثبوت على الراحة إلا بمشقة شديدة لا تحتمل عادة وأيس من المقدرة . ويشترط في العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر ، فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو كان بمكة فلا تجوز له الإجابة بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتماله المشقة حينئذ ، فإن عجز عن

مباشرة الحج بنفسه في هذه الحالة يحج عنه الغير بعد موته من تركته إلا إذا أنهك المرض قواه وصار في حالة لا يَحْتَمِل معها الحركة فإن الإناة تجوز عنه حينئذ . ولو استناب المعسوب من يحج عنه فحج عنه ثم زال العصب وشفى لم يجزه على الأصح بل عليه أن يحجّ .

ومن وجب عليه الحج ثم جنّ لا يستناب عنه، فإذا مات حج عنه. وإن استناب وحج عنه في حال حياته ثم أفاق لزمه الحج قولاً واحداً. وإذا مات الحاج عن نفسه في أثناة هل يجوز البناء على حجه ؟ فيه قولان مشهوران الأصح الجديد لا يجوز كالصلاة والصوم ويبطل المأني به إلا في الثواب ، ويجب الإحجاج عنه من تركته إن كان قد استقر الحج في ذمته وإن كان تطوعاً أو لم يستطع إلا في هذه السنة لم يجب .

واعلم أن من حج عن غيره بعد أداء حجة الإسلام عن نفسه له أجر مضاعف وثواب كبير . روى الدارقطني « من حجّ عن أبيه أو أمه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج » وورد « حج عن أبيك واعتمر » . وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حجّ عن ميت كتب للميت حجة وللحاج سبع » وفي رواية « وللحاج براءة من النار » وقال « إذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت أرواحهما وكتب برأ » وروى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج فأتيت قبل أن تحج أفأحج عنها فقال عليه الصلاة والسلام حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته ؟ قالت نعم ، قال اقضوا الله فالله أحق بالقضاء » .

## أركان الحج والعمرة وواجباتهما

أركان الحج ستة :

( ١ ) الإحرام وهو نية الدخول في الحج .

( ٢ ) الوقوف بعرفة . ( ٣ ) طواف الإفاضة .

( ٤ ) السعى بين الصفا والمروة . ( ٥ ) الحلق والتقصير .

( ٦ ) ترتيب معظم الأركان : وهو أن يقدم الإحرام على الجميع ويقدم

الوقوف على طواف الإفاضة وعلى الحلق أو التقصير ، ويقدم الطواف على السعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم .

وواجبات الحج خمسة :

( ١ ) الإحرام من الميقات . ( ٢ ) رمى الجمار الثلاث .

( ٣ ) المبيت بمزدلفة بعد رجوعه من عرفة .

( ٤ ) المبيت بمنى ليالى التشريق . ( ٥ ) ترك محرمات الإحرام .

وأما طواف الوداع فهو واجب على المعتمد ، لكن لأعلى وجه أنه من واجبات

الحج بل إنه واجب مستقل ، فمن تركه وجب عليه الدم وسيأتى تفصيل حكمه عند

الكلام على الطواف إن شاء الله تعالى .

وأركان العمرة خمسة :

( ١ ) النية . ( ٢ ) والطواف . ( ٣ ) والسعى .

( ٤ ) والحلق أو التقصير . ( ٥ ) والترتيب في جميع ما ذكر .

وواجباتها اثنان :

( ١ ) الإحرام من الميقات ( ٢ ) وترك محرمات الإحرام .

## كيفية الإحرام بالحج والعمرة

يغتسل مريد النسك أوَّلاً لإحرامه ، ويسن الغسل حتى للحائض ، ويكره تركه لغير عذر ثم يطيب بدنه إن لم يكن صائماً ثم يتجرد عن لباسه ثم يصلي ركعتين سنة الإحرام ثم ينوي الإحرام إما بحج أو عمرة أو بهما معاً ويلبّي ، فإن لبّي بلانية لم ينعقد إحرامه ، وإن نوى ولم يلب انعقد على الصحيح ، وإحرامه من باب داره أفضل من إحرامه من المسجد الحرام على المعتقد ، أما لو كان مريد النسك مقيماً بمكة فالأولى كيفية المسنونة في إحرامه أن يذهب إلى المسجد الحرام فيصلّي فيه ركعتي الإحرام ثم يأتي إلى باب داره فيُحرّم عند أخذه في السير بنفسه أو دابته إذا الاحرام لايسن عقيب الركعتين بل عند الخروج إلى عرفة ؛ ثم يدخل المسجد الحرام محرماً لطواف الوداع المسنون له ، فإن طواف الوداع يسن للمحرم المتمتع وللمكي إذا أراد الذهاب من مكة إلى عرفة أما المفرد والقارن الآفاقيان ؛ فلا يؤمران بطواف الوداع لأنهما لم يتحلا من مناسكهما وليست مكة محل إقامةهما .

### النية

ينعقد الإحرام بالنية لا بالتلبية ، فإن نوى حجاً ولبي بعمرة انعقد حجاً أو بالعكس انعقد عمرة ، ولو تلفظ بأحدهما ونوى القران فقارن أو تلفظ بالقران ونوى أحدهما فهو لما نوى ، وإن أحرم مطلقاً في أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من حج و عمرة وقران ، والتعيين أفضل من الإطلاق . والحلال إذا أحرم بالحج في غير أشهره كأن أحرم في رمضان انعقد عمرة على الصحيح ، ومن كان

محرمًا بعمره ثم أدخل عليها الحج في غير أشهره فإنه لا ينعقد حجا لكونه في غير أشهره ؛ ولا ينعقد عمره لأن العمرة لا تدخل على العمرة .

ويجوز إدخال الحج على العمرة لا العكس ، وقد يضطر الإنسان لذلك في صورة ما إذا أحرمت امرأة بالعمرة ثم حاضت في وقت لا يسعها الطهر والاشتغال بالطواف والتحلل من أعمال العمرة ثم الإحرام بالحج فعندئذ تدخل الحج على العمرة فتحرم به وتذهب إلى عرفات وتعمل جميع أعمال الحج ، فإذا طهرت طافت للحج ، وأعمال العمرة تدخل في أعمال الحج . ومن أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمره فهو عمره أو أحرم بحج ثم شك هل كان إحرامه في أشهره أو قبلها كان حجاً لأنه يتيقن إحرامه الآن وشك في تقدمه . ومن أحرم في أشهر الحج بنسك ثم نسيه بأن لم يعرف هل الذي أحرم به حج أم عمره فإنه ينوى القران أو الحج ويجزئه عن حجة الإسلام دون عمرته ؛ فلا تجزئه نية القران أو الحج عنها لاحتمال أنه كان محرمًا بحج ويمتنع إدخال العمرة عليه ؛ فلو اقتصر على نية العمرة وأتى بأعمال الحج حصل التحلل لكنه لا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة ، وإن أتى بأعمال العمرة لم يحصل التحلل لاحتمال أنه كان محرمًا بحج ولم يتم أعماله ؛ ومن أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت واحدة . ومن أحرم وأطلق بأن قال نويت الإحرام فقط أو نويت الإحرام بالنسك فإن كان في غير أشهر الحج انعقد عمره ، وإن كان في أشهره صرفه إلى ما شاء من حج أو عمره أو كليهما وإذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمره ، وإذا أحرم بالعمرة لا يجوز له فسخها حجا لا لعذر ولا لغيره وسواء ساق الهدى أم لا .



صورة المؤلف محمد طاهر الكرى  
لباس الإحرام وضعت لبيان كيفية الاضطباع .

## التلبية والتكبير

عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« ما من مسلم يُدبِّي إِلَّا كَبَّى ماعن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر حتى  
تنقطع الأرض من ههنا وههنا » أخرجه الترمذى . (والمدر : هو التراب المتلبد) .  
يلبى المحرم بالحج من وقت إحرامه إلى أن يرمى جمرة العقبة . ويلبى المحرم بالعمرة  
من وقت إحرامه إلى شروعه فى الطواف ، فقد روى الترمذى عن ابن عباس  
رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يلبى المعتمر حتى يستلم

الحجر ، فلا تسن التلبية في الطواف ولا في السعى ولا عند الرمي ، ويسن أن لا يتكلم في أثنائها ، ويسن أن يكثر منها في كل حال من أحواله : من ركوب ونزول وصعود شرف وهبوط وادٍ وخلف كل صلاة فرضاً أو نافلة وعند تلاقى الرفاق . ويستحب للرجل رفع صوته بها بحيث لا يضر نفسه ، وأما المرأة فلا ترفع صوتها بها بل تقتصر على إسماعها نفسها ، فإن رفعته كره ولم يحرم إن كانت وحدها أو بحضرة نحو محرم ، وإذا رأى المحرم شيئاً فأعجبه فالسنة أن يقول : لبيك إن العيش عيش الآخرة ، ومن ليس في نسك يقول : اللهم إن العيش عيش الآخرة . ولفظ التلبية هو :

لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، يقولها ثلاث مرات ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بأى صيغة كانت ، والإبراهيمية أفضل ، ثم يسأل الله الجنة ويستعين به من النار ، ومعنى لبيك : أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وإجابة بعد إجابة ، وسنّ وقفة لطيفة على الثالثة وعلى لبيك بعد لا شريك لك ، ووقفة على الملك وقبل لا شريك لك ، وسنّ أن يدعو بعد ذلك بما أحب كأن يقول « اللهم إني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من سخطك والنار » . وأن يقول « اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وآمنوا بك ، ووثقوا بوعده ، ووفوا بعهده ، واتبعوا أمرك . اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارتضيت ، اللهم يسر لي أداء ما نويت وتقبل مني يا كريم » وليحذر الملبّي في حال تلبّيته مما يفعله بعض الجهالة من الضحك واللعب ، وليكن مقبلاً على ما هو بصدد ، فإن أقبل على الله تعالى بقلبه أقبل الله عليه ، وإن أعرض أعرض الله عنه ، فأنه غنىّ عن العالمين

ومن اللطائف قول أبي نواس رحمه الله تعالى في التلبية :

إلهنا ما أعدك<sup>١</sup>      ملك كل من ملك<sup>٢</sup>  
 ليك قد لبيتك<sup>٣</sup> لك<sup>٤</sup>      لبيك إن الحمد لك<sup>٥</sup>  
 والملك لا شريك لك<sup>٦</sup>      ماخاب عبد سأل<sup>٧</sup>  
 أنت له حيث سلك<sup>٨</sup>      لولاك يارب هلك<sup>٩</sup>  
 لبيك إن الحمد لك<sup>١٠</sup>      والملك لا شريك لك<sup>١١</sup>  
 والليل لما أن حلك<sup>١٢</sup>      والسابحات في الفلك<sup>١٣</sup>  
 على مجارى المنسلك<sup>١٤</sup>      كل نبي أو ملك<sup>١٥</sup>  
 وكل من أهل لك<sup>١٦</sup>      سبّح أو لبي فلك<sup>١٧</sup>  
 يا مخطئاً ما أغفلك<sup>١٨</sup>      عجل وبادر أجلك<sup>١٩</sup>  
 واختم بخير عملك<sup>٢٠</sup>      لبيك إن الحمد لك<sup>٢١</sup>  
 والملك لا شريك لك<sup>٢٢</sup>      والحمد والنعمة لك<sup>٢٣</sup> (١)

أما التكبير فيسنّ للحاج أن يكبر عقب الصلوات من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر أيام التشريق . وصيغته المسنونة هي :

الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر  
 الله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة  
 وأصيلاً ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون .  
 لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ،  
 لا إله إلا الله ، والله أكبر .

(١) هذه القصيدة لوقراها جماعة بنغم واحد كان لها تأثير عجيب في النفس خصوصاً حين الإنفاضة



## سنن الحج والعمرة

سنن الحج كثيرة (منها) الغسل عند إرادة الإحرام بحج أو عمرة أو بهما معاً، فإن غجز عن الغسل تيمم. ويسن الغسل للإحرام حتى الحائض والنفساء وحتى غير المميز (ومنها) التطيب في البدن عند إرادة الإحرام قبل النية وبعد الغسل للذكر والأنثى غير الصائم، ولا يضر استدامة الطيب بعد الإحرام ولا انتقاله من محل إلى محل آخر بواسطة العرق. أما لو أخذه من بدنه ثم رده إليه لزمته الفدية (ومنها) الغسل لدخول مكة لمحرم بحج أو عمرة أو بهما معاً (ومنها) الغسل للوقوف بعرفة، والأفضل كونه بعد الزوال من تاسع ذي الحجة (ومنها) الغسل للمبيت بمزدلفة إن لم يغتسل بعرفة (ومنها) الغسل للوقوف بالمشعر الحرام، وهو جبل بطرف المزدلفة ويسمى قُزَح (ومنها) الغسل لرمي الجمار الثلاث في أيام التشريق الثلاث، فيغتسل لرمي كل يوم منها غسلاً. أما رمي جرة العقبة يوم النحر، فلا يغتسل له إن اغتسل للوقوف بالمشعر الحرام (ومنها) ركعتان سنة الإحرام بعد الغسل له ثم ينوي بعدهما بالحج أو بالعمرة أو بهما (ومنها) ركعتان بعد أى طواف كان (ومنها) طواف القدوم لحلال أو حاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة. أما المعتمر إذا طاف للعمرة فلا يسن له طواف القدوم (ومنها) المبيت ببنى ليلة التاسع حال ذهابه إلى عرفة، لأنه للاستراحة لا للنسك (ومنها) أن يجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة في اليوم التاسع، فلو خرج من عرفة بعد الزوال من يوم التاسع فقد أدرك الوقوف (ومنها) الأفراد، وهو تقديم الإحرام بالحج والفراغ من أعماله على الإحرام بالعمرة والإتيان بأعمالها، فلو لم يقدم الحج على

العمرة لم يكن مفرداً (ومنها) التلبية عند الإحرام وعند تغاير الأحوال كصعود وهبوط وركوب واختلاط رُفَّة وعقب الصلوات، ويكثر منها مادام مُحْرِماً، ويرفع صوته بها إن لم يؤذ غيره. ووقت التلبية من حين إحرامه إلى أن يرمى جمرة العقبة يوم النحر، وسيأتى لفظها .

## خطب الحج

يستحب للإمام أو نائبه أن يخطب في كل خطبة من خطب الحج يخبر الناس بما بين أيديهم من المناسك ويُعلمهم الأحكام إلى الخطبة الأخرى . ويسن في الحج أربع خطب (الأولى) يوم السابع من ذى الحجة بمكة، ويسمى يوم الزينة لتزيينهم فيه هوادجهم (والثانية) يوم عرفة (والثالثة) يوم النحر بمنى (والرابعة) يوم النفر الأول بمنى أيضاً، وكل هذه الخطب الأربع إفراد، وبعد صلاة الظهر إلا التى بعرفت فإنها خطبتان، وقبل صلاة الظهر، وبعد الزوال :

١ - فيخطب الإمام أو منصوبه بعد صلاة الظهر فى اليوم السابع بمكة بأمر الناس فيها بأن يتأهبوا إلى الذهاب إلى منى فى الغد، وهو اليوم الثامن المسمى يوم التروية ، لأنهم يتروون فيه الماء : أى يأخذونه معهم ويعلمهم المناسك التى بين أيديهم إلى الخطبة المشروعة يوم عرفة بمنى .

٢ - ويخطب خطبتين يوم عرفة بمسجد إبراهيم (وهو مسجد نَمْرَة) الخطبة الأولى قبل أذان الظهر، يبين لهم كيفية الوقوف وشرطه وآدابه، ومتى الدفع من عرفات إلى مزدلفة، وغير ذلك من المناسك التى بين أيديهم إلى الخطبة التى تكون بمنى يوم النحر بعد الزوال، ويحرضهم فيها على الإكثار من الدعاء والتهليل والتلبية وغير ذلك من الأذكار فى الموقف، ويخفف

هذه الخطبة ، لكن لا يبلغ تخفيفها تخفيف الثانية ، فان كان فقيها قال : هل من سائل ؟ وإن لم يكن فتيها لم يتعرض للسؤال ، فإذا فرغ من هذه الخطبة جلس للاستراحة قدر سورة الإخلاص ثم يقوم للخطبة الثانية ويخففها جداً يأخذ المؤذن في الأذان مع شروع الإمام في هذه الخطبة الثانية ، بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الأذان ، فإذا فرغ من الخطبتين نزل فصلى بالناس الظهر ثم العصر جامعاً بينهما ثم يروح إلى عرفة ويقف .

٣ - ويخطب يوم النحر بمنى بعد صلاة الظهر ، ويعلم الناس الرّحى والإفاضة وغيرهما من المناسك . ويستحب لكل أحد من الحجاج حضور هذه الخطبة ويستحب لهم وللإمام الاغتسال لها والتطيب إن كان قد تحلل التحللين أو الأول منهما .

٤ - ويخطب بعد صلاة الظهر يوم النفر الأول بمنى أيضاً ، وهو اليوم الأوسط من أيام التشريق ، ويودع الحجاج ويعلمهم جواز النّفر وما بعده من طواف الوداع وغيره ، ويحثهم على طاعة الله تعالى وعلى أن يهتموا حجهم بالاستقامة والثبات على التقوى ، وأن يكونوا بعد الحج خيراً منهم قبله ، وتسمى هذه الخطبة خطبة الوداع بفتح الواو .

### محرمات الإحرام

يحرم على المحرم بحج أو عمرة عشرة أشياء :

( ١ ) لبس المخيط .

( ٢ ) تغطية الرأس من الرّجل ، والوجه من المرأة .

( ٣ ) دهن الرأس واللحية . ( ٤ ) إزالة الشعر .

- (٥) تقليم الأظفار . (٦) الطَّيِّب .  
(٧) قتل الصيد . (٨) عقد النكاح .  
(٩) الوطء . (١٠) المباشرة بشهوة .

وتنقسم هذه المحرمات إلى ثلاثة أقسام : منها ما يحرم على الرجل فقط ، ومنها ما يحرم على المرأة فقط ، ومنها ما يحرم عليهما ، ويعلم كل ذلك عند ذكر جميع الأحكام بالتفصيل الوافي إن شاء الله ، وكل هذه المحرمات من الصغائر إلا قتل الصيد والوطء وعقد النكاح ، فهي من الكبائر .

واعلم أن النووي قال في إيضاحه : يجب على المحرم التحفظ من هذه المحرمات إلا في موضع العذر الذي نبهنا عليه ، وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات ، وقال : أنا أفتدى متوهماً أنه بالتزام الفدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح ، وجهل قبيح ، فإنه يحرم عليه الفعل ، وإذا خالف أثم ووجب الفدية ، وليست الفدية مبيحة للأقدام على فعل المحرم ، وجهالة هذا الفاعل كجهالة من يقول : أنا أشرب الخمر وأزني والحدّ يطهرني ، ومن فعل شيئاً مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجّته عن أن يكون مبروراً . اهـ .

### أقسام المحرمات

المحرمات أربعة أقسام :

الأول : ما يباح للحاجة ، ولا حرمة ولا فدية ، وهو لبس سراويل لفقد الإزار ، والخلف المقطوع لفقد النعل ، وعقد خرقة على ذكر سلس لم يستمسك

بغير ذلك ، واستدامة ما يَبْدَ به شعر رأسه ، أو تطيب به قبل الإحرام ، وحمل نحو مسك بقصد النقل إن قصر زمنه ، وإزالة شعر بجلدة والنابت في العين ومغطيها والظفر بعضوه والمؤذى بنحو كسر ، وقتل صيد صائل ووطء جرّاد عمّ المسالك ، والتعرض لنحو بيض صيد وضعت في فراشه ولم يمكن دفعه إلا به ، أو لم يعلم به فتلف ، وتخليص صيد من فم سبع فمات ، وما فعله من الترفّه كلبس وتطيّب ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً .

الثاني : مافيه الإثم ولا فدية ، كعقد النكاح ومباشرة بشهوة بحائل على ما يأتي ، والنظر بشهوة ، والإعانة على قتل الصيد بدلالة أو إغارة آله ولو لحلال والأكل من صيد صاده غيره له ، ومجرد تغيير الصيد من غير تلف ، وفعل محرّم من محرمات الإحرام بميت مُحَرَّم .

الثالث : مافيه الفدية ولا إثم ، وذلك فيما إذا احتاج الرجل إلى اللبس ، أو المرأة لتستر وجهها أو إلى إزالة شعر أو ظفر لنحو مرض ، أو أزال نحو شعر جهلاً ، وهو مميز ، أو نقر صيداً بغير قصد وتلف به ، أو اضطر إلى ذبح صيد لجوع ، أو تلف صيد برفس دابة معه أو عضتها بلا تقصير .

الرابع : مافيه الإثم والفدية وهو باقي المحرمات انتهى .

## أنواع النسك

النُّسْكُ والمناسك جمع منسك ، بفتح السين وكسر ها ، فبالفتح مصدر ، وبالكسر : اسم لموضع العبادة ، مأخوذ من النسيكة ، وهي الذبيحة المتقرّب بها ،

ثم اتسع فيه فصار اسماً للعبادة والطاعة ، ومنه قيل للعابد : ناسك ، وقد غلب إطلاقها على أفعال الحج لكثرة أنواعها ، ولما تتضمنه كثرة الذبائح المتقرب بها . انتهى من كشف القناع .

اعلم أن الحج والعمرة يؤدّيان على ثلاثة أوجه :

الأول الأفراد : وهو أن يُحرم بالحج ، وبعد الفراغ من أعماله يخرج من مكة إلى أدنى الحل ، فيحرم بالعمرة ويأتي بأعمالها .

والثاني التمتع : وهو أن يحرم بالعمرة ، ويأتي بأعمالها ، ثم يحرم بالحج ويأتى بأعماله ، سواء كانت العمرة في أشهر الحج أو قبله على المعتمد ، لكن الذى يوجب الدم على التمتع ، هو أن يحرم بالعمرة من ليس من حاضرى المسجد الحرام فى أشهر الحج من الميقات ، وبعد الفراغ من أعمالها يحرم بالحج من مكة فى عامه وإن كان أجيراً فيهما لشخصين ، فمن لم يحج من عامه الذى اعتمر فيه لاشئ عليه ، ولا على من حج من عامه ، لكن عاد إلى ميقات عمرته أو مثل مسافته ، وكذا إلى ميقات دون مسافة ميقاته وأحرم بالحج ، وكذا لو عاد إلى الميقات محرماً به قبل تلبسه بتسك ، لأن المقصود قطع تلك المسافة محرماً ، ولأن المقتضى لإيجاب الدم هو ربح الميقات ، وقد زال بعوده إليه ، أما حاضرو المسجد الحرام فلا دم عليهم ، وهم المستوطنون محلاً دون مرحلتين من الحرم ولادم على من أحرم بالعمرة فى غير أشهر الحج ، وإن أتى بأعمالها فيها ، وحج من عامه ، كأن أحرم بها فى آخر رمضان وأتى ببقية أعمالها فى شوال . ودم التمتع يجب بالإحرام بالحج ، وإذا أراقه بعد الفراغ من العمرة وقبل الإحرام

بالحج جاز ، لا قبل الفراغ من العمرة ، ولكن الأفضل إراقته يوم النحر ،  
للاتباع وخروجا من خلاف من أوجبها فيه . وإذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة  
صار حلالاً ، وحل له الطيب واللباس والنساء وكل محرمات الإحرام ، سواء  
كان ساق الهدى أم لا .

والثالث القران : وهو أن يحرم بالحج والعمرة معاً في أشهر الحج أو  
يحرم بالعمرة وقبل الشروع في أعمالها يحرم بالحج ، فتندرج أعمال العمرة  
في أعمال الحج ، فيجزئ عنهما طواف واحد وسعى واحد وحلق واحد .

وإنما يجب الدم على القارن إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام ، وإن  
لم يرجع إلى الميقات الذي أحرم منه بعد دخول مكة وقبل الوقوف بعرفة .

وأفضل هذه الوجوه الثلاثة الإفراد إن اعتمر من عامه : أى مما بقى من  
ذى الحجة الذى هو شهر حجة ، ثم المتمتع ، ثم القران .

وقد يكون القران أفضل من الإفراد ، إذا لم يعتمر بعد الحج فى عامه ، فإن  
تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه .

ولا يجب على المكي إذا قرن إنشاء الإحرام من أدنى الحل ، كما لو أفرد  
العمرة على الأصح ، بل يُحرّم من جوف مكة إدراجاً للعمرة تحت الحج  
فى الميقات كما أدرجت أفعالها فى أفعاله ، ومثل المكي الآفقي إذا كان بمكة وأراد  
القران .

ولو استوطن غريب مكة فهو حاضر بلا خلاف ، وإن استوطن مكي  
المعراق أو غيره فليس بحاضر بالاتفاق ، ولو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعاً

ناويا الإقامة بها بعد فراغه من النسكَيْن أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس يحاضر فلا يسقط عنه الدم ، ولو خرج المكيّ إلى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه دم عندنا بلا خلاف ، وقال طاوس : يلزمه ، ولا يكره للمكي التمتع والقران ، ولا دم عليه فيهما .

ودم التمتع والقران هو دم ترتيب وتقدير : ذبح شاة أو سُبُع بدنة أو سُبُع بقرة ؛ فإن عجز عنها صام عشرة أيام : ثلاثة منها في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ووطنه ؛ فيستحب للمتمتع العاجز عن الدم أن يحرم بالحج قبل اليوم السادس من ذى الحجة ، حتى يمكنه صوم ثلاثة أيام في الحج وقد سبق ، وسيأتى تفصيل دم الترتيب والتقدير في باب الميقات فراجع ، والمتمتع المعسر بمكة الموسر ببلده فإنه يصوم لأن مكان الدم مختص بمكة فاعتبر إعساره ويساره بها .

## الميقات

للحج ميقتان : زمانى ومكانى . فالميقات الزمانى هو شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة ، أى من أول ليلة عيد الفطر إلى ما قبل فجر يوم النحر بما يسع الوقوف بعرفة ، فمن أحرم قبل فجره بلحظة ، وهو بعرفة فقد أدرك الحج ، ثم يأتى ببقية أعماله . والميقات المكانى الذى يجب عنده الإحرام لداخل حرم مكة معروف فى جميع الأطراف ، وهو خمسة مواضع ، نظمها بعضهم بقوله :

قرن يلسم ذات عرق كلاها      فى البعد مرحلتان من أمّ القرى  
ولذى الحليفة بالمراحل عشرة      وبها لجحفة ستة فاخير ترى



فمِقات المتوجّه من المدينة ذوالخليفة بضم الحاء وفتح اللام: وهو المعروف بآبار على  
وهى أبعد المواقيت من مكة، وأقربها إلى المدينة وقد ترى منها . ومِقات المتوجه  
من الشام ومصر والمغرب والسودان من جهة البحر: الجحفة: بضم الجيم وسكون الحاء،  
ولما كان السيل أزالتها أبدلت براغ. ومِقات المتوجه من تهامة اليمن: يلمم. ومِقات  
المتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن ومن الطائف: قرّ، بفتح القاف وسكون الراء،  
ويقال لها قرن المنازل، وهى على مرحلتين من مكة لنجد، وهى تعادل السيل الكبير  
الذى يُحرّم منه أهل نجد الآن. وقد توهم بعضهم أن قرن المنازل هو قرن الثعالب،  
وليس ذلك بصحيح، بل هما موضعان، فقرن الثعالب قريب من عرفات، وهو ليس  
من المواقيت، وقرن المنازل هو الموازى للسيل الكبير. وهو المِقات المعروف،  
ومِقات المتوجه من المشرق، أى الإقليم الذى تشرق الشمس من جهته، وهو  
شامل للعراق وغيره: ذات عرق، بكسر العين وسكون الراء: قرية خربة على مرحلتين  
من مكة أيضاً. والمِقات المكافى للعمرة هو مِقات الحج، والمِقات الزمانى لها  
جميع السنة، والأفضل أن يحرم الشخص من أول المِقات، ويجوز من آخره  
فلو أحرم حلال بالحج فى غير وقته كأن أحرم به فى رمضان انعقد عمرة مجزئة عن  
عمرة الإسلام على الصحيح، سواء كان عالماً أو جاهلاً لأن الإحرام شديد التعلق  
واللزوم، أما لو كان محرماً بعمرة ثم أحرم بحج فى غير أشهره فإن إحرامه لم  
لم ينقذ حجاً لكونه فى غير أشهره، ولا عمرة لأن العمرة لا تدخل على العمرة.  
ومن كان مقيماً بمكة مكياً كان أو غريباً فمِقاته للحج ولو بقران: نفس مكة،  
لا سائر الحرم، فإن فارق بنيانها وأحرم بالحج أساء ولزمه الدم لأن مِقاته هو  
البلد وقد تركه، فإن عاد إليها قبل الوقوف سقط الدم، وقيل مِقاته للحج كل الحرم

لأن مكة وسائر الحرم في الحرم سواء . والصحيح هو الأول . وميقاته للعمرة أدنى الحل ، فمن أحرم بالعمرة من مكة وتم أفعالها ولم يخرج إلى الحل أجزأه ولزمه الدم ، ومتى خرج إلى الحل قبل أن يطوف سقط عنه الدم .

وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج ، ومن بالحرم يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة ، فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته في الأظهر وعليه دم ، فلو خرج إلى الحل بعد إحرامه سقط عنه الدم ، وقيل لا يجزئه لأن العمرة أحد النسكين فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فانه لا بد فيه من الحل وهو عرفة .

وأفضل جهات الحل لإتيان العمرة الجعرانة ، وهي على طريق الطائف ، وماؤها أعذب المياه ، فالتنعيم المسمى بمسجد عائشة ، وهو أقرب جهات الحل إلى مكة وغالب الناس بمكة يأتي بالعمرة منها ، فالحديبية وتسمى الآن « بالشميس » على طريق جدة وهي إلى مكة أقرب ، وسميت حديبية لشجرة حذاء كانت هناك ، وعندها حصلت بيعة الرضوان ، ومن سلك طريقا في بر أو بحر لا ينتهي إلى ميقات ، فإن حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته ، أو ميقاتين فالأصح أن يحرم من محاذة أبعدهما من مكة ، وإن لم يحاذ شيئا من المواقيت أحرم على مرحلتين من مكة .

ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه ، ومن بلغ ميقاتا غير مرید نسكاً ثم أراد فميقاته موضعه وإن بلغه مریداً للنسك ، وإن أراد إقامة طويلة ببلد قبل مكة لم تجز مجاوزته إلى جهة الحرام بغير إحرام ، فإن أحرم ولم يعد إليه لزمه الدم ولو كان معذورا .

ومن كان أجيرا عن آفاقيّ فالعبرة بميقات بلد المحجوج عنه فيما إذا سلك طريقه، وإلا فأيّ ميقات أحرم منه جاز لأن الشارع سوى بين المواقيت فلم يجعل لبعضها على بعض مزية، فالمكّي إذا أحرم عن الآفاقي من مكة جاز ووجب الدم.

واعلم أن من ترك الإحرام من الميقات وجب عليه الدم، وهو دم ترتيب وتقدير. ومعنى الترتيب أنه لا ينتقل إلى خصلة إلا إذا عجز عن التي قبلها. ومعنى التقدير أن الشارع قدره بما لا يزيد ولا ينقص، سواء في ذلك الناسي للحكم المذكور والجاهل به والعامد العالم، فيجب أو لا ذبح شاة تجزئ في الأضحية (وسياتي بيان ذلك في الكلام على الأضحية) أو سُبُع بدنة أو سبع بقرة فتجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء.

وإن اختلفت أسبابها، فلو ذبحها عن دم واحد فالواجب سبعمهاولة التصرف في الباقي بأكل أو بيع أو غير ذلك.

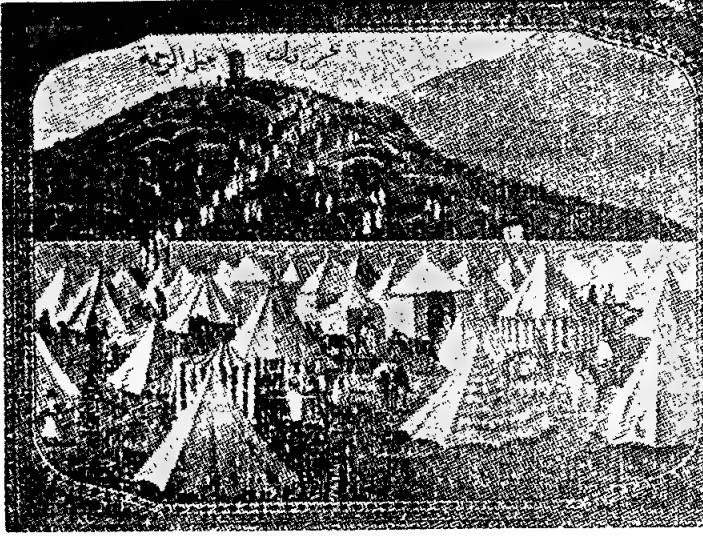
فإن لم يجد الشاة أو سُبُع البدنة أو سُبُع البقرة حسا أو شرعا بأن لم توجد أصلا، أو كانت موجودة وليس عنده ثمنها أو عنده ولكن يحتاج إليه أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها صام عشرة أيام: ثلاثة فيها في حال الإحرام بالحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى: «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة» والعبرة بعدم وجود ذلك في الحرّم ولو قدر عليه بيلده لأن الدم يختص ذبحه بالحرّم، ثم إذا وجد الهدى بعد الشروع في صوم الثلاثة أو السبعة لم يلزمه الهدى، بل يستمر في الصوم لكن يستحب الرجوع إلى الهدى.

وصيام الثلاثة الأيام في الحج يكون فيمن ترك الأحرام بالحج من الميقات

وفي المتمتع وفي القارن ، أما في غير هذه الأمور الثلاثة كترك مبيت مزدلفة أو منى أو الزمى فلا يتصور صور الثلاثة الأيام في الحج فيجب صومها بعد أيام التشريق .  
وأما في ترك طواف الوداع فصومها يكون بعد وصوله إلى حيث يتقرر عليه الدم وذلك إذا قطع مسافة القصر ، وهى مرحلتان فأكثر ، وأما في ترك الإحرام بالعمرة من الميقات فصومها يكون بعد الفراغ من أعمالها .

ويندب تتابع صوم الثلاثة الأيام إذا كان الوقت متسعاً ، أما لو ضاق الوقت بأن أحرم بالحج في سادس ذى الحجة لزمه التتابع ، فإن لم يصم الثلاثة في الحج فلا دم عليه ، لكن يأثم ، ويجب عليه قضاؤها فوراً بعد يوم النحر وأيام التشريق ، إذ يحرم صيام هذه الأيام بل يبطل صيامها ولا يصح ، ويجب صيام الثلاثة الأيام في حال الإحرام بالحج فلا يجوز تقديمها عليه بخلاف الدم ، ومتى أحرم بالحج وجب عليه صومها قبل يوم النحر .

أما صيام السبعة الأيام الباقية فيكون بعد رجوعه إلى أهله ووطنه ، فلو صامها في الطريق لم يعتدّ بها ، ويندب في صومها التتابع أيضاً ، فلو لم يصم الثلاثة الأيام في الحج بعذر أو غيره ورجع إلى أهله ووطنه لزمه صوم العشرة ، ويفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام وبعدة مسافة الطريق إلى الوطن على العادة الغالبة ، فإن لم يفرق بينهما وصام عشرة ولأء حصلت الثلاثة ولم يعتد بالسبعة لعدم التفريق ، فلو أراد الاستيطان بمكة صامها بها وفرق بين الثلاثة ، والسبعة بأربعة أيام فقط وإن كان مكياً فرق بينهما ولو يوم واحد وهذا للمكى في غير دم المتمتع والقران حيث لا دم عليه فيهما لأنه من حاضرى المسجد الحرام .



صورة جبل الرحمة بعرفات أخذت هذه الصورة إما في عهد الأتراك أو في عهد  
الاشراف وقد نصبوا خيامهم في غير أيام الحج لذلك لم يكونوا بلباس الاحرام  
وفي أصل جبل الرحمة صخرات كان النبي صلى الله عليه وسلم يقف عندها

## الوقوف بعرفة

وقت الوقوف بعرفة من زوال شمس اليوم التاسع إلى طلوع فجر يوم النحر،  
ومن وقف بعرفة بعد الزوال ثم فارقتها قبل الغروب ولم يعد إليها أجزاءه ذلك وأراق  
دماً استجباً، وهو دم الترتيب والتقدير خروجاً من خلاف من أوجبه، وإن عاد  
لعرفة فكان بها عند الغروب فلا دم عليه وكذا إن عاد إليها ليلاً في الأصح (١)

(١) (الحنفية) قالوا: وقت الوقوف بعرفة من بعد زوال شمس اليوم التاسع إلى طلوع فجر يوم النحر.  
ون وقف بالنهار ودفع من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم . ومن جاء عرفة ليلاً أجزاءه حضوره في أى  
وقت ولا شيء عليه، ولا يشترط النية ولا العلم ولا العقل -- فمن حضر في عرفة في هذا الوقت صح حجه سواء كان  
ناوياً أم لا . علمنا بأنه في عرفة أو جاهلاً ، عاقلاً أو مجنوناً أو مغيباً عليه أو نائمًا أو يقظان .  
(والحنابلة) قالوا : من وقف بعرفة نهائاً ودفع قبل الغروب ولم يعد إليها قبل الغروب أو عاد  
ولم يقع الغروب ونحو بها فعليه دم لتركه واجباً ، فإن عاد إليها ليلة النحر فلا دم عليه ، ومن جاء عرفة  
في الليل فقط فلا دم عليه لحديث « من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج » .  
(والمالكية) قالوا : الحضور بعرفة نوعان : ركن يفسد الحج بتركه ، وواجب يلزم في تركه  
دم . فالأول : لحظة من غروب شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر . والثاني لحظة من زوال شمس يوم  
عرفة إلى غروب الشمس من ذلك اليوم .

والمحرم إذا وجد في عرفة بنية الوقوف أو بنية غيره: من طلب غريم أو ضائع أو وجد فيها ماراً في طلب آبق أو هارباً أو نحو ذلك وإن لم يعرف كونها عرفة أجزأه ، ويجزىء النائم حصوله فيها ولو استغرق الوقت بالنوم لا المغمى عليه والسكران والمجنون لأنهم ليسوا أهلاً للعباد ذلكن يقع حج المجنون نفلاً كالصبي الذي لا يميز فيبني وليه بنية الأعمال على مامضى ، دون المغمى عليه والسكران لأنه لا يحرم عنهما فيقتين على إحرامهما لإفاقتهما ولا يضر في الوقوع عن حجة الاسلام تحلل الجنون بين الأركان اتفاقاً . وفي حاشية الشرقاوى على شرح التحرير عند قوله ووقوف بعرفة مانصه : أى ووقوف من هو أهل للعبادة ، أما من ليس أهلاً لها كمغمى عليه وسكران ومجنون فلا يجزيهم ، لكن المجنون يقع حجه نفلاً ويأتى وليه بباقي الأعمال ، والسكران إن كان عقله باقياً وقع فرضاً ؛ وإن زال وقع نفلاً كالمجنون فيأتى فيه مامر ، والمغمى عليه لا يقع حجه فرضاً ولا نفلاً ، والفرق بينهما وبينه أنه ليس له ولى يحرم عنه لأن الإغماء مرض بخلافهما ، ولا فرق بين كونهما متعديين أولاً . اهـ . أفاده . م . ر ( انتهى من الشرقاوى ) وسيأتى حكم الصبي إذا بلغ أثناء الحج قبل الوقوف أو بعده وحكم العبد إذا عتق أثناءه أيضاً عند آخر الكلام على إحرام الولد والزوجة والعبد والصبي .

ويكفي الحضور بعرفة ولو لحظة بأى جزء منها بأرضها ولو على ظهر دابة أو شجرة فيها ، لا على غصن منها وهو خارج عن هوأها وإن كان أصلها فيها ، ولا على غصن فيها دون أصلها ، ولا يكفى الطيران في هوأها أيضاً . ويسن أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات الكبار التى فى أسفل جبل الرحمة إن سهل عليه ذلك ، وهى على يمين الصاعد إلى جبل الرحمة من الدرجات المبنية . وإليك صورة هذه الصخرات .

واعلم أنه ليس من عرفات وادي عُرنة ولا نَمرة<sup>(١)</sup> ولا المسجد الذي يصلى فيه الامام، المسمى مسجد إبراهيم، ويقال له أيضا مسجد عرنة بالنون، بل هذه المواضع خارجة عن عرفات على طرفها الغربي مما يلي مزدلفة ومنى ومكة. فَعُرنة ونَمرة بين عرفات والحرم ليستا من واحد منهما، وأما جبل الرحمة ففي وسط عرفات.

وقد نص الشافعي على أن مسجد إبراهيم ليس من عرفات، وأن من وقف به لم يصح وقوفه وبه قطع بعضهم. وقال جماعة منهم الرافعي: مقدّم هذا المسجد من طرف وادي عرنة لاني عرفات، وآخره في عرفات، قالوا فمن وقف في مقدمه لم يصح وقوفه، ومن وقف في آخره صح وقوفه، قالوا: ويتميز ذلك بصخرات كبار فرشت هناك، قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح: وجه الجمع بين كلامهم، ونص الشافعي أن يكون زيد في المسجد بعد الشافعي هذا القدر الذي ذكره والله أعلم اهـ.



(١) عُرنة : بضم العين وفجج الراء ، ثم نون . وتمرة : بفتح النون وكسر الميم ، ويجوز إسكان الميم مع فتح النون وكسرها .

قال الإمام النووي في المجموع: فإذا علمت عرفات بمحودوها فقال الماوردي قال الشافعي حيث وقف الناس من عرفات في جوانبها ونواحيها وجبالها وسبلها وبطاحها وأوديتها وسوقها المعروفة بذى المجاز أجزاءه . قال فأما إن وقف بغير عرفات من ورأها أو دونها عامدا أو ناسيا أو جاهلا بها فلا يجزئه . وقال مالك يجزئه، وعليه دم والله أعلم انتهى من المجموع .

قال ابن حجر في حاشيته على الإيضاح قال التقي الفاسي: وحدّ عرفة من هذه الجهة الآن: أي جهة مكة بين وهو عامان بعد العلمين اللذين هما حد الحرم إلى جهة عرفة وكان ثم ثلاثة أعلام فسقط واحد وبقي أثره مكتوبا عليه أن الأمر بإنشائها بين منتهى أرض عرفة ووادي عرفة مظفر الدين صاحب إربل<sup>(١)</sup> سنة خمس وستمائة انتهى من الحاشية المذكورة .

واعلم أن الوقوف بعرفة هو أعظم أركان الحج لخبر « الحج عرفة » فمن أحرم بالحج من الميقات ووقف بعرفة فقد أدرك الحج، وعليه إتمام بقية الأعمال؛ فان رجع إلى بلده من عرفة بعد الوقوف بها ولم يفعل شيئا من أعمال الحج فعليه دم لتركه مبين مزدلفة، ودم لتركه مبين ليالي منى، ودم لتركه رمي الجمار، ودم لتركه طواف الوداع، ويبقى عليه الحلق وطواف الإفاضة والسعى إن لم يكن

(١) إربل: بلدة شهيرة من بلاد الأكراد وهي بلدة مؤلف هذا الكتاب، ويقال لها أربيل وعوام الأكراد يسمونها «هــو» بفتح الهاء وسكون الواو وكسر اللام وياء بعدها. وصاحبها الملك مظفر الدين رحمه الله، أفرد له ابن خلكان ترجمة طويلة، وقال عنه إنه كان له في فعل الخيرات غرائب لم يسمع أن أحدا فعل ذلك ما فعله ولم يكن في الدنيا شيء أحب إليه من الصدقة وكان يقيم في كل سنة سبيلا للحاج ويسير معه جمع ما تدعو حاجة المسافر إليه في الطريق ويسير صحبته أمين معه خمسة أو ستة آلاف دينار ينفقها بالحرمين على الخواج وأرباب الزواني، وله بمكة حرسها الله تعالى آثار جميلة وبعضها باق إلى الآن وهو أول من أجرى الماء إلى جبل عرفات يلة الوقوف وعزم عليه جملة كثيرة وعمر بالجبل مصانع للماء، فإن الحج كانوا يتضررون من عدم الماء. توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاثين وستمائة هـ. وقد ذكرنا هذه الحملة لمناسبتها للمقام. ومن أراد الوقوف على معرفة أحوال الأكراد وما لهم من مآثر وخدمات إسلامية فليراجع كتاب تاريخ الكرد وكردستان، وكتاب مشير الأكراد وهما مطبوعان بمصر.



سمى بعد طواف القدوم، ويبقى حكم الإحرام جاريا عليه ولو سنين إلى أن يأتي بها أو يتحلل كالمحصر، بمعنى أنه إذا وصل إلى محل يتعذر عليه الرجوع إلى مكة فيذبح ويحلق، ويجب قرن نية التحلل بهما، وحينئذ لا تحرم عليه محرمات الإحرام وإن بقي الطواف والسعي في ذمته، وسيأتي إن شاء الله تعالى عند آخر الكلام على فساد النسك أن من وقف بعرفة ولم يفعل شيئا من أعمال الحج ثم جامع، هل يفسد حجه أم لا؟ فراجع.

ومن أحرم بالحج من الميقات وفاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج ولا يطالب ببقية أعماله كالرمي والمبيت وإنما يطالب بالتحلل كما سيأتي قريبا بيانه في محله. ويسن أن يكثر الحاج بعرفة من الدعاء والذكر والتلبية وقراءة القرآن والاستغفار والتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل، وأفضل ما رواه الترمذي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» وفي كتاب الترمذي عن علي رضي الله عنه قال «أكثر ما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة في الموقف: اللهم لك الحمد كالذي نقول، وخيرا مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مابى ولك ربي ترائي، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر، اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح».

وليدفع لنفسه ووالديه وأقاربه وشيوخه وأصحابه وسائر من أحسن إليه وسائر المسامين الأحياء منهم والأموات، وليحذر من التقصير في ذلك فإن يوم عرفة يوم عظيم قد لا يمكن تداركه، وفيه تسكب العبرات وتقال العثرات، وترتجى الطلبات، فانه لمجمع عظيم، بل إنه أعظم المجمع على وجه الأرض،

كيف لا ؟ وقد اجتمع من المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها سائر الشعوب والأمم من مختلف الأجناس واللغات ، أتوا من كل فج عميق ، ووقفوا في يوم واحد ، وفي مكان واحد ، محرمين على هيئة واحدة ، وفي لحظة واحدة ، قد تركوا الأوطان والعمارات ووقفوا بصحراء عرفات ، يسكبون العبرات ، اختلط بعضهم ببعض ، لا فرق بين الأمير والحقير ، والغنى والفقير ، والمالك والمملوك ، والأبيض والأسود ، شعارهم « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك » كل واحد لا يرجو ذلك اليوم غير الله ولا يطلب إلا رحمته ورضاه ، بخشوع وخضوع وذلة واقتدار ، مخلص له الدين ولو كره الكافرون .

حقاً إنه لموقف عظيم ، ومحشر كبير ، وبرهان ساطع على عظمة الله تعالى وجلاله ، وإن الملك والملكوت لله الواحد القهار ، وإنه جل شأنه يتجلى على عباده ذلك اليوم بالمغفرة والرحمة والعقوبة والنار ويباهى بهم الملائكة ، ففي صحيح مسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله تعالى فيه عبداً من النار من يوم عرفة وإنه يباهى بهم الملائكة يقول : ما أراذ هؤلاء ؟ » وروى أحمد والطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى يباهى ملائكته عشية عرفة بأهل عرفة يقول : انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غبراً » وقال عليه الصلاة والسلام « ما رؤى الشيطان أصغر ولا أحقر ولا أذحر ولا أغنىظ منه في يوم عرفة ، وما ذاك إلا أن الرحمة تنزل فيه فيتجاوز عن الذنوب العظام . نسأل الله الحي القيوم أن يتقبل منا صالح الأعمال ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وأن يتغمدنا برحمته في الدنيا والآخرة إنه بعباده لطيف خبير .

وقد عملنا رسالة لطيفة في دعاء عرفة وطبعناها وحدها .

## فوات الوقوف بعرفة

الحاج الذى فاتته الوقوف بعرفة بعذر غير الإحصار كنوم أو نسيان أو ضلال طريق ، أو فاتته بلا عذر ، يجب عليه أن يتحلل بعمل عمرة ، ويجب عليه أيضا الهدى وقضاء الحج الذى فاتته بفوات الوقوف ، سواء أكان فرضا أو نفلا ، وتجب نية التحلل عند كل عمل من أعمال العمرة فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، ثم يخلق فان كان سعى بعد طواف القدوم لم يعد به بعد طواف عمرة التحلل ، فان كان معه هدى ذبحه قبل الحلق كما يفعل من لم يفته ، ولا تجزئه هذه العمرة عن عمرة الإسلام ، وتسمى هذه العمرة بعمرة الفوات ، ولهذه العمرة تحللان ( الأول ) يحصل بواحد من الحلق أو الطواف المتبوع بالسعى إن لم يقدمه وسقط الرمي والمبيت ببنى بفوات الوقوف ( والثانى ) يحصل بطواف وسعى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم وحلق مع نية التحلل بها . والقضاء يكون فوراً من العام القابل للحج الذى فاتته فلا يجوز تأخير عنه بغير عذر ، وإنما يجب القضاء فى فوات لم ينشأ عن حصر ، فإن نشأ عنه بأن أحصر فسلك طريقاً آخر أطول من الأول ففاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة عليه إن كان نسكه غير فرض لأنه بذل ما فى وسعه ، أما لو سلك طريقاً آخر مساوياً للأول أو أقرب منه أو صابر إحرامه غير متوقع زوال الإحصار ففاته الوقوف فعليه الإعادة ، وسيأتى حكم المحصر إن شاء الله تعالى .

والهدى لا يجزئ ولا يجب أدائه إلا بعد الإحرام بحج القضاء ، فان كفر بالصوم صام ثلاثة أيام بعد الإحرام بالقضاء ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ، لما روى مالك بإسناد صحيح : أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدد ، وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسموا بين الصفا والمروة

وانحروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصّروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع. ودم الفوات هو دم ترتيب وتقدير فلا ينتقل إلى الصوم إلا إذا عجز عن الدم، وقد تقدم بيان ذلك عند الميقات فراجع. والمسكى، وغير المسكى سواء في الفوات وترتيب الأحكام ووجوب الدم. وأما الرقيق إذا فاته الوقوف فيجب عليه الصوم بعد الإحرام بالقضاء، ولا يجب عليه الهدى لأنه لا يملك شيئاً، وعلة وجوب التحلل على من فاته الوقوف أن لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره مع كونه لم يتحصل على المقصود إذ الحج عرفة فيحرم عليه مصابرة الإحرام حتى لو صابر به وحج به من قابل لم يجزئه، لأن إحرام سنة لا يصلح لإحرام سنة أخرى؛ بخلاف من وقف بعرفة فانه يجب عليه مصابرة الإحرام للحلق والطواف والسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ولو سنين حتى يطوف ويسعى ويحلق لأنه لا آخر لوقتها.

ومن أحرم بالعمرة في أشهر الحج وفرغ منها ثم أحرم بالحج ففاته لزمه قضاء الحج دون العمرة، لأن الذي فاته الحج فقط يلزمه دمان: دم الفوات، ودم التمتع، ولا يتصور فوات العمرة لأن جميع الزمان وقت لها، وأما من أحرم بالحج والعمرة قارناً ففاته الوقوف فإن العمرة تفوت بفوات الحج لأنها مندرجة فيه وتابعة له ولأنه إحرام واحد فلا يتبعض حكمه، وكما أن العمرة تابعة للحج للفوات في حق القارن فهي أيضاً تابعة له في الإدراك في حق القارن، حتى لو رمى القارن وحلق ثم جامع لم تفسد عمرته كما لا يفسد حجه وإن لم يكن أتى بأعمال العمرة.

## الإحصار

الإحصار لغة: المنع. واصطلاحاً: المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة أوهما معاً. والحصار نوعان: عام، وخاص. فالعام هو المنع من جميع الطرق عن إتمام الحج أو

العمرة، سواء كان العدو من المسلمين أو من المشركين . والخاص هو الذى يقع لواحد أو شزيمة من الرفقة ، ومنه أسباب الحصر الآتية :

وينقسم المحصور الخاص إلى قسمين : (الأول) محصور بمذركم حبه السلطان ظاماً أو بدین لا يمكنه أدائه فالأصح جواز التحلل له لأنه معذور ، ولأنه يشق البقاء على الإحرام . (والثانى) محصور بغير عذر كمن حبس في دين يمكنه أدائه فليس له التحلل ، بل عليه أداء الدين والمضى في الحج ، فإن تحلل لم يصح تحلله ولا يخرج من الحج بذلك بلا خلاف ، فإن فاته الحج وهو في الحبس كان كغيره ممن فاته الحج بلا إحصار فيلزمه قصد مكة والتحلل بأفعال عمرة ، وهو الطواف والسعى والخلق .

وأسباب الحصر ستة : (الأول) منع العدو من إتمام نسكه . والأولى للمعتبر وحاج اتسع زمن إحرامه الصبر إن رجا زوال الإحصار ، نعم إن غلب على ظنه انكشاف العدو ، وإمكان الحج أو قبل ثلاثة أيام في العمرة امتنع تحلله لقلّة المشقة حينئذ ، فلو تحلل لم يحصل التحلل . أما إذا أمكن سلوك طريق آخر ، ولو بحرا غلبت فيه السلامة ووجدت شروطا لاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه وإن علم الفوات ويتحلل بعمل عمرة ، وأما إذا خشى فوات الحج لو صبر فالأولى له التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القضاء له .

ويتحلل للإحصار فيما إذا منع عن إتمام أركان نسكه ، أما إذا منع عن إتمام واجباته فلا يتحلل لها ، بل يلزمه دم إلا المبيت فيسقط بالعذر ، فإن كان نسكه حجا يقع مجزيا عن حجة الاسلام ، أو كان عمرة يقع مجزيا عن عمرة الإسلام . ويجوز التحلل بالإحصار قبل الوقوف وبعده سواء أحصر عن الكعبة فقط أو عن عرفات فقط أو عنهما . فإن منع من عرفة دون مكة وجب عليه أن يدخلها ويتحلل بعمل

عمرة ، وإن منع من مكة دون عرفة وقف ثم تحلل ولا قضاء فيهما في الأظهر .  
ولو مُنع الحاج من الرمي أو المبيت أو منهما معا لم يجز له التحلل ، أى تحلل  
الحاصر المخرج من النسك لأنه متمكن منه بالطواف والحلق ، هذا بالنسبة للتحلل  
الأول ، وأما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي ، ويقع حجه مجزئاً عن حجة الاسلام  
ويجبر كل من الرمي والمبيت بدم .

وإذا تحلل بالإحصار فإن كان حجه فرضاً بقي كما كان قبل هذه السنة وهذا  
مجمع عليه ، وإن كان تطوعاً لم يجب قضاؤه عندنا ، ويجوز للمكي أن يتحلل  
إذا أحصر عن عرفات .

قال الامام النووي في المجموع : ما نصه : قال أصحابنا إذا لم يتحلل بالإحصار  
حتى فاته الحج فيتحلل لا قضاء عليه يتحلل ، وعليه دم الإحصار دون دم الفوات  
وحيث أوجبنا القضاء فإن كان قد زال العدو وأمكنه وصول الكعبة  
لزمه قصدها والتحلل بعمل عمرة ، وعليه دم الفوات دون دم الإحصار ، وإن  
كان العدو باقياً فله التحلل ، وعليه دمان : دم الفوات ، ودم الإحصار ، والله تعالى  
أعلم اه منه .

وقال في موضع آخر منه ما نصه : « فرع » قال المصنف والأصحاب : يجوز  
التحلل من الإجماع الفاسد كما يجوز من الصحيح ، بل هو أولى ، فإذا جامع المحرم بالحج  
جماعاً فسد ، ثم أحصر تحلل ويلزمه دم للفساد ودم للإحصار ويلزمه القضاء بسبب  
الإفساد فلو لم يتحلل حتى فاتة الوقوف ولم يمكنه لقاء الكعبة تحلل في موضعه  
تحلل المحصر ويلزمه ثلاثة دماء : دم للفساد ، ودم للفوات ، ودم للإحصار ؛ فدم  
الإفساد بدنة والآخرا شاتان ويلزم قضاء واحد لما ذكره المصنف أى لأن  
الحج واحد اه من المجموع .

وقال أيضاً في موضع آخر منه ما نصه : « فرع » لو أفسد حجه بالجماع ثم أحصر فتحلل ثم زال الحصر ، والوقت واسع فأمكنه الحج من سنته لزمه أن يقضى الفاسد من سنته بناء على المذهب أن القضاء على الفور ، قال القاضي أبو الطيب والرويانى ولا يمكن قضاء الحج فى سنة الإفساد إلا فى هذه المسألة اهـ من المجموع .

ولا قضاء على المحصر المتطوع بمحصر خاص أو عام ، وإن اقترن به فوات الحج ، فإن كان ما أحصر عن إتمامه فرضاً مستقراً عليه كحجة الإسلام بعد أولى سنى الإمكان وكذا نذر قدر عليه قبل عام الحصر ومشأهما قضاء ونذر معين فى عام الحصر بقى فى ذمته ، أو فرضاً غير مستقر كحجة الإسلام فى أولى سنى الإمكان اعتبرت فى استقراره عليه الاستطاعة بعد زوال الإحصار .

(والثانى) الحبس ظاهراً كأن حبس بدين وهو محرم ، والحال أنه معسر فانه يجوز له أن يتحلل كما فى الحصر العام .

(والثالث) الرق ، فاذا أحرَم العبد بحج أو عمرة بلا إذن من سيده فليسده تحليله بأن يأمره بالخلق مع نية التحلل ، ولا يذبح العبد لأنه لا ملك له ، وإنما يلزمه الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه .

(والرابع) الزوجية ، فللزوج ولو محرماً تحليل زوجته ولو أمة من حج أو عمرة لم يأذن لها فيه ولو من فرض الإسلام لأن حقه فورى ؛ والحج على التراخى بخلاف ما إذا أذن لها ، وليس لها أن تتحلل حتى يأمرها به لأن الإحصار شديد التعلق ، والتجليل هنا أمرها بالتقصير وذبح شاة مع نية التحلل ، ويجب تقديم الذبح على الخلق أو التقصير . والزوجة الحرة تتحلل بما يتحلل به المحصر ، وله وطؤها إن لم تتحلل ، والإثم عليها ويبطل به نسكها حيث لم تكن مكرهة .

(والخامس) الأصلة كالأب والأم والجد ، فلو أحرم الولد بغير إذن أصله بحج أو عمرة ، فلا أصل تحليه من النفل فقط ، وليس لأحد من الأصول منع الولد من فرض النسك لا ابتداء ولا دواما .

(والسادس) الدين ، فلصاحب الدين الحال منع غريمه الموسر من الخروج ليوفيه حقه وليس له تحليه ، بخلاف الدين المؤجل أو الحال وهو معسر فليس له منعه إذ لا يلزمه أدائه حينئذ .

### تحلل المحصر

ويحصل التحلل للاحصار بالذبح والحلق من رأسه ، ويجب قرن النية بهما ، ويجب تقديم الذبح على الحلق ، ولا يتوقف التحلل على تفرق المذبوح على المساكين ، فمن فقد الدم حسا أو شرعا فيتحلل بالنية مع الحلق ويأطعم بقيمة الدم ، ولا يتحلل حتى يفرق الطعام على المساكين ، فإن عجز عن الطعام صام عن كل مدّ يوما حيث شاء ، فإن إنكسر مدّ صام عنه يوما لأن الصوم لا يتبعض ، وله حينئذ التحلل بالحلق مع النية في الحال من غير توقف على الصوم لتضرره ببقاء إحرامه إلى فراغ الصوم ، ويكون التحلل في محل الاحصار ، ولا يسقط عنه الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل بلا هدى إذا أحصر كأن قال : نويت الإحرام وإذا أحصرت تحللت بلا هدى لأن حصر العدو لا يقتصر إلى شرط فالشرط فيه لا يغ ، بخلاف ما إذا شرط في المرض أنه يتحلل بلا هدى فإنه لا يلزمه كما سيأتى بيانه .

والمراد بالذبح ذبح شاة تجزى في الأضحية أو سُبُع بدنة أو سُبُع بقرة ، ويذبح حيث أحصر أو مرض مثلا ولو في الحل ، وكذلك يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار وما معه من هدى التطوع وله ذبحه عن إحصاره



ولا يجوز نقل لحم الشاة أو الطعام لغير أهل محل الإحصار إلا إلى الحرم ، فإن أمكنه إرساله لمكة لم يلزمه لكن يسن له بعثه لما يقدر عليه من الحرم أو مكة ، ولا يحل حينئذ حتى يغلب على ظنه ذبحه هناك بخبر من وقع بقلبه صدقه لا بمجرد طول الزمن ، ويفرقه على مساكين ذلك المحل ثم مساكين أقرب محل إليه . ودم الإحصار دم ترتيب وتعديل ؛ ومعنى الترتيب أنه لا ينتقل إلى الثانى إلا بعد العجز عن الأول ، ومعنى التعديل أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاما . ( أما الإحصار بالمرض ) فلا يتحلل به إذا لم يشرطه بل يصبر حتى يبرأ ، فإن كان محرما بعمره أتمها ، أو بحج فاته ، تحلل بعمره ، لأن المرض لا يمنع الإتمام ولا يزيله التحلل فإن شرط التحلل بالمرض كأن قال إذا مرضت فأناحلل وقد قارنت نية شرطه الذى تلفظ به عقب نية الإحرام صار حلالاً بنفس المرض من غير تحلل ولا هذى ولا يحتاج إلى نية ولا دم عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « لو جعته : » حجبى واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستنى » قال فى حاشية التحرير : حبستنى بثلاث فتحات وبتاء التأنيث الساكنة ، والضمير للشكاية أو العلة هذه هى الرواية .

ويجوز من جهة الدراية فتح التاء خطاباً لله تعالى ، قاله عليه الصلاة والسلام لضباعة بنت الزبير ، بضم الضاد المعجمة ، والزبير بفتح الزاى بوزن أمير ، أحد أعمامه صلى الله عليه وسلم ، مات كافراً ، أما الزبير بضم الزاى فهو ابن عمته زينب رضى الله عنها اهـ .

وألحق بالحج العمرة وبالمرض فى ذلك غيره من الأعذار كضلال طريق ونفاد نفقة ، فلو شرط التحلل بلا عذر بأن قال فى إحرامه متى شئت خرجت منه أو إن ندمت أو كسلت ونحو ذلك فلا يجوز له التحلل بلا خلاف ، ويظهر أن المراد بالعذر هنا ما يشق معه مصابرة الإحرام مشقة لا تجتمل غالباً ، ثم إن شرط

التحلل بهدى لزمه أو بلا هدى أو أطلق فلا ، ويكون التحلل في ذلك بالنية والحلق فقط ، نعم إن شرطه بهدى لزمه ، وله شرط انقلاب حجه عمرة نحو المرض وتجزئه حينئذ عن عمرة الإسلام كأن يقول : أحرمت بالحج إن تيسر ، وإلا فهو عمرة ، أو إن حبسني حابس فهُوَ عمرة ، فله إذا وجد العذر أن يقلب حجه عمرة ويجزيه عن عمرة الإسلام ، ولا يلزمه في هذه الحالة الخروج إلى أدنى الحل ولو يسير إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولو شرط أن ينقلب حجه عمرة عند العذر فوجد العذر انقلب عمرة وأجزأته عن عمرة الإسلام ، بخلاف عمرة التحلل بالإحصار لا تجزى عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست عمرة ، وإنما هي أعمال عمرة .

والحاصل أن المرض لا يبيح التحلل بدون شرط ، فإن شرطه جاز التحلل به ثم تارة يشترط التحلل بنفس نحو المرض كما إذا قال في إحرامه إذا مرضت فأنا حلل فإنه يصير حلالا بنفس نحو المرض ، وتارة يشترط التحلل أى جوازه بسبب حصول ذلك كما إذا قال إذا مرضت تحللت فلا بد حينئذ من التحلل بالحلق مع النية ؛ وأما الدم فإن شرط التحلل به كأن قال تحللت بالذبح وجب مع ذلك ، والا فلا . وإنما ينفع الشرط ويجوز التحلل به إذا كان مقترنا بإحرامه ، فإن تقدمه أو تأخر عنه لم ينعقد الشرط بلا خلاف أى شرط التحلل ، بالمرض ونحوه وينعقد الحج بلا خلاف سواء صححنا الشرط أم لا .

## الطواف

الطواف ستة أنواع : ثلاثة منها في الحج ، وهى : طواف القدوم ، وطواف الإفاضة ، وطواف الوداع<sup>(١)</sup> ؛ فلطواف القدوم خمسة أسماء : طواف القدوم ،

(١) الوداع ، بفتح الواو .

والقادم، والمورود، والوارد، وطواف التحية . ولطواف الإفاضة خمسة أسماء أيضاً، طواف الإفاضة، وطواف الزيارة، وطواف الفرض، وطواف الركن، وطواف الصَّدَر<sup>(١)</sup>.

واعلم أن محل طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة ونصف ليلة النحر وهو ركن لا يصح الحج إلا به، ولا يجبر بدم ولا غيره ويبقى إلى آخر العمر<sup>(٢)</sup> وتاركة لم يتحل التحلل الثاني، فيحرّم عليه من محرمات الإحرام جميع ما يتعلق بالنساء من عقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة حتى يأتي به ولو بعد سنين، والأفضل في وقته أن يكون في يوم النحر قبل الزوال، ويكره تأخيره إلى أيام التشريق من غير عذر، وتأخيره إلى ما بعد أيام التشريق أشد كراهة، وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة على المعتمد، ولو طاف للوداع ولم يكن طاف للإفاضة وقع عن طواف الإفاضة، ولو لم يطف أصلاً لم تحل له النساء وإن طال الزمان ومضت عليه سنون، ومحل طواف الوداع عند إرادة السفر من مكة، وهو واجب مستقلّ على الأصح، وليس بركن، وعلى قول : هو سنة.

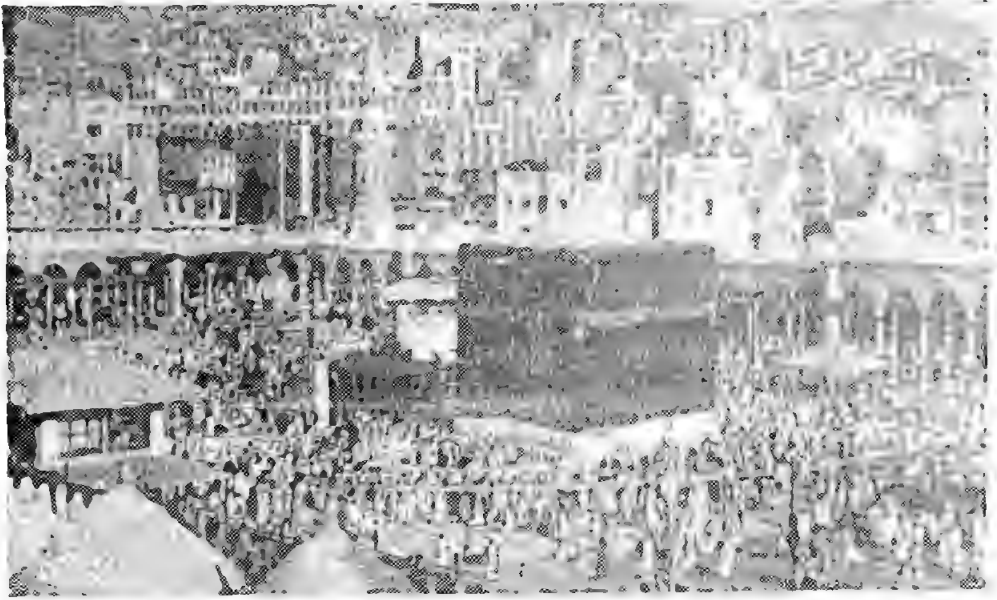
ومحل طواف القدوم عند دخول الحاج لمكة قبل الوقوف، وهو سنة، فلو تركه لم يلزمه شيء، ولا يفوت طواف القدوم بالجلوس في المسجد، وإنما يفوت بالوقوف بعرفة؛ فلو حاضت المرأة أو نفست عند دخول مكة كان لها تأخيرها ولا يفوت بذلك. ويطلب طواف القدوم من حلال دخل مكة ومن أحرم بالحج

(١) الصدر بفتح الصاد والdal .

(٢) ( الخفية ) قالوا : وقت طواف الإفاضة من فجر يوم النحر إلى آخر العمر بعد الوقوف بعرفة (والمسالكية ) قالوا : إن وقت طواف الإفاضة من يوم عيد النحر إلى آخر شهر ذي الحجة ، فإذا أخره الحاج عن ذلك الوقت لزمه دم وصح حجه .  
(والحنابلة ) قالوا : إن طواف الإفاضة ركن يتبدئ من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، أما نهاية وقته فلا حد لها فيطالب به ما دام حياً .

فقط أو بالحج والعمرة من خارج مكة ودخلها قبل الوقوف ، أما المسكى فلا يطالب منه إذا لا قدوم له . وأما من أحرم بالعمرة فقط فلا يطالب منه لأنه مأمور بطواف الفرض ، بل إذا طاف للعمرة أجزأه عنها ويتضمن القدوم حتى لو طاف المعتمر بنية طواف القدوم ، وقع عن طواف العمرة .

والثلاثة الأطراف الباقية هي : طواف نذر ، وطواف نقل كطواف المقيم بمكة ، وطواف تحلل لمن فاتته الوقوف بعرفة .



صورة السكبة والناس يطوفون بها

واعلم أنه يحرم على الحائض والنفساء دخول المسجد والطواف سواء كان فرساً أو نقلاً كطواف الإفاسة وطواف الوداع وطواف القدوم ؛ فإذا حاضت المرأة أو نفست قبل طواف الإفاسة الذي هو ركن من أركان الحج ، فإن كانت من أهل مكة أو قريبة منها لزمها مصابرة الإحرام حتى تأتي بالطواف ولو طال الزمن ومضت عليها سنون ؛ ويحرم عليها من محرمات الإحرام جميع ما يتعلق بالنساء لأن الطواف والسعى والحلق لا آخر لوقتها .

وإن كانت من بلدة بعيدة وأرادت الرجوع إلى وطنها مع رفقتها وخافت على نفسها لو تخلفت عنهم فإنها ترحل معهم حتى تصل إلى محل لا يمكنها منه الرجوع إلى مكة ثم تتحلل كالمحصر فتذبح شاة أو لا ثم تقصر من شعر رأسها مع نية التحلل فيهما وتتصدق بالشاة في ذلك المحل فينئذ لا يحرم عليها من محرمات الاحرام ما يتعلق بالنساء ويستقر في ذمتها الطواف حتى ترجع لمكة عند الاستطاعة فتطوف وتحرم لأجل الطواف أو تحرم مطلقاً وإذا أحرمت لا تأتي إلا بالطواف فقط دون ما فعلته قبل كالوقوف . وإذا خافت المرأة بعد الوقوف بعرفة من مجيء الحيض فيمتد لرحيل رفقتها فلا تتمكن من طواف الإفاضة فلها ترك المبيت بمزدلفة أو بمنى ، والنزول إلى مكة لطواف الإفاضة قبل أن يطرقها الحيض — وليس عليها في ترك المبيت دم ولا إثم كما سيأتي بيانه في آخر أقسام العذر في ترك المبيت .

ومن سافر ولم يطف طواف الإفاضة، رجلاً كان أو امرأة بعذر أو بغير عذر فحكمه حكم الحائض التي سافرت ولم تطف .

وأما طواف الوداع<sup>(١)</sup> فهو واجب على المعتمد ، لكن لا على وجه أنه من واجبات الحج ، بل إنه واجب مستقل . فعلى القول بوجوبه ، فمن تركه كاله أو ترك بعضاً منه ولو خطوة عمداً أو سهواً ووصل إلى مسافة القصر وهي مرحلتان فأكثر وجب عليه الدم ويذبحه ويفرقه في ذلك المحل ، فإن عاد إلى مكة قبل وصوله إلى مسافة القصر وطاف فلا دم عليه إذا لم يكن بلغ منزله الذي هو دون مرحلتين ، وإلا استقر الدم ببلوغه ، ولا يسقط بالعودة .

ومحل طواف الوداع عند إرادة السفر من مكة ، فلو مكث بعد الطواف

(١) طواف الوداع بفتح الواو ، وهو واجب لدى المذاهب الثلاثة . وأما عند المالكية فهو مندوب ، فمن تركه لا يزرع شيء .

أعاده سواء كان ناسيا أو جاهلا إلا إذا مكث لصلاة أقيمت أو شغل سفر كسراء زاد وشد حمل لم يطل زمنهما وشرب ماء زمزم وانتظار رفقة وإغماء وإكراه وإن طال زمنها .

ولا وداع على من خرج من مكة لغير منزله لسفر قصير بقصد الرجوع ثم طرأ عليه عذر فسافر إلى بلده ولادم عليه . ولا وداع أيضا على من خرج للعمرة ولا على محرم خرج إلى منى . والحاج إذا أراد الانصراف من منى فعليه طواف الوداع . أما غير الحاج لو خرج لمنى ونحوها لأمر ما ثم عن له السفر من هناك فلا وداع عليه ، وكذا لو كان من أهلها إلا إن دخل مكة وأراد السفر منها ولو إلى منى . ومن طاف يوم النحر للإفاضة وطاف بعده للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقت النفر إلى وطنه واقتصر على طواف الوداع السابق فهل يجزئه ؟ اختلف المتأخرون فيه ، والصحيح أنه لا يجزئه . ومن حج وأراد الإقامة بمكة لاوداع عليه ، ولو طاف للوداع ولم يكن طاف للإفاضة وقع عن طواف الإفاضة .

أما الحائض ومثلها النفساء فيسقط عنها طواف الوداع ، ولادم عليها التركة لأنها ليست مخاطبة وقتئذ ، لكن يستحب لها أن تقف على باب المسجد الحرام وتدعو ، وإذا طهرت فإن كان قبل مفارقة بناء مكة لزمها طواف الوداع لزوال عذرها وإن كان بعد مفارقة البناء لم يلزمها العود . وأما المستحاضة إذا نفرت في يوم حيضها فلا وداع عليها ، وإن نفرت في يوم طهرها لزمها طواف الوداع ، فإن تركته في هذه الحالة لزمها الدم .

ودم ترك طواف الوداع : دم ترتيب وتقدير ، وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام على المقات فراجع .

وينبغي لدخل المسجد الحرام أن لا يشتغل بصلاة تحية المسجد ولا غيرها ،

بل يقصد الحجر الأسود ويبدأ بطواف القدوم، وهو تحية المسجد، الحرام، فإن دخل وقد أقيمت الصلاة المكتوبة صلاها مع الجماعة ثم يطوف حتى لا يفوته، ومثله ما إذا خاف من فوات الوتر أو سنة الفجر أو غيرها من السنن الراتبة، ولو دخل وقد منع الناس من الطواف صلى تحية المسجد.

ويستحب الإكثار من طواف التطوع، وأن يأتي فيه بالأذكار والأدعية الماثورة وقراءة القرآن بخشوع وحضور قلب، لأن الطواف كالصلاة. قال عليه الصلاة والسلام «الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله أحل فيه النطق، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير» رواه الحاكم وصححه.

فإذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف، وهما سنة مؤكدة على الأصح وليس أركنا في الطواف ولا شرطاً لصحته، بل يصح بدونهما، ولا يجبر تأخيرهما ولا تركهما بدم ولا غيره، ولو أراد أن يطوف طوافين أو أكثر، استحب له أن يصلي عقب كل طواف ركعتين، وتجزئ عنهما الفريضة والراتبة إن نويت مع ذلك، وفعلهما خلف المقام أفضل، أي خلف مقام إبراهيم، الذي يقول الله تعالى فيه «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى».

ثم في الحجر تحت الميزاب، ثم في المسجد الحرام، ثم حيث شاء، ومتى شاء ولا تفوتان ما دام حياً، ويجهر بالقراءة فيها ليلاً. لا نهياراً. وإن كان منك من يتأذى بالجهر كان السرّ أولى.

## واجبات الطواف

اعلم أن الطواف مطلقاً بأنواعه الستة المتقدمة يشتمل على واجبات وسنن ومكروهات؛ فواجباته تسعة<sup>(١)</sup> فلا يصح بدونها ولو كان الطواف نفلاً: (الأول) نية الطواف إن استقل ولم يشمله نسك، وهو طواف الوداع وطواف نفل أو نذر؛ أما لو شمله نسك بأن أحرم بالحج قبل دخول مكة أو أحرم بالعمرة من الجبل فلا يحتاج لنية، لأن النسك يشمل طواف الركن والقُدوم والعمرة. (والثاني) طوافه بالبيت سبعاً، فإن ترك من السبع شيئاً ولو يسيراً لم يجزه، فلو شك في العدد في أثناء الطواف أخذ بالأقل، فإن شك بعد فراغه منه لم يضر، ولو اعتقد أنه أتمها فأخبره ثقة ببقاء شيء لم يلزمه الإتيان به، لكن يستحب. (والثالث) جعل البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه، فلو مشى القهقري لم يصح طوافه، ولو جعل وجهه للأرض وظهره للسماء أو عكسه لم يصح أيضاً. أما المريض المحمول الذي لا يتأتى حمله إلا كذلك فيصح طوافه للضرورة (والرابع) ابتداءه بالحجر الأسود بجميع بدنه، والمراد أن يكون جميع الشق الأيسر متأخراً عن الحجر الأسود عند نية الطواف (والخامس) كون الطواف داخل المسجد ولو في هوائه أو على سطحه ولو مرتفعاً عن البيت، أو حال بين الطائف والبيت حائل. (والسادس) ستر العورة، فلو انكشف شيء من عورته، أو ظهر من المرأة

---

(١) (المالكية) قالوا: يشترط لصحة الطواف شروط: الأول أن يكون سبعاً أشواط فإن نقص منها لم يجزه، ولا يكفي عنه الدم إن كان ركناً، وإن شك في النقص بنى على اليقين وتمم الأشواط السبعة. (والحنابلة) قالوا: يشترط لصحة الطواف شروط: فيها كون الأشواط سبعاً. (والحنفية) قالوا: إن الطواف الركن هو أربعة أشواط، فتي طاف أربعة أشواط فقد حصل الركن، أما باقي السبعة فإنه واجب، لا ركن.



الحرّة شيء من شعر رأسها أو ظفر من رجلها لم يصح ما طافه الرجل والمرأة من المكان الذي انكشف أو ظهر، فإن ستر ذلك بنيّاً الطواف على ماضى ولو طال الفصل لأن الولاء لا يشترط في الطواف لكن يسن استنافه خروجاً . من خلاف من أوجب الولاء<sup>(١)</sup> . ولو نام في الطواف على هيئة لا تنقض الوضوء لم ينقطع طوافه ، ويعتمد في العدد إذا استيقظ على يقين أو على خبر ثقة، فإن شك في العدد أخذ بالأقلّ ( والسابع ) طهارة الحدث والتنجس في البدن والثوب والمكان .

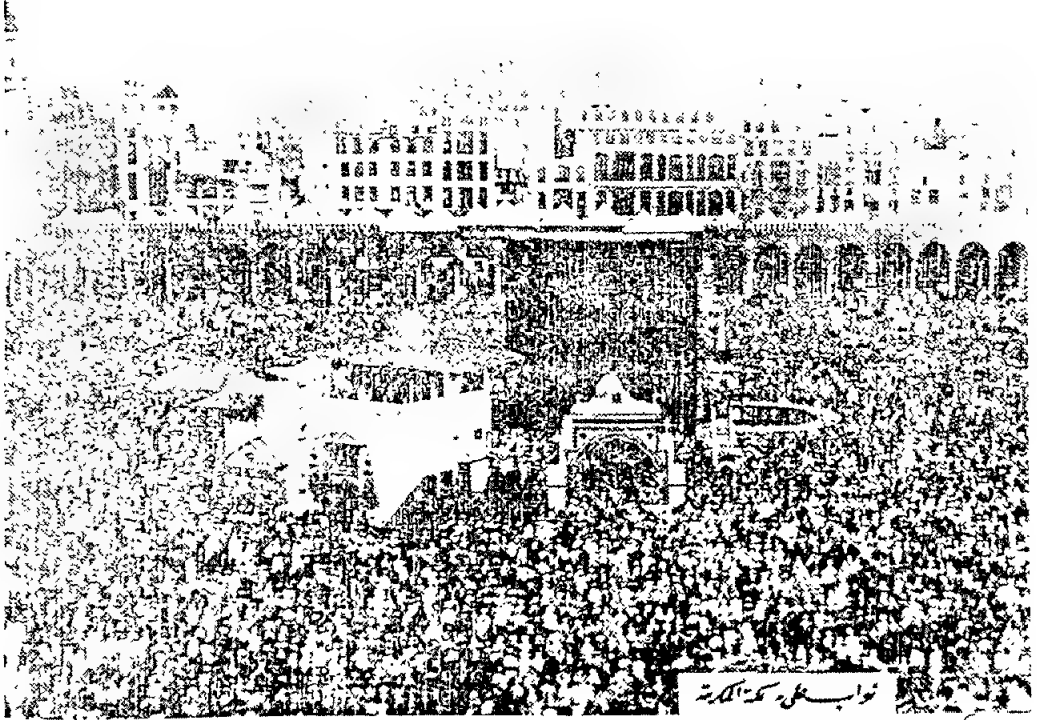
ويبنى الطائف على ما مضى من طوافه إن أحدث أو تنجس ثوبه أو بدنه أو مطافه بغير معفو عنه ، أو عرى ولم يستتر حالاً مع القدرة ثم تطهر واستتر وإن تعمد ذلك وطال الفصل ؛ فإن عجز عن الستر طاف عارياً لأنه لا يلزمه إعادة ، ومما عمت به البلوى غلبة نجاسة الطيور في المطاف فيعفى عما يشق الاحتراز عنه . والمحدث والمتنجس إذا لم يجد ماء فلهما طواف الوداع بالتيمم ، وكذا طواف النفل للمحدث لا المتنجس فيما يظهر أخذاً من امتناع نحو نقل الصلاة عليه ، ولهما على الأوجه طواف الإفاضة بالتيمم لفقد الماء أو نحو الجرح وإن لزم كلاً منهما الإعادة حيث لم يرج البرء ، أو الماء قبل رحيله لشدة المشقة في بقاءه محرماً وتجب إعادته إذا عاد لمكة لبقائه في ذمته . وإنما أيسر له نحو الوطء للضرورة .

(والثامن) عدم صرف الطواف لشيء آخر كطلب غريم ، فإن صرفه انقطع طوافه . وإن حمل حلال أو محرم قد طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه محرماً صغيراً أو كبيراً أو محرمين لعذر أو غيره وقع الطواف للمحمول بشرطه أى بشرط الطواف في حق المحمول من طهارة وستر عورة ودخول وقت ،

(١) الولاء ، بكسر الواو : أى الموالاة والمتابعة بأن لا يطول الفصل عرفاً .

أما المحرم الحامل الذي لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه إذا قصد الطواف للمحمول وقع للمحمول ، فإن قصد نفسه أو كليهما أو لم يتصد شيئاً وقع للحامل فقط ، فلو لم يحمله بأن جعله في شيء موضوع على الأرض وجذبه فظاهر أن لا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر . لا تنصاه عنه . ولا فرق في أحكام المحمول بين الطواف والسعي ، وإن حمّله في الوقوف بعرفة أجزأ فيهما مطلقاً .

### صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ بِالْحَرَمِ الْمَكِيِّ



صورة المسجد الحرام وقد اجتمع الناس فيه لصلاة عيد الفطر

(والتاسع) جعل جميع بدنه خارجاً عن جميع البيت والحجر ، فلو طاف ويده على حائط الحجر أو دخل من إحدى فتحتيه أو جعل يده أو رجله على الشاذروان<sup>(١)</sup> في جدار البيت لم يصح طوافه .

(١) الشاذران ، بفتح الذال . . . . .

والشاذروان: بناء مرتفع عن الأرض بقدر ثلثي ذراع قد ترك من طرف أساس البيت لمصلحة البناء. قال الشرقاوى في حاشيته على التحرير: المراد بالشاذروان الذي يضر الطواف عليه: هو ما كان من جهة الباب، بخلاف غيره فلا يشترط الخروج عنه لأنه حادث، وأما الحجر بكسر الحاء، فهو محوط مدور على صورة نصف دائرة خارج عن جدار البيت، وهو منه، تركته قريش حين بنت البيت وأخرجته عن بناء إبراهيم عليه السلام.

### سنن الطواف

سنن الطواف كثيرة (منها) أن يستقبل الطائف الحجر الأسود قبل البدء بالطواف إذا كان المطاف خالياً، ويستلمه بيده اليمنى ثم يقبله بضمه قُبلة خفيفة ثم يضع جبهته عليه ويفعل ذلك في كل مرة، فإن عجز عن التقبيل بيده اليمنى فباليسرى، فإن عجز عن استلامه استلمه بنحو عود ثم قبل ما استلم به، فإن عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشيء فيها ثم قَبَّلَ ما أشار به، ولا يشير بالفم إلى التقبيل، ولا يراحم للتقبيل، بل تحرم المزاحمة والاستلام إن آذى غيره أو تأذى بغيره، ولا يستحب للنساء في الطواف استلام ولا تقبيل للحجر الأسود والركن اليماني إلا عند خلوة المطاف.

(ومنها) أن يستلم الركن اليماني بيده ويقبل يده بعد استلامه، فإن عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشيء فيها لكن لا يُقَبَّل ما أشار به للركن اليماني، وظاهر كلام النووي وغيره تقبيل ما أشار به إليه أيضاً؛ أما الركن الشامي والركن العراقي فلا يسن تقبيلهما ولا استلامهما.

قال البجيرمي في حاشيته : وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الأسود، وثبت أنه استلمه بيده ثم قبلها، وثبت أنه استلمه بمحجنه فقبل المحجن ولم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم قبل الركن اليماني ولا قبل يده حين استلمه، ولم يتم الركنين المقابلين للحجر أي الركن الشامي والركن العراقي اهـ . فالركن العراقي جهة باب العمرة والشامي جهة باب الزيادة كما هو ظاهر في رسم الكعبة .

(ومنها) أن يرمل الذكر في طواف يعقبه سعى ولو كان مكياً، وفي قول في طواف القدوم، فلا يرمل في طواف الوداع أو النفل، وكذا من سعى عقب طوافه للقدوم لا يرمل في طواف الإفاضة. ومن كان راكباً حرك دابته في موضع الرمل، وإن حمله إنسان رمل به الحامل، ولا ترمل المرأة بحال، ويكون الرمل (بفتح الراء والميم) في الأشواط الثلاثة الأولى كلها مستوعبا به البيت وعشى في باقي الأشواط، فلو ترك الرمل في الثلاثة الأول لا يقضيه في البقية. والرمل هو أن يسرع في مشيه مقاربا خطاه مع هزّ كتفيه بلا عدو ولا وثب .

(ومنها) أن يضطبع الذكر في جميع طوافه يرمل فيه ولا يستحب الاضطباع في ركعتي الطواف، فإذا فرغ من الصلاة أعاد الاضطباع وسعى مضطبعاً. ولا تضطبع المرأة الحرة لأن بدنّها عورة، فإن كشفت عضدها وظهر شيء من بدنّها بطل طوافها. والاضطباع : هو أن يجعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على الأيسر .

(ومنها) صلاة ركعتين عقب الفراغ من طوافه، وهما سنة مؤكدة على الأصح، وقد سبق الكلام عليهما قريباً .

(ومنها) الموالاة بين الطوافات، وهي سنة مؤكدة ليست واجبة على

الأصح، وفي قول هي واجبة، فإن فرق بين طوافاته كثيراً، وهو ما يظن الناظر إليه أنه قطع طوافه أو فرغ منه، فالأحوط أن يستأنف طوافه ليخرج من الخلاف، وإن بنى على الأول ولم يستأنف جاز على الأصح. وإذا أقيمت الجماعة المكتوبة وهو في الطواف أو عرضت حاجة ماسة قطع الطواف لذلك، فإذا فرغ بنى والاستئناف أفضل.

(ومنها) أن يطوف ماشياً، وأن لا يسرع في المشى لتكثر خطاه رجاء كثرة الأجر، ولو طاف راكباً بلا عذر جاز، وأن يطوف قائماً، فإن زحف القادر على المشى كره، وأن يطوف حافياً إلا لعذر كشدة حر.

(ومنها) أن يأتي في الطواف بالأذكار الماثورة، فيقول عند استلام الحجر الأسود في أول طوافه وكذا في كل طوفة: باسم الله والله أكبر، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم. وأن يقول قبالة البيت «اللهم إن البيت يبتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار» وأن يقول بين اليمينين أي الركن اليماني والحجر الأسود «اللهم إني أسألك العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، اللهم قنعي بما رزقتني وبارك لي فيه واحفظني في كل غائبة لي بخير إنك على كل شيء قدير» وأن يقول في حالة الرمل في الأشواط الثلاثة الأول «اللهم اجعلها حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وسعيًا مشكوراً، وتجارة لن تبور، يا عزيز يا غفور» وإن كان معتمراً قال «اللهم اجعله عمرة مبرورة وذنباً مغفوراً» الشيخ، ويقول في الأشواط الأربعة الباقية «رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم، ربنا آتنا في الدنيا حسنة» الشيخ،

وأن يقول عند الركن العراقي وهو المقابل لباب العمرة « اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في الأهل والمال والولد » ويقول إذا انتهى إلى الميزاب « اللهم أظني في ذلك يوم لا ظل إلا ظلك ، واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شربة هنيئة مريئة لا أظمأ بعدها أبداً يا ذا الجلال والإكرام ، اللهم إني أسألك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب » .

روى ابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من طاف بالبيت سبعاً ولم يتكلم إلا بسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، محيت عنه عشرين سيئات وكتبت له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات » الحديث . وأخرج أبو داود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما مررت بالركن اليماني إلا وعنده ملك ينادي يقول : آمين آمين . فإذا مررت به فقالوا : اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » . وعن عطاء قال قيل يا رسول الله نراك تكثر من استلام الركن اليماني ، قال : « ما أتيت عليه قط إلا وجبريل قائم عنده يستغفر لمن يستلمه » .

وعن مجاهد أنه قال « ما من إنسان يضع يده على الركن اليماني ويدعو إلا استجيب له ، وإن بين الركن اليماني والركن الأسود سبعين ألف ملك لا يفارقونه هم هنالك منذ خلق الله البيت » .

جاء في حاشية البجيرمي ما نصه : روى إمامنا الشافعي رضى الله عنه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر فاستلمه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً ، وكان صلى الله عليه وسلم إذا استلم الحجر قال : بأسم

الله والله أكبر، وقال بينهما: أى بين الركن اليماني والحجر: ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم شئ من الأذكار في غير هذا المحل حول الكعبة ولم يستلم الركنين المقابلين للحجر اه من الحاشية .

واعلم أنه لم يكن للكعبة في زمنه صلى الله عليه وسلم غير ركنين: الركن الأسود والركن اليماني فقط ، حيث كان جدارها المقابل لحجر إسماعيل مدوراً ، فلما بنى عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما الكعبة جعل لها أربعة أركان فكانت تستلم كلها في زمانه إلى أن قتل رضى الله تعالى عنه .

### مكروهات الطواف

يكره في الطواف الأكل والشرب ، وكراهة الشرب أخفّ ، والكلام إلا لضرورة ونحو إرشاد ، ورفع صوته بقراءة أو ذكر ، لئلا يشوش على غيره وتشبيكك الأصابع وفرقتها ، وجعل يديه وراء ظهره مكثفاً ، والضحك ، والمزاح لأنه خلاف الأدب ، ومد نظره إلى ما لا يحل له النظر إليه من امرأة وأمرّد حسن الصورة ، واحتقار من يراه من الضعفاء والعوام إلى غير ذلك مما هو مخالف للأدب فإنه متلبس بعبادة ربه ، في أظهر مكان وأشرف موضع ، فينبغي إظهار الحرمة والخشوع والخضوع وملازمة الأدب ، فإن الطواف كالصلاة .

واعلم أنه كان حد المسجد الحرام في صدر الإسلام من الجهة الشرقية بئر زمزم وباب بني شيبه ، وحدّه من الجهات الثلاث حافة المدار الذي عليه العواميد الخضر الآن والتي تعلق عليها المصاييح الكهربائية ، وبعبارة أخرى إن حده هو المطاف المفروش بالرخام الأبيض المحيط بجوانب الكعبة المعظمة ، ونسميه الآن

بالصحن، فهذا المقدار هو حد المسجد الحرام في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وزمن أبي بكر رضى الله عنه ، وما وراء ذلك فهو من زيادات الخلفاء وأمراء  
المؤمنين : فالمسجد الحرام بعد هذه الزيادات الثمانية هو أوسع مساجد الدنيا على  
الإطلاق فإنه يقدر اتساعه الآن بنحو خمسة أفدنة ، وتقع الكعبة المشرفة  
في وسطه .

## السعى

قال في كتاب [ الفقه على المذاهب الأربعة ] ما نصه : السعى بين الصفا  
والمروة ركن من أركان الحج بحيث لو لم يفعله بطل حجه عند ثلاثة من الأئمة .  
وخالف الحنفية في ذلك فقالوا إن السعى واجب لا ركن ، فلو تركه لا يبطل حجه  
وعليه فدية . انتهى من كتاب الفقه المذكور .

واعلم أنه لا تجب الموالاة بين الطواف والسعى بل تسن ، فإذا فرغ من  
ركعتي الطواف فالسنة أن يرجع إلى الحجر الأسود فيستامه ثم يخرج من باب  
الصفا إلى المسعى فيصعد إلى درج الصفا قدر قائمة حتى يرى البيت ويستقبل  
القبلة ويهلل ويكبر فيقول «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر والله الحمد، الله أكبر  
على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله  
الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز  
وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين  
له الدين ولو كره الكافرون» ثم يدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا .

ويثلث الذكر والدعاء ولا يلبي على الأصح ولا تجب نية السعى ؛ لأن النسك  
يشمله ثم يسعى سبع مرات ويحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ، وعوده



منها إليه مرة أخرى ، والرقى إلى درج الصفا أو المروة لا يجب الآن حيث إن بعض درج الصفا قد اندفن ، بل لا يجب الآن أيضا إلصاق رجله أو رجل مركوبه بدرجهما للسبب المذكور ، والعقد الذى يشرف على الصفا لا يدل على شئ . وأما المروة فقد اتفقوا على أن العقد الكبير المشرف الذى يواجهها هو حدها بنقل الخلف عن السلف ، وتطابق الناسكون عليه فينبغى للساعى أن يمر تحته ويرقى على الدكة المرتفعة .

وما ذكره الفقهاء من وجوب الرقى على الصفا والمروة قدر قامة ومن إلصاق الرجل بدرجهما إنما هو بحسب الأصل القديم قبل أن ترتفع الأرض بالتراب وبالإصلاح والتعمير فالواقف الآن على الأرض بسفح درجهما يصدق عليه أنه راق على الدرج الذى استتر بأكثر من القامة ولو كان راكبا باعتبار ما ذكرناه . ففي حاشية الإيضاح أن الوادى كان نازلا حتى إن الشخص كان يصعد درجا كثيرة ليرى البيت ، بل قيل ان الفرسان كانت تمر فى المسعى والرماح قائمة فلا يرى من المسجد إلا رعوسها اه .

## واجبات السعى

واجبات السعى خمسة (الأول) أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة ، فالمرتبى منها بعض خطوة لم يصح سعيه ؛ ولو التوى فى سعيه عن محل السعى يسيرا لم يضر كما نص عليه الشافعى كذا فى حاشية التحفة . ولو مشى القهقرى أو مشى منكوسا صح سعيه بخلاف الطواف لأن القصد قطع المسافة .

( الثانى ) الترتيب فى السعى ، بأن يبدأ فى أول مرة بالصفا ويحتم بالمروة كما بدأ الله تعالى فى كتابه العزيز : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » وفى الحديث

« ابدءوا بما بدأ الله به » فان بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا فاذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه .

( الثالث ) إكمال عدد سبع مرات، يحسب الذهاب من الصفا مرة والعود من المروة مرة ثانية ؛ فلو شك في أثناء السعى في العدد أخذ بالأقل ، فإن شك بعد فراغه منه لم يضر ولو اعتقد أنه أتعبها فأخبره ثقة ببقاء شيء لم يلزمه الإتيان به لكن يستحب .

والسعى بين الصفا والمروة هو سبعة أشواط باجماع الأئمة :

(الرابع) أن يكون السعى بعد طواف ركن أو طواف القدوم ، فلو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه . ويجوز السعى بعد طواف القدوم وإن تخلل بينهما فصل طويل ما لم يقف بعرفة ، فان وقف بها لم يحز السعى إلا بعد طواف الإفاضة لدخول وقت طواف الفرض ، فمن دخل مكة وكان محرماً بالحج أو قارناً وسعى بعد طواف القدوم أجزاءه ووقع ركنه . ويكره له أن يعيد السعى بعد طواف الإفاضة لأن السعى ليس من العبادات المستقلة التي يشرع تكرارها والإكثار منها : بخلاف الطواف فانه مشروع في غير الحج والعمرة . ومن دخل مكة حلالاً وطاف للقدوم لا يطلب منه السعى .

(الخامس) عدم صرف السعى لشيء آخر كطلب غريم أو مسابقة ، فإن صرفه انقطع سعيه .

## سنن السعى

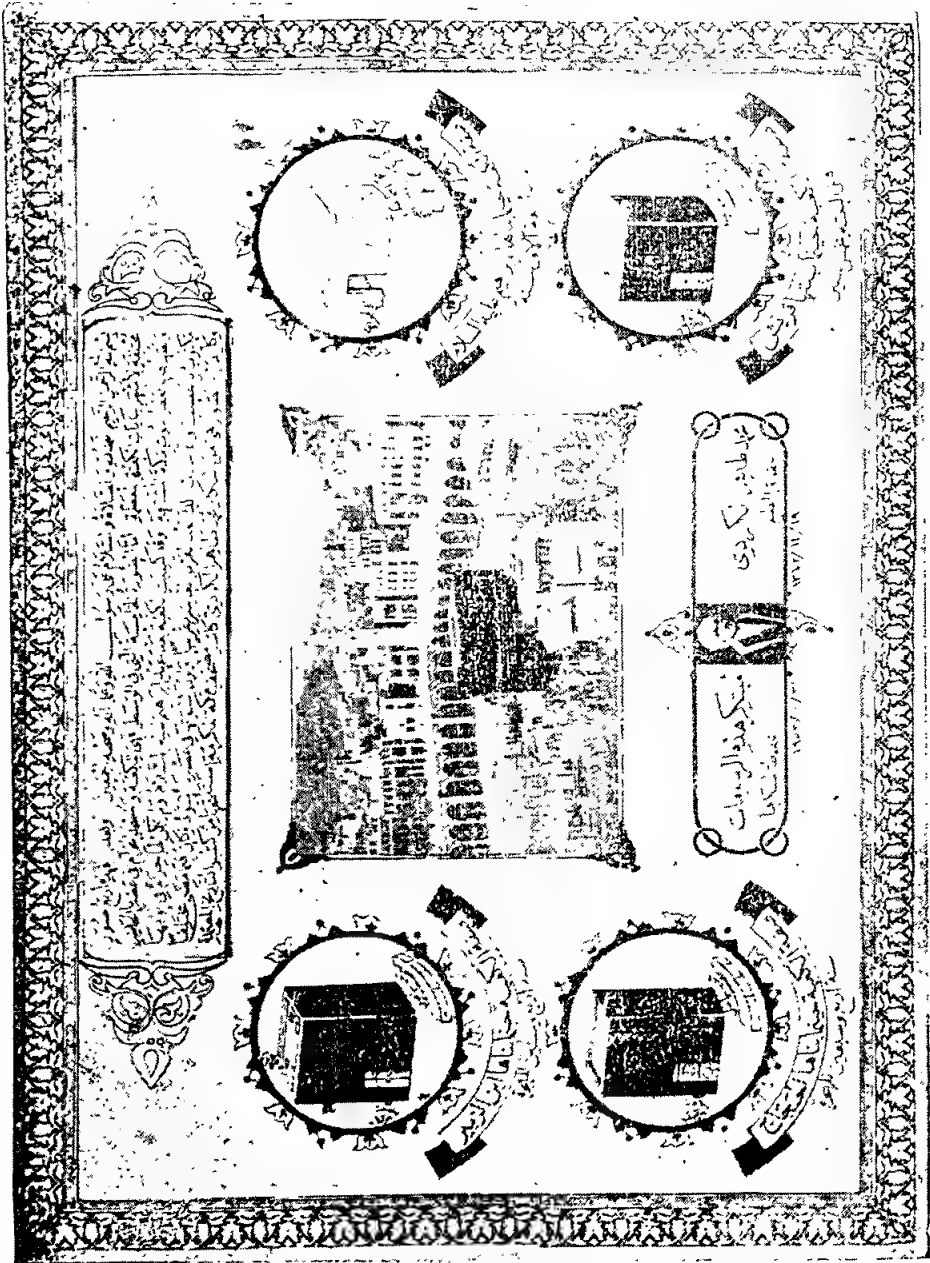
سنن السعى كثيرة ( منها ) أن يكون الساعى على طهارة وسأرا عورته .  
( ومنها ) أن يقول إذا رقى على الصفا أو المروة « الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله

أكبر والله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير «  
ثم يدعوا بما شاء ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا .

(ومنها) الإكثار من الذكر والدعاء والاستغفار وقراءة القرآن في جميع السعي . ويستحب أنه يقول في مشيه وعدّوه «رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا وسعيًا مشكورا وتجارة لن تبور، يا عزيز يا غفور » وإن كان سعيه للعمرة قال: وعمرة مبرورة .

(ومنها) أن يعدّو الذكر: أي يسعى سعيًا شديدًا فوق الرمل بين الميادين الأخضرين في كل مرة سواء كان آتيا من الصفا أم راجعا من المروة، وإذا كثرت الزحمة فينبغي أن يتحفظ من إيذاء نفسه وغيره فلا يسن عندئذ العدّو، ويمشي على هيئته أول السعي وآخره، وأما المرأة فالأصح أنها لا تعدو أصلا بل تمشي على هيئتها وكذلك الخنثى (ومنها) أن يسعى ما شيا إلا لعذر، فإن ركب بلا عذر لم يكره اتفاقا ما لم يكن هناك زحمة، بل قد يحرم إن حصل الإيذاء .

(ومنها) الموالاة بين مرات السعي وبين أجزاء كل مرة، فلو فرق بلا عذر تفريقا كثيرا لم يضر على الصحيح . وبني على ماضى من سعيه لكن الأفضل الاستئناف، ولو أقيمت الجماعة لمكتوبة وهو يسعى أو عرضت له حاجة قطع السعي، فإذا فرغ بني على ما مضى، ويكره الوقوف في السعي لنحو حديث بلا عذر . وبعض الأئمة يشترط الموالاة في صحة السعي .



## الكعبة المشرفة وأصل السعى

اعلم أن الكعبة المعظمة بينت الله الحرام بنيت إحدى عشرة مرة . وأول من بناها بنص القرآن الكريم هو سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام منذ أربعة آلاف سنة أو أكثر ، وقد بناها بالرضم من غير طين ولا حصّ ومن غير سقف ولا باب . وحفر فيها بئرا عمقها ثلاثة أذرع لتكون خزانة يلقي فيها ما يهدي إليها ، وجعل للكعبة ركنين فقط : الركن الأسود ، والركن اليماني وجعلها من جهة الحجر مدورة لا ركن لها .

ثم بنتها قريش قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بخمس سنين ، ونقصوا من عرضها من جهة الحجر ستة أذرع وشبرا ، وجعلوا لها سقفا وميزابا ورفعوا بابها عن الأرض وجعلوه مصراعا واحداً ، وجعلوا لها ركنين أيضا كبناء الخليل .

ثم بناها عبد الله بن الزبير سنة أربع وستين هجرية ، على أساس إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه ، لدليل استند إليه ، وزاد في طولها في السماء ، وجعل لها بابين ، لا صقين بالأرض . وجعل لها أربعة أركان كانت تستلم كلها في زمانه فقط .

ثم بناها الحجاج الثقفي سنة أربع وسبعين هجرية ، على أساس قريش ، وأبقى أركانها الأربعة وسد الباب الغربي ورفع الباب الشرقي عن الأرض ، وكانت عمارته بأمر عبد الملك . وإليك رسما موضحا فيه صورة كل بناء من هذه البنايات الأربع بالصفة التي بنيت الكعبة عليها ، وهذه الصور هي من اختراعنا وابتكارنا استنتجناها من كتب التاريخ المعتمدة وطبعناها لأول مرة . وقد تقدم

صورتها في أول الكتاب وهي أصح مما في هذه الصحيفة حيث أدخلنا بعض تعديلات عليها .

وأصل السعى بين الصفا والمروة: هو أنه لما هاجر سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام بزوجته هاجر وولده إسماعيل من الشام إلى مكة المكرمة وتركهما في مكان البيت الحرام ووضع لها جرابا من التمر وسقاء من الماء، ثم انصرف راجعا إلى الشام، جلست أم إسماعيل مع ابنها وكان رضيعا هناك، حتى إذا نفذ ذلك التمر والماء عطشت هي وولدها عطشا شديدا فخافت على ولدها الهلاك فمشت بين الصفا والمروة سبع مرات، وهي ترمي لعلها ترى أحدا فلم ترأ أحدا، فعند ذلك جاء جبريل عليه السلام وضرب بجناحه مكان زمزم فخرج الماء فجعلت تحوط عليه وتقول زَمْي زَمْي ، وفي الحديث «يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم لكانت عينا معينا» . . . إلى آخر القصة. التي من أراد الاطلاع عليها وعلى تفاصيل بناء الكعبة وتاريخ مقام إبراهيم فعليه بمراجعة كتابنا [مقام إبراهيم عليه السلام] المطبوع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

### الحلق أو التقصير

الحلق: هو استئصال الشعر بالموسى . والتقصير: هو قطعه من غير استئصال . والأفضل للرجل الحلق، وللمرأة التقصير بل يكره لها الحلق، وقال بعضهم بحرمة لأنه مثله وتشبه بالرجال . ويستحب أن يكون تقصيرها بقدر أنملة من جميع جوانب رأسها<sup>(١)</sup> .

(١) ( الحنفية ) قالوا : واجبات الحلق والتقصير ثلاثة : أن يكون زرع شعر الرأس ، وأن يكون في الحرم ولوفى غير منى ، وأن يكون في أيام النحر ، هذا بالنسبة للحاج ، وأما المعتز فلا يتوقف حلقه بالزمان . ( والمالكية ) قالوا : يشترط في الحلق أو التقصير أن يعم جميع شعر الرأس . ويحرم على المرأة الحلق، والواجب عليها التقصير وتأخذ من أطراف شعرها قدر الأنملة من جميعه طويده وقصيره ، ويشترط أن يكون الحلق أو التقصير بمكة أو بمنى وهو الأفضل للحاج ، ويجب على الحاج تقديم رى جمره العقبه على الحلق أو التقصير . ( والحنابلة ) قالوا : يجب حلق شعر الرأس كله أو تقصيره .

وإذا اعتمر الرجل قرب وقت الحج بحيث لو حلق لم يسود رأسه قبل يوم النحر ، فالأفضل له التقصير حينئذ .

والحلق أو التقصير ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجبر بدم ولا غيره ، ولا يفوت وقته مادام حيا وبشروط أن يكون بعد الوقوف بعرفة ، وبعد انتصاف ليلة النحر في الحج . لكن أفضل أو قاته أن يكون عقب النحر ، ولا يختص بمكان لكن الأفضل أن يكون بمنى ، فلو فعله في بلد آخر : إما في وطنه ، وإما في غيره جاز ، ولكن لا يزال حكم الإحرام جاريا عليه حتى يحلق .

وأقل الواجب في الحلق أو التقصير ثلاث شعرات من شعر الرأس أو جزء من كل من ثلاثة أو ثلثان أو واحدة إن لم يكن برأسه غيرها أو غيرها ، والأصح أن يجزى التقصير من أطراف ما نزل من شعر الرأس عن حد الرأس ، والمراد بحلق الشعر ، زالته بأي كيفية سواء بالتف أو بالإحراق أو بالدواء أو بالقطع بالأسنان أو بغير ذلك ، ولا يعتد بإزالته مع نحو نوم كجنون وإغماء ، نعم إن استيقظ أو أفاق ولا شعر برأسه لكونه حلق وهو نائم مثلا سقط عنه الواجب ، والأفضل أن يحلق أو يقصر الجميع في دفعة واحدة ، فلو حلق أو قصر ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات أجزاء وفاتته الفضيلة . أما لو أزال شعرة واحدة ثلاث مرات ولو في وقت واحد فإنه لا يجزى ، ومن لا شعر برأسه ليس عليه حلق ولا فدية لكن يستحب إمرار الموى على رأسه ولا يؤمر بحلقه بعد نباته . ولو كان له شعر ، وبرأسه علة لا يمكنه بسببها التعرض للشعر صبر إلى الامكان ولا يفتدى ولا يسقط عنه الحلق .

قال الشافعي رحمه الله تعالى :

ولو أخذ من لا شعر على رأسه من شارب أو شعر لحيته شيئا كان أحب

إلى ليكون قد وضع من شعره شيئاً لله تعالى ، ويلحق بالشارب واللاحية كل مايؤمر بإزالته للفطرة ؛ ومنه تقليم الأظفار .

ومن حلق قبل الرمي والطواف والذبح للهدي لا فدية عليه .

واعلم أنهم اختلفوا في الحلق أو التقصير على قولين ، هل هو ركن من أركان الحج والعمرة ، أم واجب من واجباتها ؟ فالقول الأول وهم المعتمد والأصح أنه ركن من أركانها وأنه نسك يشاب عليه ويتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم ولا غيره ، ولا يفوت وقته ما دام حيا ولا يزال حكم الإحرام جاريا عليه حتى يحلق ، فلو كان برأسه علة تمنع من الحلق وجب عليه الصبر إلى إمكان الحلق ولا تقوم الفدية مقامه وإنما قالوا هذا ليخرج رمي جرة العقبة يوم النحر ، فانه وإن توقف التحلل عليه إلا أنه يجبر بدم . والقول الثاني أنه استباحه محذور ، وليس بنسك ، وإنما هو شيء أيسر له بعد أن كان حراما كالطيب واللباس ، وعلى هذا لا ثواب فيه ولا تعلق له بالتحلل . قال في المجموع مانصه : للحج تحللان : أول ، وثان يتعلقان برمي جرة العقبة والحلق وطواف الافاضة ، هذا إن قلنا الحلق نسك وإلا فيتعلقان بالرمي والطواف ، وأما النحر فلا مدخل له في التحلل . فان قلنا : لحلق نسك حصل التحلل الأول باثنين من ثلاثة ، فأى اثنين منها أتى بهما حصل التحلل الأول ، سواء كانا رميا وحلقا أو رميا وطوافا أو طوافا وحلقا ، ويحصل التحلل الثاني بالعمل الباقي من الثلاثة . وإن قلنا : الحاق ليس بنسك لم يتعلق به التحلل ، بل يحصل التحللان بالرمي والطواف أيهما فعله حصل به التحلل الأول ويحصل الثاني بالثاني .

ولو لم يرم جرة العقبة حتى خرجت أيام التشريق فقد فات الرمي ولزمه



بفواته الدم، ويصير كأنه رمى بالنسبة إلى حصول التحلل به، وهل يتوقف تحلله على الإتيان ببذل الرمي؟ فيه ثلاثة أوجه حكاه إمام الحرمين وغيره، أصحها: نعم، لأنه قائم مقامه، والثاني: لا. إذا أنه لا رمى. والثالث إن اقتدى بالدم توقف. وإن اقتدى بالصوم فلا، لطول زمنه، وأما إذا لم يرم ولم تخرج أيام التشريق فلا يجعل دخول وقت الرمي كالرمي في حصول التحلل، هذا هو المذهب، وبه قطع جماهير الأصحاب. والحاصل أن المذهب الذي يفتى به أن التحلل الأول يحصل باثنين من الثلاثة. والتحلل الثاني بالثالث ولا بد من السعي مع الطواف إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، فيعدّ الطواف والسعي سببا واحداً من أسباب التحلل، فلو لم يرم ولكن طاف وحلق ولم يسع، لم يحصل الأول، لأن السعي كالجزء فكانه ترك بعض المرات من الطواف، وهذا لا خلاف فيه بل لو بقي من السعي مرة أو خطوة، لم يصح حجة، ولم يتحلل من إحرامه حتى يأتي بما بقي، فالسعي ركن من أركان الحج والعمرة. وأما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد بلا خلاف، وهو بالطواف والسعي ويضم إليهما الحلق إن قلنا هونسك وإلا فلا. قال أصحابنا وإنما كان في العمرة تحلل وفي الحج تحللان، لأن الحج يطول زمنه وتكثر أعماله، بخلاف العمرة فأبيح بعض محرماته في وقت، وبعضها في وقت.

### الترتيب في أركان الحج والعمرة

ترتيب معظم أركان الحج ركن، فيجب تقديم النية مع الإحرام على جميع الأركان، وتقديم الوقوف بعرفة على طواف الإفاضة والحلق أو التقصير، وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم.

وأما الحلق والطواف فلا ترتيب بينهما فيجوز تقديم الحلق على الطواف

وتقديم الطواف على الحلق، ويجوز تقديم السعى عليهما بعد طواف القدوم، ومن حلق قبل قبل الرمي والطواف والذبح للهدي لا فدية عليه. ويجب الترتيب في جميع أركان العمرة، بأن يقدم النية مع الإحرام، ثم الطواف، ثم السعى، ثم الحلق أو التقصير.

أما الأعمال المطلوبة يوم النحر بمنى فيسن ترتيبها، بأن يقدم رمي جرة العقبة ثم ذبح الهدي ثم الحلق أو التقصير ثم الذهاب إلى مكة لطواف الإفاضة والسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، فلو خالف فقدم بعضها على بعض جاز وفاته الفضيلة. ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر وبعد الوقوف بعرفة، ويسن تأخيرها إلى ما بعد طلوع الشمس إلا ذبح الهدي والحلق والطواف والسعى فلا آخر لوقتها. ويبقى من هي عليه محرماً ولو سنين حتى يأتي بها، لكن الأفضل فعلها يوم النحر، ويكره تأخيرها عن يومه، وعن أيام التشريق أشد كراهة..

### رمي الجمار<sup>(١)</sup>

يجب يوم النحر رمي جرة العقبة فقط بسبع حصيات، وهي الجرة التي بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها قبل الهجرة، وهي في آخر منى مما يلي مكة، ويجب رمي الجمار الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاث بسبع حصيات لكل واحدة من الجمار. وشرط صحة الرمي ترتيب الجمرات بأن يرمى أولاً الجرة الأولى التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة ولا تجب الموالاة بين الرمي في الجمرات، وإنما تسن.

(١) قال الكلبي: إنما سميت الجمار جماراً، لأن آدم عليه السلام كان يرمي إبليس فيجمر من يديه. والإجمار: الإسراع. اهـ من الأزرق.



قال النووي رحمه الله تعالى في المجموع مانصه : فرع : الموالاة بين الحصيات والموالاة بين جمرات أيام التشريق ، هل يشترط فيها الخلاف السابق في الطواف ؟ الصحيح لا يشترط ، لكن يستحب . والثاني يشترط هذا إذا فرق طويلا ، فأما التفريق اليسير فلا يضر بلا خلاف ، وممن ذكر المسألة المتولى والرافعي انتهى من المجموع . ويدخل وقت رمي جمره العقبة بنصف ليلة النحر بعد الوقوف بعرفة ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ، ويبقى وقت اختياره إلى غروب شمس يومه ، وأما وقت الجواز فيبقى إلى آخر أيام التشريق الثلاثة .

ويدخل وقت رمي كل يوم من أيام التشريق بزوال شمس ، ويبقى وقت اختياره إلى آخر ذلك اليوم ، وأما وقت جوازه فيبقى إلى آخر أيام التشريق الثلاثة .

ولا يصح الرمي بعد أيام التشريق أصلا ، بل يلزمه دم بترك ثلاث حصيات

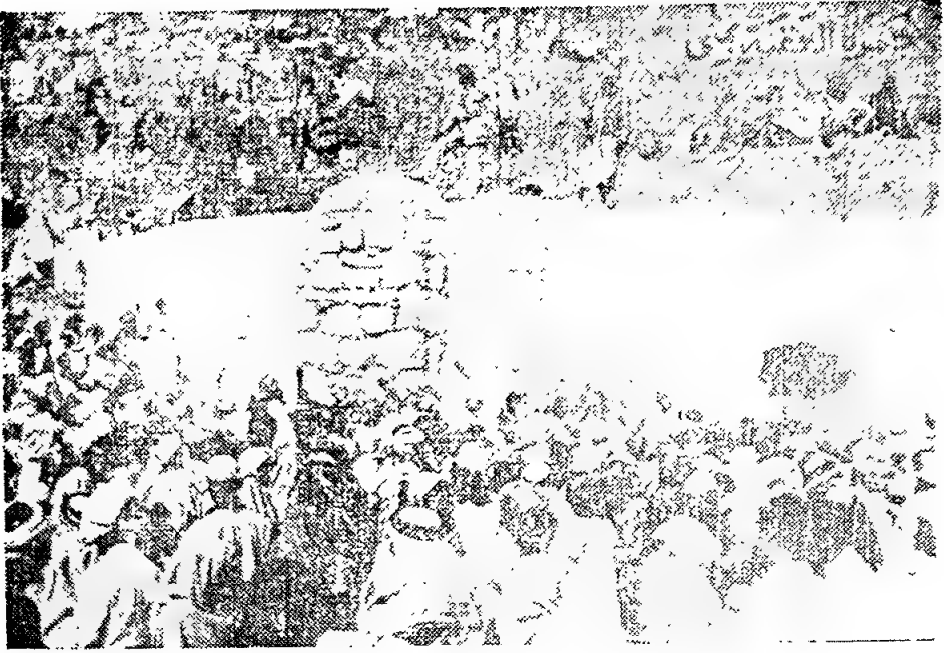
فأكثر . ويجوز الرمي ليلاً على المعتمد<sup>(١)</sup> وفي إيضاح النوى ما نصه :  
واعلم بأنه يفوت كل الرمي بأنواعه بخروج أيام التشريق من غير  
رمي ولا يؤدى شيء منه بعدها ، لا أداء ولا قضاء ، ومتى تدارك فرمى في أيام  
التشريق فائتها أو فائت يوم النحر فلا دم عليه ، ولو نفر من منى يوم النحر  
أو يوم القر ويوم النفر الأول ولم يرم ثم عاد قبل غروب الشمس من  
اليوم الثانى فرمى أجزأه ولا دم عليه . ومتى فات الرمي ولم يتداركه  
حتى خرجت أيام التشريق ، وجب عليه جبره بالدم اه منه . والمعتمد  
جواز تدارك الرمي قبل الزوال أو ليلاً بخلاف تقديم رمى يوم  
على زواله فإنه ممتنع ، فمن ترك رمى يوم أو يومين من أيام التشريق عمداً أو  
سهواً أو جهلاً تداركه في باقى الأيام منها ، وكذا يتدارك رمى يوم النحر فى باقى  
الأيام إذا تركه ، ولا شيء عليه فى كل ذلك ، لأن وقت الرمي لا يخرج إلا بعد أيام  
التشريق ، وما دام رمى اليوم الذى فاتته وقع فى أيام التشريق فهو أداء ، ويرمى

---

(١) ( الحنفية ) قالوا : من ترك رمى الجمار فى الأيام كلها فعليه دم ، ومن ترك رمى جمره العقبة يوم  
عيد النحر فعليه دم ، ومن ترك من الرمي حصاة أو حصاتين أو ثلاثاً تصدق لكل حصاة بنصف صاع من بر ،  
أو صاع من تمر أو شير - ويدخل وقت رمى جمره العقبة من طلوع فجر عيد النحر ويستحب أن يكون بعد طلوع  
الشمس ، ويمتد وقته إلى الزوال عند أبي يوسف ، وإلى الغروب عند أبى حنيفة ، ويدخل وقت رمى الجمار الثلاث  
وهى الجمره الأولى والجمرة الوسطى وجمرة العقبة من الزوال فى أيام التشريق الثلاثة ويمتد إلى الغروب ،  
وعند أبى حنيفة يجوز رمى الجمار فى اليوم الثالث من أيام التشريق قبل الزوال ، وعند أبى يوسف ومحمد لا يجوز  
إلا بعد الزوال .

( والمالكية ) قالوا : يدخل وقت رمى الجمار الثلاث فى أيام التشريق الثلاثة فى كل يوم من زوال  
الشمس ويمتد إلى الغروب ويكون أداء ، ومن بعد الغروب إلى آخر أيام التشريق يكون قضاء - ويدخل وقت  
رمى جمره العقبة من طلوع فجر يوم عيد النحر ، ويمتد إلى غروب الشمس ويكون أداء ، وربما من بعد غروب  
يوم النحر إلى غروب اليوم الثالث من أيام التشريق يكون قضاء . فمن رمى الجمار الثلاث قبل الزوال لا يكتفى  
وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال ، وإن أخره إلى الليل أو إلى اليوم الثانى فعليه دم .

( والحنابلة ) قالوا : وقت رمى جمره العقبة من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة ، ولا يصح  
الرمي فى أيام التشريق إلا بعد الزوال .



صورة جبرة العقبة وتسمى الجمرة الكبرى وهي بإعتر الجبل ويرى فوقها جندي من جنود الشرطة والناس مجتمعون حولها يرمونها بالحصىات .

عن اليوم الذى تركه فى أى وقت شاء ولو قبل الزوال أو ليلاً، فإذا زالت الشمس ولم يتداركه فالأصح أنه يجب عليه الترتيب، فيرمى أولاً عن اليوم الفائت ثم يرمى عن الحاضر وهكذا، فإن رمى الجمرات كلها عن يومه وعليه رمى أمسه وقع عن أمسه، ومن ترك رمى جبرة العقبة يوم النحر فيتداركه فى الليل وفى أيام التشريق ويشترط فيه الترتيب فيقدمه على رمى أيام التشريق، ويكون أداء على الأصح، ولو ترك رمية من السبع الرميات يوم النحر ورمى الجمار الثلاث فى أول أيام التشريق حسب رمية من جبرة العقبة عن المتروكة وبلغوا الباقي ويعيد الثلاث ولو ترك حصاة عمداً أو غيره ونسى محنتها جعلها من الأولى فيكملها ثم يعيد الأخيرتين مرتين، وكيفية الرمي عن مافاته وعن يومه تكون هكذا: أن يرمى الجبرة الصغرى، ثم الوسطى ثم جبرة العقبة ثم يرجع لرمى يومه فيبدأ بالصغرى فالوسطى، فجبرة العقبة

فلو رمى إلى كل جرة أربع عشرة حصاة سبعا عن أمسه ، وسبعا عن يومه لم يجزه عن يومه .

ويجب على من عجز عن الرمي بنفسه لمرض ونحوه ، كأن كانت به علة لا يرجى زوالها قبل فوات وقت الرمي أو كان محبوسا وأيس من القدرة على الرمي في أيام التشريق أن يستنيب من يرمى عنه وإن رجا زوال العذر من نحو مرض أو حبس قبل فوات الوقت آخر الرمي وتداركه بنفسه في أيام التشريق الثلاثة ولا شيء عليه ، فمضى ظن القدرة على الرمي ولو في اليوم الثالث امتنعت الاستنابة لأن أيام التشريق كيوم واحد ، إذ لا يفوت وقت الأداء إلا بانقضائها كلها .

ولا بد أن تكون الاستنابة بعد دخول وقت الرمي ، وأن يرمى النائب الجرات الثلاث أولا عن نفسه ثم يرمى عن المستنيب ، وإلا وقع عن نفسه . وإن استناب العاجز حلالاً فرمى عنه وقع عنه ولو أغمى على العاجز ولم يأذن حال عجزه لغيره في الرمي عنه لم يجز الرمي عنه وإن أذن أجزاء الرمي عنه . على الأصح .

ولو زال عذر المستنيب بعد رمي النائب عنه لم تجب عليه إعادته ، وإن كان الوقت باقيا . ويجوز للمحبوس الممنوع من الرمي الاستنابة فيه سواء كان محبوسا بحق أو بغيره ، لأنه عاجز .

### شروط صحة رمي الجمار

يشترط في رمي يوم النحر وغيره ، أن يكون الرمي باليد ، فلا يكفي الرمي بمقلع ونحوه ولا بفم ولا برجل ، فإن عجز عن الرمي بيده فيرمى بما ذكر ،

والأولى برجله زيادة في تحقير الشيطان، ولأن الرمي بالرجل معهود، ولا يكتفى  
 وضع الحصاة في المرمى، لأنه لا يسمى رميا، ولأنه خلاف الوارد، وأن يكون  
 الرمي بحجر ولو حجر نورة لم يطبخ ويجزئ الرمي بأي نوع من الأحجار كالرمي  
 وحجر الحديد، وحجر الذهب والفضة قبل التصفية، وما يتخذ منه الفصوص  
 كالفيروزج والياقوت والعقيق والزمرد والبلور والبرجد، ولورمي بخاتم فضة مثلا  
 وفصه من نحو عقيق جاز، ولا يجزئ ما لا يسمى حجرا كالألؤلؤ والزرنيخ والإثمد  
 والمدر والجص والخزف والطوب المحرق والذهب والفضة والنحاس والحديد وسائر  
 الجواهر المنطبعة، وأن يرمى الحصيات السبع في سبع دفعات: واحدة، واحدة، حتى  
 يستكملهن، فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به، لأنه لا يسمى رميا، فإن رمي  
 السبع مرة واحدة أو رمي حصاتين كذلك إحداها يمينه، والأخرى يساره  
 لم يحسب إلا واحدة، وإن تعاقب الوقوع وإن رمي حصاة ثم أتبعها حصاة أخرى  
 حسبت الحصاتان رميتين، سواء وقعتا معا أو الثانية قبل الأولى أو عكسه. ويجزئ  
 رمي حصاة واحدة سبع مرات، اعتبارا بتعدد الرمي لكنه خلاف الأفضل، فعليه  
 يمكن أن يحصل جميع رميه في الأيام بحصاة واحدة. وأن يقصد المرمى، فلا يكتفى  
 رمي العمود إلا إذا وقع في المرمى؛ فلورمي في الهواء فوقه في المرمى لم يعتد به وكذا  
 لو شك في الإصابة، ولا يشترط بقاء الحصاة في المرمى فلا يضر تدرجها أو خروجها  
 بعد الوقوع فيه، ولو انصدمت الرمية بالأرض خارج الجمرة أو بمحل في الطريق  
 أو عنق بعير أو ثوب إنسان ثم ارتدت فوقت في المرمى اعتد بها لحصولها  
 في المرمى بفعله من غير معاونة، ولو وقعت في غير المرمى ثم تدرجت إلى  
 المرمى أو ردتها الريح إليه اعتد بها على الأصح. وفي عمدة الأبرار للونائي: من رمى  
 من أعلى الجمرة إلى المرمى فإنه يكتفى، وجزم بالإجزاء في الإيعاب اهـ.

قال النووي في المجموع: ولو صرف الرمي إلى غير النسك، بأن رمى إلى شخص أو دابة في الجمرة ففي انصرافه عن النسك خلاف المذكور في الطواف، والأصح الانصراف. انتهى من المجموع.

قال الطبري: ولما يذكروا في الرمي حدا معلوما غير أن كل جمرة عليها علم، فينبغي أن يرمى تحته على الأرض، ولا يبعد عنه احتياطا، وقد قال الشافعي رضي الله عنه: الجمرة مجتمع الحصى. لا ماسال من الحصى، أي عن الحد المعلوم. وبعض المتأخرين حد موضع الرمي بثلاثة أذرع من سائر الجوانب، إلا في جمرة العقبة فليس لها إلا وجه واحد، لأنها ملتصقة بالجبل اه فن أصاب مجتمع الحصى أجزاءه ومن أصاب سائله لم يحجزه، فعليه لو أزيل العمود وهو البناء الذي في وسط الجمرة وفي حائط جمرة العقبة فإنه يكفي الرمي إلى محله بلا شك، لأن العلم لم يكن موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رمى هو وأصحابه إلى الجمرة ولم ينقل أنهم تحروا موضعا منها دون آخر. قال النووي رحمه الله تعالى في المجموع: ولو نحى الحصى من موضعه الشرعي ورمى إلى نفس الأرض أجزاءه لأنه رمى في موضع الرمي. هذا الذي ذكرته هو المشهور، وهو الصواب. اه من المجموع. ويسن الموالاة بين الرمي في الجمرات.

ويسن أن يكون الحجر بقدر حبة القول، فلو رمى بأكبر منها أو بأصغر كره، وأجزأه وأن يكون طاهرا فلو رمى بمتنجس كره وأجزأه، ويندب غسله إن شك في طهارته، وأن يأخذ حصى جمرة العقبة ليوم النحر من مزدلفة، وهي سبع حصيات. وأما الباقي فيؤخذ من وادي محسر، أو من منى فتحصل السنة بالأخذ من كل منهما. ويجوز أخذه من أي موضع، لكن يكره أخذه من الحل أو من الرمي أو من المسجد، أو من الموضع النجس ولو رمى بشيء من ذلك أجزأه، ويسن



أن يكبر مع كل حصاة فيقول: الله أكبر ثلاث مرات، لا إله إلا الله؛ والله أكبر الله أكبر والله الحمد. ويستحب إذا زالت الشمس أن يقدم الرمي على صلاة الظهر ثم يرجع فيصلحها إن اتسع الوقت، وأن يقف عند الجرة الأولى والثانية بعد رميها مستقبل القبلة، يحمد الله تعالى ويكبر ويهلل ويسبح ويدعو بخشوع وخضوع، ويمكث كذلك بقدر سورة البقرة إذا لم يحصل بوقوفه ضرر له أو لغيره، ويكفي أدنى الوقوف للدعاء إن لم يتوفر خشوعه بفعل ذلك في جميع أيام التشريق . أما جرة العقبة فلا يقف عندها للدعاء ، لافي يوم النحر ، ولا فيما بعده .

ومن ترك رمي يوم النحر أو رمي يوم أو يومين أو ثلاثة أو ترك رمي يوم النحر مع جميع أيام التشريق ولو سهوا لزمه دم واحد، وكذا يلزمه دم إذا ترك رمي ثلاث حصيات فأكثر، وكذا يلزمه دم إذا ترك حصاة من غير الجرة الأخيرة من أيام التشريق ، لبطلان ما بعده حتى يأتي به لوجوب الترتيب بين الجرات. والدم الواجب بترك الرمي هو دم ترتيب وتقدير. وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام على الميقات فراجع .

وفي ترك حصاة واحدة مدّ طعام ، وفي ترك حصاتين مدّان، وذلك إذا كان ترك الحصاة ، أو الحصاتين من جرة العقبة من اليوم الأخير من أيام التشريق . فإن عجز عن إخراج المدّ صام ثلث العشرة وهو أربعة أيام بتكميل المنكسر ، لأن الصوم لا يتبعض .

### حكمة رمي الجمار

أخرج سعيد بن منصور أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن رمي الجمار فقال: «الله ربكم تكبرون، وملة أبيكم إبراهيم تتبعون، ووجه الشيطان ترمون» يفهم من هذا الحديث أن رمي الجمار أمر تعبدي ليس للعقل فيه مجال .

ذكر ابن كثير في تفسيره : قال إبراهيم عليه السلام « أرنا مناسكنا »  
فأتاه جبريل فأتى به البيت. فقال ارفع القواعد فرفع القواعد وأتم البنيان ثم أخذ  
بيده فأخرجه فانطلق به إلى الصفا قل هذا من شعائر الله ثم انطلق به إلى المروة  
فقال : وهذا من شعائر الله. ثم انطلق به إلى نحو منى فاما كان من العقبة إذا إبليس  
قائم عند الشجرة فقال : كبر ثم ارمه فكبّر ورماه ، ثم انطلق إبليس فقام عند  
الجمرة الوسطى ، فلما جاز به جبريل وإبراهيم ، قال له كبر وارمه ، فكبر ورماه  
فذهب الخبيث إبليس ، وكان الخبيث أراد أن يدخل في الحج شيئاً فلم يستطع فأخذ  
بيد إبراهيم حتى أتى به المشعر الحرام ، فقال : هذا المشعر الحرام ، فأخذ بيد إبراهيم  
حتى أتى به عرفات ، قال : قد عرفت ما أريتك قلها ثلاث مرات ؟ قال نعم ، وعن ابن  
عباس قال : إن إبراهيم لما أرى أوامر المناسك عرض له الشيطان عند المسعى ، فسأله  
إبراهيم ثم انطلق به جبريل حتى أتى به منى ، فقال هذا مناخ الناس ، فلما انتهى إلى  
حجرة العقبة تعرض له الشيطان فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، ثم أتى به إلى  
الجمرة الوسطى فعرض له الشيطان فرماه بسبع حصيات ، حتى ذهب ثم أتى به إلى  
الجمرة القصوى فعرض له الشيطان فرماه بسبع حصيات حتى ذهب فأتى به جمعاً  
أى « مزدلفة » فقال : هذا المشعر ، ثم أتى به عرفة فقال : هذه عرفة ، فقال له جبريل :  
أعرفت ؟ اه منه ، وروى الأزرقى فى أخبار مكة رواية بهذا المعنى أيضا .

### المبيت بمزدلفة

المبيت بمزدلفة ليلة النحر واجب على المعتمد ، ووقته بعد نصف الليل فمضى دفع  
منها قبل النصف ولم يعد إليها قبل طلوع الفجر لزمه دم ، ولو ترك المبيت ناسيا  
كان كتركه حامدا ويكفى فى المبيت بها - أى بعد نصف الليل - لحظه وإن لم يطمئن  
كالوقوف بعرفة فيكنى المرور ولو ظنها غير مزدلفة أو بنية طلب غريم أو ضائع

أو كان نائماً أو مجنوناً أو مغنى عليه أو سكران، فمن لم يكن به لزمه دم إلا لعذر كما سيأتى . والدم الواجب بترك ميت مزدلفة: هو دم ترتيب وتقدير، وقدم سبق تفصيل ذلك عند الكلام على الميقات فراجع<sup>(١)</sup> . ويندب أن يصلى المغرب مع العشاء بمزدلفة جمع تأخير وذلك لغير المكين ونحوهم ممن لم يبلغ سفره مسافة القصر . وأما جمعه صلى الله عليه وسلم فى عرفة وفى مزدلفة فلا أنه كان مستديماً سفره الطويل إذ لم يقم قبلهما ولا بعدها أربعة أيام فالجمع للسفر وعند أبى حنيفة للنسك :

وإذا سار إلى مزدلفة سار ملياً مكثراً منها ، ويسير على هنيئه وعادة مشيه بسكينة ووقار، فإن وجد فرجة استحب أن يسرع . ويحرك دابته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم . ويندب أن يأخذ منها حصى الرمى ليوم النحر سبعة فقط .

ويستحب أن يبقى بمزدلفة حتى الفجر، ويصلى بها الصبح، فإذا صلى دفع متوجهاً إلى منى، فإذا وصل إلى قُزَح بضم القاف وفتح الزاى، وهو آخر المزدلفة، وهو جبل صغير، وهو المشعر الحرام صمده إن أمكنه، وإلا وقف عنده أو تحته، ويقف مستقبل القبلة فيدعو ويحمد الله تعالى ويكبره ويهله ويوحده ويكثر من التلبية . واستحبوا أن يقول : اللهم كما أوقفتنا فيه وأريتنا إياه فوقفنا لذكرك كما هديتنا، واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق « فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من الضالين .

(١) (الحنفية) قالوا : من واجبات الحج الأصحية الحضور بمزدلفة ولو ساعة قبل الفجر ، فلم يترك الحضور بمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم إلا إذا كنت به علة أو مرض فلا شئ عليه .  
(والمالكية) قالوا : يجب النزول بمزدلفة بقدر حظ الرجل وصلاة العشاءين بعد النزول من عرفة ليلاً ، فإن لم ينزل وجب عليه دم .

(والمثابرة) قالوا : من واجبات الحج الميت بمزدلفة لية النحر إلى ما بعد نصف الليل على غير السقاة والرعاة ، ويتحقق بالوجود بها فى أى لحظة من النصف الثانى من الليل .

ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم» ويكثر من قوله «اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» ويدعو بما أحب، ويختار الدعوات الجامعة وبالأمر المهمة، ويخلص في دعائه بخشوع وحضور قلب فإن الرب رب كريم، والموقف موقف عظيم، والمشعر مكان مقدس والوقت ثمين قد لا يدرك إن فات. وإنه تعالى هو الذي أمرنا بالدعاء عند هذا الموضع الشريف كما قال «فاذكروا الله عند المشعر الحرام، واذكروه كما هداكم» والدعاء مخ العبادة. وما أمرنا بالدعاء إلا وقد حقق لنا الإجابة بفضله ورحمته «ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه» ورد في صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا الله وهلله وكبره ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا. وصح عن علي رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما أصبح بجمع أتى قزحاً فوقف عليه وقال هذا قزح وهو الموقف، وجمع كلها موقف، جمع اسم للمزدلفة كلها ويمكث في وقوفه هذا عند المشعر الحرام يذكر الله تعالى إلى الإسفار، فاذا أسفر الصبح وظهر الضياء بحيث ترى الإبل مواضع خفافها للاتباع دفع من المشعر الحرام خارجاً من المزدلفة قبل طلوع الشمس متوجهاً إلى منى وعليه السكينة والوقار وشعاره التلبية والذكر، وإن وجد فرجة أسرع، فاذا بلغ وادى محسراً أسرع وحرك دابته قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادى ثم يخرج منه سائراً إلى منى، وليس وادى محسراً من المزدلفة ولا من منى. ويحصل أصل السنة بالوقوف في أى جزء من مزدلفة فقد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال «جمع كلها موقف» وحكى في المجموع عن القاضى وأقره حصول أصل السنة أيضاً بالمرور وإن لم يقف ويكره تأخير الدفع من مزدلفة حتى تطلع الشمس

وليسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى ليرموا جرة العقبة قبل زحمة الناس فإن وقت رميها يدخل من نصف ليلة النحر .

ويسقط مبيت مزدلفة عن مشغول بتدارك الحج بتحصيل الوقوف فلم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ليلاً وعمّن أفاض من عرفة إلى مكة ليطوف طواف الإفاضة ولم يمكنه العود بمزدلفة بعده وإن لم يضطر للطواف ، وعمّن خاف على نفس أو مال وإن قل أو مريض أو فوات أمر يطلبه أو نحو ذلك ، وعن رعاء دواب ولو لغير الحاج ولو لم يعتادوا الرعى قبل أو كانوا إجراء أو متبرعين إن تعسر عليهم الإتيان بالدواب إلى مزدلفة وخشوا من تركها لو باتوا ضياعاً بنحو نهب أو جوع لا يصبر عليه عادة وخرجوا من مزدلفة قبل الغروب بأن يأتى أحدهم مزدلفة قبله ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة ، فإن كانوا بها بعد الغروب لزهمهم المبيت ، والعذر في المبيت يسقط دمه وإثمه وقد سبق ذكر بعض الأعذار عند الكلام على مبيت منى فراجعه .

### المشعر الحرام

يظن بعضهم أن المشعر الحرام هو مسجد مزدلفة وليس الأمر كذلك وإنما المشعر الحرام هو قزح وهو جبل صغير بآخر المزدلفة من جهة منى وهو الذى يسن بعد صلاة الصبح الذهاب إليه والصعود عليه أو الوقوف عنده للدعاء إلى الإسفار فقد صح عن على رضى الله عنه « أنه صلى الله عليه وسلم لما أصبح بجمع أتى قزح فوقف عليه وقال هذا قزح وهو الموقف وجمع كلها موقف » ويوافقه ما فى حديث مسلم عن جابر رضى الله عنه « أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بمزدلفة ركب ناقته

القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا الله وهله وكبره ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً « قال ابن حجر : وكونه صلى الله عليه وسلم لم يخبر أن قزح هو المشعر الحرام لا يؤثر لأن فعله صريح في ذلك . وروى الأزرق في كتابه أخبار مكة قال ابن جريج قال محمد بن المنكدر « أخبرني من رأى أبا بكر الصديق رضى الله عنه واقفاً على قزح » وقال ابن جريج : قلت لنافع مولى بن عمر : أين كان يقف ابن عمر يجمع كلما حج ؟ قال على قزح نفسه لا ينتهى حتى يتخلص فيقف عليه مع الإمام كلما حج . اهـ . فمن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بحجبه .

أما موضع نزول النبي صلى الله عليه وسلم بمزدلفة ، فقد ذكر الامام الأزرق المتوفى سنة ٢٢٣ في كتابه أخبار مكة مانصه : عن جريج قال قال لى عطاء : بلغنى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل ليلة جمع في منزل الأئمة الآن ليلة جمع - يعنى دار الإمارة التى فى قبلة مسجد مزدلفة ويظهر من روايات الأزرق عند ذكر المزدلفة وحدودها . . . الخ أنه كان بمزدلفة قليل من الدور كدار الإمارة ويوت ابن الزبير والله أعلم . . . ، أما المسجد وفيه المنارة فهو بوسط المزدلفة تقريباً مبنى على أرض مستوية لا على جبل ولا على ربوة ، وارتفاع جداره عن الأرض نحو قائمة وقد ردم داخله بالحجارة والأتربة حتى صار المسجد مرتفعاً عن وجه الأرض . وأما إيقاد القناديل والسرج والآتاريك فى منارة المسجد من ليلة الثامن والتاسع والعاشر من ذى الحجة فهذا ليس بمستحدث ؛ وإنما جريا على العادة المتبعة من قبل الإسلام .

### الإيقاد بمزدلفة

ذكر الأزرق فى كتابه أخبار مكة : عن عبدالله بن خارجة عن أبيه قال : لما أفضى سليمان بن عبد الملك بن مروان من المأزمين نظر إلى النار التى على قزح

فقال لخارجة بن زيد يا أبا زيد: من أول من صنع هذه النار ههنا؟ قال خارجة كانت في الجاهلية وضعتها قريش وكانت لا تخرج من الحرم إلى عرفة تقول نحن أهل الله، قال خارجة فأخبرني رجال من قومي أنهم رأوها في الجاهلية وكانوا يحجون، منهم حسان بن ثابت في عدّة من قومي قالوا: كان قصر بن كلاب قد أوقد بالمزدلفة نارا حيث وقف بها حتى يراها من دفع من عرفة. وذكر الأزرقي أيضا عن نافع عن ابن عمر قال «كانت النار توقد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. وذكر أيضا عن غنيم بن كليب عن أبيه عن جده قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في حجته وقد دفع من عرفة إلى جع، والنار توقد بالمزدلفة، وهو يؤمها حتى نزل قريبا منها» ثم كان يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد بالشمع ليلة المزدلفة، ولما مات كانوا يضعون عليها مصاييح كبارا يسرج فيها بقتل جلال فكان ضوءها يبلغ مكانا بعيدا ثم صارت اليوم توقد عليها مصاييح صغار وقتل رفاق ليلة المزدلفة اه من الأزرقي.

ثم صار الإيقاد على المنارة بالقناديل بواسطة الزيت؛ ثم لما ظهر غاز الاستصباح استبدلت القناديل الزيتية بالأتاريك، وهي مصاييح غازية عظيمة الضوء جدا، ولا يزال الأمر كذلك إلى الآن فتوضع جملة أتاريك ليالي الحج على منارة مسجد الخيف بمنى ومسجد مزدلفة ومسجد نمرة بعرفات وعلى جبل الرحمة أيضا، وإن شاء الله عما قريب ستنازل كلها بالكهرباء.

والحقيقة أن إنارة المساجد الثلاثة في منى ومزدلفة وعرفت ليلى الحج لها كثير من الفوائد أهمها استبشار الحاج عند رؤيته لها من بعد وضئئانه بأنباء رحلته وقرب استراحته، أقام الله شعائر الإسلام وأدامها إلى يوم القيمة وعن

الاسلام والمسلمين آمين . وقد ذكر الأزرقى فى كتابه أخبار مكة صفة مسجد الخيف بنى وذرعه طولاً وعرضاً؛ وما كان فيه من الطاقات والأساطين والأبواب، كما ذكر أيضاً مسجد مزدلفة ومسجد عرفات وما بين كل مسجد من هذه المساجد من الأميال وحدود الحرم وغير ذلك حسبما كان فى أيامه بتفصيل تام . فحبذا لو تكوّنت لجنة تنظر فى تجديد معالم حدود الحرم وحدود عرفات وإبدال الأميال والفراسخ بالكيلومتر حسب اصطلاح عصرنا .



### المبيت بمنى

منى : شعب طوله نحو ميلين وعرضه يسير . والجبال المحيطة به ما أقبل منها عليه فهو من منى ، وما أدبر منها فليس من منى ، ومسجد الخيف على أقل من ميل مما يلي مكة وحد منى ما بين وادى محسر وجرّة العقبة وليست العقبة التى تنسب إليها الجمرّة من منى ، قيل لابن عباس رضى الله عنهما : عجبا لضيق منى فى غير الحج فقال إن منى يتسع بأهله كما يتسع الرحم للولد . والمبيت بمنى لياالى أيام التشريق



الثلاثة واجب<sup>(١)</sup> ان لم ينفر النفر الأول، والمراد بالمبيت معظم الليل، فان نفر وخرج من منى إلى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق، وهو الثالث من أيام العيد فانه يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة كما يسقط عنه رمي يومها لقوله تعالى .

« فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه » الآية، بشرط أن يخرج من منى بعد الزوال والرمي وقبل غروب الشمس من اليوم الثاني، فلو غربت عليه الشمس وهو بمنى تعين عليه المبيت ليلة الثالث والرمي فيه، إلا إذا كان تأخيره لعذر، فلو رحل فغربت الشمس، قبل انفصاله من منى فله الاستمرار في السير، ولا يلزمه المبيت ولا الرمي، ولو غربت وهو في شغل الارتحال جاز له النفر على الأصح .

ولو نفر قبل الغروب وعاد إلى منى لحاجة قبل الغروب أو بعده جاز له النفر على الأصح، وإن بات تبرعا تلك الليلة لم يجب عليه رمي يومها، ومن نفر النفر الأول ولم يبيت الليلتين الأولين ولا عذر، فنفره غير صحيح فيجب عليه أن يعود لمنى ويبيت الليلة الثالثة ويرمي يومها، فان لم يعد فيلزمه دم، وسيأتي شروط جواز الخروج المذكور، وإنما يجب المبيت بمنى ليالى الرمي على غير المعذور، وسيأتي أقسام العذر، فيجب بترك مبيت ليالى منى دم واحد، وبترك مبيت ليالى منى مع ترك ليلة المزدلفة دمان، ومن نفر في اليوم الثاني من أيام التشريق وقد ترك مبيت ليلتين من أيام منى يلزمه دم، أو نفر في اليوم الأول مع تركه المبيت يلزمه دم أيضا بترك جنس المبيت بمنى في الصورتين . والدم الواجب بترك المبيت هو

(١) (الساكية) قالوا : يجب عن الحاج ان يبيت بمنى ثلاث ليال إن شاء يتعجر، أو ليلتين إن تعجل قبل الغروب من اليوم الثاني من أيام الرمي .

(واختناية) قالوا : يجب المبيت بمنى ليالى أيام التشريق على الحاج غير السقاء والرماع .

(والحنفية) قالوا : المبيت بمنى سنة فلو بات بغيرها كره ولم يلزمه دم .

دم ترتيب وتقدير، وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام على الميقات  
فراجعه .

ويجب بترك ميّات ليلة واحدة من ليالى منى مدّة من الطعام المجزئ في الفطرة  
وبترك ليّتين لمن بات الثلاثة مدّان ، ولو ترك الميّات ناسياً كان كتركه عامداً ،  
فإن عجز عن إخراج لمدّ أو المدين فيجب بترك ليلة واحدة صيام خمسة أيام  
يصوم يومين منها عقب أيام التشريق، والثلاثة الباقية يصومها إذا رجع إلى أهله .  
ويجب بترك ليّتين صيام ثمانية أيام: ثلاثة منها عقب أيام التشريق، والخمسة الباقية  
إذا رجع إلى أهله، ومقدار المدّ رطل وثلاث بالبغدادى . والرطل مائة وثلاثون درهما  
عند الرافعى ومائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم عند النووى :  
( فيكون مقدار المدّ بالدراهم على رأى الرافعى مائة وثلاثاً وسبعين درهما وثلاث  
درهم ) ومقدار الدرهم ربع ربية هندية ، أو ربع ريال عربى تقريباً . وذكر  
صاحب مشارق الأنوار فى الجزء الثانى بصحيفة ( ٢٥٦ ) أن أربع أواق من  
الفضة تساوى مائة وستين درهما .

ولا تجب نية النفر من منى إلا فى النفر الأول فى اليوم الثانى من أيام  
التشريق، إذ معنى النفر ترك منى بنية أن لا يعود إليها ما بقى وقت الرمى - فعليه  
إذا نفر بلا نية العود إلى منى وميّت الليلة الثالثة ورمى يومها ولو كان نفره  
بعد الزوال والرمى وقبل الغروب .

ويشترط فى النية أن تكون مقارنة للنفر من منى وإلا لم يعتد بخروجه، معنى  
أنه ينوى النفر ثم ينفصل من منى . ومن حصل بحرة العقبة يوم النفر الأول  
ناويا النفر ورمّاها عند وصوله إليها ، قال ابن قاسم له النفر بعد رميه من غير

رجوع إلى حدّ منى، وتكفيه نية النفر من حينئذ لأن سيره الأول ووصوله إلى جرة العقبة لا يسمى نفرا وإن نواه لأنه قبل استكمال الرمي .

وقال الإمام النووي في إيضاحه : إذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جرة العقبة راكبا ، وهو يكبر ويهلل ولا يصلي الظهر بمنى بل يصلها بالمنزل : المحصب أو غيره ، ولو صلاها بمنى جاز وكان تاركا للأفضل ، وليس على الحاج بعد نفره من منى على الوجه المذكور إلا طواف الوداع اهـ . فعلم من قوله أن من نفر النفر الأول أو الثاني لا يرجع إلى حدّ منى بعد رميه جرة العقبة بل ينصرف إلى مكة ، وكفى بالإمام النووي حجة ، فقوله هو المعتمد خلافا لبعض من يوجب عليه الرجوع إلى حد منى بعد رمي جرة العقبة لينوى النفر منها .

### شروط صحة النفر الأول

يشترط في صحة النفر الأول ثمانية شروط : ( الأول ) أن ينفر في اليوم الثاني من أيام التشريق . و ( الثاني ) أن يكون بعد الزوال . و ( الثالث ) أن يكون بعد الرمي جميعه ، أى رمى يوم النحر واليومين بعده ، فلو نفر النفر الأول بعدم الزوال ولم يتم السعى كأن بقيت حصاة حرّم النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمى يومها فيجب العود إلى منى قبل الوقوف ، فإن غربت الشمس قبل عوده فات المبيت والرمي فيلزمه فديتهما ، وإن بات ورمى بعد فيلزمه دم عن رمي الثاني والثالث ومدة عن مبيت الليلة الثالثة ، حيث لا عذر ، وإن عاد قبل غروب الشمس يرمى قبله وله النفر حينئذ قبل الغروب ، فإن غربت الشمس بعد عوده وقبل الرمي لزمه فيرمي في الغد عنه وعن أمسه . و ( الرابع ) أن يكون قد بات الليلتين

أو فاته بعذر فإن لم يبت الليلتين الأولتين حيث لا عذر لم يسقط مبيت الثالثة ولا رمى يومها . و (الخامس) أن ينوى النفر ثم يفصل من منى . و (السادس) أن تكون نية النفر مقارنة للنفر كما تقدم . و (السابع) أن يكون نفره قبل غروب الشمس . و (الثامن) أن لا يعزم على العود للمبيت : فإن غرم على العود لم يصح نفره ولزمه العود ، فإن فقد شرط من هذه الشروط الثمانية لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رمى يومها حيث لا عذر .

### أقسام العذر في ترك المبيت

العذر في ترك المبيت ينقسم إلى أربعة أقسام : (أحدها) أهل سقاية العباس يجوز لهم ترك المبيت بمنى ومزدلفة، ويسيرون إلى مكة لاشتغالهم بالسقاية سواء تولى بنو العباس أو غيرهم، ولو حدثت سقاية للحجاج فللمقيم بشأنها ترك المبيت كسقاية بنى العباس على المعتمد، فالسقاية إنما تسقط المبيت إن احتيج إليها ليلا وكالا احتياج إليها ليلا ما لو كان إذا ذهب إليها لا يمكنه العود لمنى ليلا كعجزه عن المشي مع فقد دابة يركبها وكخوفه على محترم، ولو أقام أهل السقاية بمنى حتى غربت الشمس فلهم الذهاب إلى السقاية بعد الغروب إن احتيج إليها ليلا سواء كانت السقاية بمكة أو بالطريق .

(وثانيها) رعاة الإبل<sup>(١)</sup> يجوز لهم ترك المبيت بمنى ومزدلفة بعذر الرعي إذا احتاجوا إليه ليلا، أو كانوا مع الذهاب إليه لا يمكنهم المجيء إلى المبيت وإن لم يحتاجوا إليه ليلا، والإبل سواء كانت إبل الحجاج أو إبل غيرهم على الأصح،

(١) الرعاة بضم الراء مع إثبات التاء كقاض وقضاة، ورعاة أيضا بكسر الراء كصاحب وصحاب .

والراعى سواء كان مالكا أو أجيرا أم متبرعا فَمَا يظهر، ومثل راعى الإبل راعى كل حيوان محترم سواء عادت منفعتُه على الحاج أم لا، وشرط الراعى مطلقاً أن يتعسر عليه الإتيان بها أو يخشى من فراقه لها ضياعاً: إما بنحو سرقة أو جوع يضرها، أو لا يصبر عنها عادة فَمَا يظهر، أخذاً من عدَم خشية ضياع المريض بترك تعهده عذراً.

فاذا رمى الرعاء وأهل السقاية يوم النحر جرة العقبة فلم يخرج إلى الرعى والسقاية وترك المبيت في ليالى منى جميعها، ولهم ترك الرمى في اليوم الأول من أيام التشريق وعليهم أن يأتوا في اليوم الثاني من أيام التشريق فيرموا عن اليوم الأول ثم عن اليوم الثاني ثم ينفروا: ويسقط عنهم رمى اليوم الثالث كما يسقط عن غيرهم ممن ينفر، ومتى أقام الرعاء بمنى حتى غربت الشمس لزمهم المبيت بها تلك الليلة إن لم يحتاجوا للرعى أو الحفظ ليلاً. فاذا احتاجوا لذلك ليلاً فعليهم الخروج بعد الغروب كأهل السقاية:

قال النووي في المجموع ما نصه: لا يرخص للرعاء في ترك رمى جرة العقبة يوم النحر، ولا في تأخير طواف الإفاضة عن يوم النحر، فإن أخروه عنه كان مكروهاً كما لو أخره غيرهم لأن الرخصة إنما وردت لهم في غير هذا من المجموع.

(وثالثها) من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف على ضياعه أو اشتغل بالمبيت أو يخاف على نفسه أو مال معه أو له مريض يحتاج إلى تعهده أو كان به مرض يشق به المبيت أو يطلب عبداً آبقاً أو يخاف من غريمه حبساً

أو ملازمته ولا بيّنة له تشهد بعسره، أو عقوبة يرجو بغيّته العفو عنها أو يبحث عن ضالة يرجوها أو نحو ذلك . والصحيح أنه يجوز لهم ترك المبيت، ولهم أن ينفروا بعد الغروب، ولا شيء عليهم، ومن نزل مكة فدخل عليه الليل بها فنام فلم يستيقظ إلا وقد ذهب معظم الليل . فإن غلبه النوم كان عذراً، وإلا فإن غلب على ظنه أنه يستيقظ ويندرك معظم الليل بمنى فلم يتفق له ذلك، فلا شيء عليه وإلا لزمته الفدية .

( ورابعها ) لو انتهى ليلة العيد إلى عرفات فاشتغل بالوقوف عن مبيت مزدلفة فلا شيء عليه، وإنما يؤمر بالمبيت المتفرغون ، هذا إذا لم يمكنه العود إلى مزدلفة ليلاً، وإلا وجب جمعاً بين الواجبين .

ومن أعتذر ترك مبيت مزدلفة وكذا منى فيما يظهر، خوف مجيء حيض يمتدّ لرحيل الرفقة فيتعذر طواف الإفاضة فتتضرر ببقاء الإحرام بل هذا أولى من بعض أعتذار كروها ، والعذر في المبيت يُسقط دمه وإثمه ، وفي الرمي يُسقط إثمه لا دمه ، والدم الواجب بترك المبيت بمنى هو دم ترتيب وتقدير وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام على الميقات فراجعه .

## السقاية

ذكر ابن ظهيرة في كتابه [الجامع اللطيف] ما نصه : وأما السقاية فكان أصلها حياض من آدم توضع على عهد قصي بفناء الكعبة وتُمَلَأُ ماءً للحجاج، وكان قصي يسقي اللبن المخيض . ويسقى الماء المنبوذ بالزيب أيضاً، وما زال ذلك فعله حتى هلك . فقام به هاشم بعده . ثم أخوه المطلب بعده ، ثم عبد المطلب ، وكان يسقي لبناً وعسلاً في حوض من آدم عند زمزم . ثم قام به العباس رضي الله عنه

بتولية النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم نزل في ولده من بعده ، قال ابن ظهيرة : إلى يومنا هذا هـ .

وذكر الأزرق في كتابه أخبار مكة ، أن قصياً أول رجل من بني كنانة أصاب ملكاً وأطاع له به قومه فكانت إليه الحجابة والرفادة والسقاية والندوة واللواء والقيادة . فالحجابة هي سدانة البيت وخدمته وتولى أمره وفتح بابه وإغلاقه . والرفادة أصلها خرج من قريش ، كانت تخرجه من أموالها إلى قصي يصنع به طعاماً للحجاج يأكله من ليس له سعة ، فكان قصي ينحر على كل طريق من طرق مكة جزراً كثيرة ويطعم الناس ، وكان يجلب راجل الحاج ويكسو عاريهم ، ثم إن قصياً لما قرب أجله قسم رياسته ومكارمه بين أولاده فأعطى عبد مناف السقاية والرفادة والقيادة . وأعطى عبدالدار السدانة ودار الندوة واللواء . هذه نبذة أحببنا إيرادها استطراداً ، ومن أراد زيادة البحث فعليه بكتب السير والتواريخ .

## لبس المحيط

يحرم على المحرم الذكر المميز مع التعمد والاختيار والعلم بالتحريم ، لبس ما يحيط بجميع بدنه أو يجزء منه ، سواء لبس يوماً أو لحظة ، وسواء كان المحيط بخياطة أو بغير خياطة كنسيج ولزق وضفر وتلييد وعقد وغيرها<sup>(١)</sup> وتجب عليه

(١) ( المالكية والحنابلة والشافعية ) قالوا : يحرم على الرجل لبس المحيط : إما بخياطة كالتقميص والسر ويل وألجبة والقفطان والخف والنعل ، أو بصياغة كخاتم بيده وطوق في عنقه ، أو بنسج كدرع حديد أو ثوب نسج محيطاً ، أو لبد لصق على صورته ، وإما بنفسه كجلد حيوان سيخ بلا شئ -- وتغطية رأسه ، وإذا لم يجد نعلين يجوز له لبس الخفين بعد أن يقطعهما أو يثنيهما أسفل من الكعبين ، أما تغطية الرجل وجهه فيحرم عند الحنفية والمالكية ، ولا يحرم عند الشافعية والحنابلة .

الفدية في ذلك ولو كان بعذر كأن جرح رأسه فشد عليه خرقة لأن اللبس حاجة حرّ أو برد ومداواة أو نحوها جائز لكن مع الفدية، ولو جعل لحيته أو أصبعه أو ذكره. في كيس أو لبس ما يحيط بوجهه بحيث يستمسك عليه فعليه الفدية، وخرج بالمميز غيره إلا السكران المتعدى بسكره، وبالمتعمد الناسي، وبالاختيار المسكرة، وبالعالم الجاهل المعذور بجهله، فمن لبس قميصاً فوق قميصين وجبت فدية واحدة، فإن ستر الشاني شيئاً لم يستتر بالأول وجبت فديتان إن لم يتحد الزمن ولا يجوز للمحرم عقد الإزار بأزارار في عرى إن تقاربت، ولا عقد رداء بها إن تباعدت ولو برزّ واحد، وإنما حلت الأزارار المتباعدة في الإزار للاحتياج إليها بخلاف الرداء، كما لا يجوز أن يخلله بخلال ومسلّة أو مشبك، ولا يربط خيطاً في طرفه ثم يربطه في طرفه الآخر ففي ذلك كله الفدية وهذا مما يتساهل فيه الحجاج فتنبه. والإزار هو ما يستر نصفه الأسفل، والرداء ما يوضع على الكتفين، ولو أحرم بقماش طويل جعل بعضه للعورة وعقده وباقيه على الكتفين فلا أول حكم الإزار، وللثاني حكم الرداء، ولو شق الإزار نصفين ولف على كل ساق نصفاً وعقده فهو حرام على الأصح، وتجب به الفدية، بخلاف ما إذا لفه بغير عقد فلا حرمة ولا فدية، ومثله ما إذا لف على يده أو رجله خرقة من غير أن يعقدها أو يخيطنها، فإن فعل فعليه الفدية، بخلافه في المرأة كما سيأتي. أما لبس القفاز<sup>(١)</sup> فيحرم على الرجل

== أما المرأة فيحرم عليها ستر وجهها عند الشافعية ويجوز لها ستره حاجة كمرور الأجانب بقربها لكن تجب عليها الفدية، ولها أن تسبل على وجهها ساتراً متجافياً عنه بخشبة ونحوها ولا فدية عليها في ذلك (والمالكية) قالوا: يحرم على المرأة تغطية وجهها ويدها بمفروزة أو مربوط، ويجوز لها أن تستر وجهها ويدها بقصد التستر عن أعين الناس إذا تحققت أن هناك من ينظر إليها بالفعل، ولا فدية عليها (والحنابلة) قالوا: للمرأة أن تستر وجهها حاجة كمرور الأجانب بقربها ولا يضر التصاق الساتر بوجهها. (والحنفية) قالوا: يحرم على المرأة أن تغطي وجهها ببرقع أو نحوه، فإذا غطت المرأة ربع وجهها يوماً كاملاً فعليها دم، وإن كان أقل من يوم فعليها صدقة، كما قالوا: إذا غطى الرجل المحرم ربع رأسه بعمامة أو نحوها يوماً كاملاً فعليه دم، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة.

(١) القفاز: ما يلبس في اليد اتقاء البرد ويسمى باللغة العامية جَوْنَتِي، والجورب ما يلبس في الرجل.



والمرأة وتلزمهما الفدية كما سيأتي أيضاً وأما لبس الجورب فتجب فيه الفدية على الرجل  
 لا على المرأة، ولا شيء على المحرم إذا التحف بنحو عباءة وإن لفه عليه طاقات إذ ليس  
 لبساً عادة، ولو ألقى على نفسه قباء أو فرجية وهو مضطجع، فإن كان بحيث لو قام  
 أو قعد يعدّ لبسه لزمه الفدية، وإن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه  
 إلا بإصلاح كشك إبرة ونحوها فلا فدية. والقباء بفتح القاف: هو ما يكون  
 مفتوحاً من قدام كالفرجية والجبّة والقفطان والشاية، ولو وضع طوق نحو القباء  
 والجبّة على رقبته لزمه الفدية وإن لم يدخل يديه في كمه، لأنه يعدّ لبساً له  
 حينئذ لاستمسكاً به على عاتقه بنفسه، بخلاف ما لو عكسه ووضع طوقه مما يلي  
 رجله وأسفله فوق لأنه لا يستمسك حينئذ بنفسه، فلا يعدّ لبساً له، ومثله  
 دخوله في كيس النوم فلا فدية عليه. إن لم يستر رأسه إذ لا يستمسك. عند قيامه  
 وتجب الفدية في لبس المشلح أي العباءة إذا وضعه على كتفيه حسب المعتاد وإن  
 لم يدخل يديه في كميه لأن الاعتبار في كل ملبوس بما يعتاد، بخلاف ما إذا التحف  
 به، ولا شيء على المحرم إذا ارتدى أو التحف بقميص ونحوه كقباء لا إحاطة فيه  
 أو اتزر بالسراويل أو اتزر بإزار لفقه من رقاع، وإلا كأن أدخل يده في كمه  
 أثم وفدى وإن نزع فوراً، كما لا شيء عليه إذا أدخل رجله إلى ساق خفيّه دون  
 قرارها ويده في كمّ نحو قميص منفصل عنه فإن أدخل إحدى رجله قرار خف  
 أو سراويل أثم وفدى، ومن لم يجد رداء ووجد قميصاً لم يحز لبسه بل يرتدى  
 به. ومن لم يجد إزاراً ووجد سراويل لا يتأتى الاتزار به على هيئته جازله لبسه ولا  
 فدية سواء كان بحيث لو فتقه جاء منه إزار أم لا، وإذا لبسه ثم وجد إزاراً وجب  
 نزع، فإن أخر عصى ووجبت عليه الفدية. وأما لو تأتى الاتزار به كأن كان واسعاً  
 كبيراً اتزر به ولم يحزله لبسه. وعجز المحرم عن الإزار يكون إما حساً بأن لم

علاكم ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة، بخلاف الهبة لعظم المنة، أو شرعا كأن وجده بأكثر من ثمن المثل أو أجرته وإن قلّ، ولو كان على المحرم جراحة فشد عايبها خرقه، فإن كانت في غير الرأس فلا فدية، وإن كانت في الرأس لزمته الفدية لأنه يُمنع في الرأس المحيط وغيره، والمراد بالشدة هنا هو مجرد اللف لا عقد الخرقه نفسها، أما لو شد عليها في غير الرأس خيطا وربطه فان ذلك لا يسمى عقدا ولا يحرم ولا فدية به، فإن عقد الخرقه نفسها للاستمسك على الجراحة فلا حرمة عليه لكن تجب الفدية به، ومن به سلس بول لا يستمسك إلا بشد ذكره فشده حرصاً على طهارته، وتحرزاً من تنجس بدنه وثوبه لا فدية عليه بالشد مطلقاً، أى بعقد أو غيره، ويجوز للمحرم من غير فدية أن يتقلد المصحف والسيف والسلاح. أما لبس درع ونحوه من آلات الحرب عند القتال فانه يجوز له ذلك لكن مع وجوب الفدية كما لو لبس المحيط لدفع حر أو برد، أفادة الرمل اه تقلا من حاشية الشرقاوى على التحرير في باب التحلل. ويجوز له من غير فدية أن يلبس الخاتم وأن يحمل في عنقه قرية من الماء والجراب والحسكل بضم الحاء والكاف، وهو كيس من الجلد يحمل في العنق يتخذه بدو الحجاز لوضع الدراهم، وأن يشد على وسطه المنطقة والهميان ولو بلا حاجة لأن من شأنهما الاحتياج إليهما، والمراد بشدهما ما يشغل العقد وغيره سواء كان فوق الإزار أم تحته، وأن يلف بوسطه عمامة بغير عقد وأن يحتبى بحبوة وإن عرضت جدا، وأن يغرز ويشد طرف ردائه في إزاره وأن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا، وأن يجعل له حجرة ويدخل فيها التكة. والحجرة بضم الحاء بوزن غرفة، والفرق بين الشد والعقد أن العقد صير المعقود متمسكا بنفسه فيوجد فيه حقيقة الإحاطة الممتنعة ولا كذلك المشدود عليه بخيط لأنه غير متمسك بنفسه فلا يسمى محيطا. وأما الساعة المستحدثة في

زماننا والتي توضع على اليد وتحيط بها كالسوار فللمحرم لبسها ولا فدية عليه قياساً على جواز لبس الخاتم والاحتباء بحبوة ، وعلى جواز شد الرأس بخيط وإدخال يده في كم نحو قميص منفصل عنه والله أعلم . ويكره للمحرم ولو امرأة لبس مصبوغ كاله أو بعضه ولو قبل النسج إن وجد البياض . ويستحب للمرأة غير المحدة أن تخضب يديها تغميماً بالحناء إلى الكوعين قبل الإحرام ، ويكره لها بعده ، وتمسح وجهها بشيء منه لتستر البشرة لأنها مأمورة بكشفه . والدم الواجب باللبس فيما مر : هو دم تخيير وتقدير : ذبح أو صوم أو تصدق ، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على إزالة الشعر والظفر فراجع .

### لبس الخف

محرم على المحرم الذكر المميز مع التعمد والاختيار والعلم بالتحريم ، ملبوس قدّم ستر العقب والأصابع كالخف والمكعب ، وهو السرموزة والزربول والكندرة بضم الكاف<sup>(١)</sup> ، وهذه الثلاثة محيطة بجوانب الرجل وساترة ظهر القدمين وقد لا تستر الكعبين ، ومثلها القبتاب إن ستر سيره جميع أصابع الرجل ، فإن ستر بعضها حل ، فمن لبس شيئاً مما ذكر وجبت عليه الفدية .

ويحل للمحرم لبس النعل والمداس ، وهما شيء واحد عند الحجازيين ، بخلاف الفقهاء فقد فرقوا بينهما كما في إيضاح النووي فأرادوا بالنعل التأسوءة ، وأرادوا بالمداس السرموزة والزربول ونحوهما . ومن لم يجد نعلين فلا فدية عليه في لبس الخف لكن بشرط قطعه أسفل من الكعبين وإن نقصت به قيمته إلا أمر بقطعه

كذلك في حديث الشيخين . وظاهر إطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من  
الكعبين أنه لا يحرم وإن بقي منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظهر القدمين .  
ولا يلزمه قطع شيء مما يستر ظهر القدمين ، وعلوه بأنه لحاجة الاستمسك فهو  
كاستتاره بشرائط النعل . ولا يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعلين على  
الصحيح ، وكالخف المقطوع في ذلك المكعب الذي لا يستر الكعبين . والكندرة  
بضم الكاف المقورة التي لا تستر الكعبين أيضا وإن سترت الأصابع وظهر  
القدمين فيجوز لبسهما بلا فدية عند فقد النعلين ، أما الكندرة التي تحيط بالرجل  
إلى نصف الساق وتستر الكعبين فحكمها حكم الخف غير المقطوع .

ولو لبس المكعب أو الخف المقطوع لفقد النعلين ثم وجدهما وجب .  
الزعر ، فإن أخر ، عصي ، ووجب الفدية .

والمراد بفقد النعلين أن لا يجدهما حسا بأن لم يملكهما ولا قدر على  
تحصيلهما ولو بنحو استعارة ، بخلاف الهبة لعظم المنة ، أو شرعا كأن وجدهما  
بأكثر من ثمن المثل أو أجرته وإن قل .

والحاصل في ملبوس القدمين أن ما ظهر منه العقب ورءوس الأصابع يحل  
مطلقا لأنه كالنعلين ، وما ستر الأصابع فقط أو العقب فقط لا يحل إلا عند  
فقد النعلين .

والدم الواجب بلبس نحو الخف : هو دم تخيير وتقدير : ذبح أو صوم أو  
تصدق وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام على إزالة الشعر أو الظفر فراجع .

### تغطية الرأس والوجه ولبس القفازين

يحرم ستر شيء من رأس رجل ووجه امرأة وفي ذلك الفدية فأما الرجل

فيحرم عليه ستر رأسه ولو جزءاً منه بكل ما يعد ساتراً عرفاً ولو زجاجاً وإن.  
حكى لون البشرة، سواء كان محيطاً أو غير محيط كعصابة عريضة وكحذاء وطبن  
ومرهم إن كان تخيماً يستر، فإن كان رقيقاً لا يستر فلا شيء عليه، ويدخل في  
الرأس البياض الذي على الجمجمة المحاذي لأعلى الأذن، وليست الأذن من الرأس،  
ومن كان برأسه جراحة فشد عليها خرقة ولو بلا عقد لزمته الفدية، لأنه يُمنع في  
الرأس المحيط وغيره، أما ما لا يعد ساتراً فلا شيء فيه على المحرم كأن شد خيطاً  
على رأسه أو وضع يده عليه أو حمل عليه نحو قفّة أو زنبيل ما لم يسترخ، فإن  
استرخ على رأسه حتى صار كالقنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل أو كفاه على  
رأسه، حرم ولزمت فيه الفدية وإن لم يقصد به الستر حينئذ، ولو ستر رأسه  
لضرورة فعليه الفدية، ثم لو احتاج لكشفه كله للغسل من الجنابة أو كشف  
بعضه للوضوء فلا تكرر الفدية، ولو ستر رأسه بشيء ثم لف فوقه عمامة  
ففدية واحدة للستر لا للعمامة، إلا إذا سترت منه جزءاً لم يستره الأول ففديتان  
إن لم يتحد الزمن، ولا شيء عليه أيضاً إذا توسد بنحو عمامة ووسادة أو استظل  
بنحو هودج أو شققدف، ولو مس نحو الشققدف رأسه أو انغمس في ماء  
ولو كدراً.

ويحرم عند تكفين الميت المحرم ستر رأس الرجل ووجه المرأة لخبر  
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي سقط عن بغيره ميتاً  
« لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » ومحل ذلك إذا مات قبل التحلل  
الأول، فإن مات بعده فهو كغيره.

(وأما المرأة) ولو أمة فلها لبس المحيط ولو في الرأس ولا تجب عليها  
الفدية إلا في ستر الوجه ولو جزءاً منه بكل ما يعد ساتراً كما سبق في رأس

الرجل، ويجوز لها ستره لحاجة لكن مع الفدية . ويجب على الحرة أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به، وهذا محافظة على ستر الرأس لأنه عورة في الصلاة بخلاف الأمة فلا يجب عليها ذلك لأن رأسها ليس بعورة فيها . وإذا أرادت المرأة ستر وجهها عن الناس أو لحاجة أرخت عليه ما يستره كثوب متجف عنه بنحو خشبة بحيث لا يقع على البشرة : فإن وقع عليها فإن كان بفعلها أو استدامته لزمها فدية وإلا بأن سقط قهرا بغير اختيارها ورفعته حالا فلا فدية فإن تحققت الفتنة مع وجود الخشبة أيضا وجب الستر بالملاصق مع الفدية . ولا شيء عليها في لبس كل ما كانت تلبسه قبل الإحرام : كخاتم وحلي وخف وجورب في رجلها . أما لبس القفازين في كفيها أو في أحدهما فيحرم عليها كالرجل وتلزمهما الفدية وذلك للنهي عنه كما في الصحيحين ، ولا شيء عليها إذا سترت كفيها بكفيها أو لفّت خرقة بشد أو عقد على يديها ولو لغير حاجة إذ لا يشبه القفاز والرجل شدها بلا عقد . والقفازان تشية قفاز على وزن تفاح . والدم الواجب بتغطية الرأس أو الوجه أو لبس القفاز كما مر : هو دم تخيير وتقدير : ذبح أو صوم أو تصدق . وسيأتى تفصيل ذلك في الكلام على إزالة الشعر أو الظفر فراجع .

## التطيب

يحرم على المحرم ولو أخشم رجلا كان أو امرأة التطيب قصدا في ثوب أو بدن أو أكل أو شرب أو اكتحال أو إسعاط كلنشوق المطيب أو شم نحو الريحان الرطب إن ألصقها بأنفه أو فراش أو مكان حتى أسفل نعله إن علق به شيء من عين الطيب سواء كان التطيب في ظاهر البدن أم باطنه كأن أكل

ما ظهر فيه طعم الطيب المختلط به أو ريحه لالونه ، ويجب عليه الفدية في كل ما ذكر مع الإثم سواء كان الطيب قليلاً أو كثيراً<sup>(١)</sup> وسواء طيب عضواً كاملاً أو بعضه ، بشرط أن لا يكون ناسياً لإحرامه أو جاهلاً بتحريم الطيب أو مكرهاً عليه ، فإنه لا فدية على الناسى والجاهل والمكره ؛ والحناء ليس بطيب ولا فدية فيه . وإذا حصل الطيب في مطبوخ أو مشروب ، فإن لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة فلا فدية في أكله ، وإن بقيت رائحته وجبت الفدية بأكله لأنه يعد طيباً ، وإن بقي اللون وحده فالأصح لا فدية ، وإن بقي الطعم فقط فالأصح وجوب الفدية . ومن تطيب للإحرام ثم نوى النسيك لا يضره استدامة الطيب بعده ولا انتقاله من محل من بدنه أو ثوبه إلى محل آخر بواسطة العرق ؛ أما لو أخذه من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه لزمته الفدية . ولو تطيب عند إرادة الإحرام في إزاره أو ردائه ثم نوى النسيك فلا بأس ، لكن لو نزع ردائه أو إزاره المطيب ثم لبسه لزمته الفدية في الأصح . ولا يحرم استعمال ما يؤكل ولو للتداوى وإن كان له رائحة طيبة ، ولا فدية فيه : كالتفاح والأترج والقرنفل والمصطكى وسائر الأباذير الطيبة ولو احتاج المحرم إلى التداوى بطيب تداوى به واقتدى ، ولا فدية على المتطيب الناسى للإحرام ولا المكره ، ولا على الجاهل بالتحريم أو بكون الممسوس طيباً ، أو علم وظنه يابساً لا يعلق فعلق ، فإن علم بالتحريم بعدمسه جاهلاً به وآخر

(١) يحرم استعمال الطيب على الرجل والمرأة في جميع الحالات المذكورة باتفاق الأئمة الأربعة ، وتجب الفدية بذلك ولو أراه سريماً . ويكره لمحرّم أن يشم الطيب ( الروائح العطرية ) أو يحمله . باتفاق أما مسكت ممكن فيه رائحة عطرية فإنه مكروه عند المالكية والحنفية ، سواء قصد شمه أم لا . أما الشافعية والحنابلة فقالوا : إذا قصد شم الصب كما إذا وضع وردة على أنفه بقصد شمه حرم عليه ذلك سواء كان معه أو مكث بمكانه . أما إذا لم يقصد شمه فلا حرم عليه . ولا يحرم استعمال ما لا يظهر فيه قصد الرائحة كالتفاح والسفرجل والأترج والدارصيني والقرنفل وسائر الأباذير الطيبة والشيح عند الأئمة الأربعة ، ولا فدية في ذلك . ونجب كفارة الطيب عند الثلاثة بمجرد استعماله ولو بأقل عضو . وقال أبو حنيفة إن طيب بدنه أو عضواً كاملاً كالرأس أو ربعه أو مواضع لو جمعت قبلغ عضواً فعليه دم .

إزالته مع إمكانها أثم وفدى ، وكذا حكم الناسى إذا تذكر والمكره إذ خلى ،  
أما الجاهل بوجوب الفدية في التطيب فعليه الفدية لأنه إذا علم التحريم فحقه  
الامتناع . ولو علم تحريم الطيب وجهل كون المستعمل طيبا فلا إثم ولا فدية  
على الأصح .

ولو شم الورد وجبت عليه الفدية ، أما إن شم ماء الورد من غير إلصاق  
بيده أو ثوبه فلا فدية ، ولا يضر حمل قارورة الطيب إن كانت مسدودة الرأس  
وإن وجد ريحه ، ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبراً في طرف إزاره لزمته الفدية .  
ولو ربط العود أو أكله فلا فدية عليه لأنه لا يعدّ تطيباً إلا بالتبخر به بخلاف  
المسك ، أما لو أحرقه في محجرة وتبخر به محتويا بأن جعلها تحته أو ألقى عليه إزاره  
أو رداءه وتلقى به دخانه لزمته الفدية ، ولو طرح العود في محجرة أمامه من غير  
احتواء ولم يجعله تحته ولا ألقى عليها رداءه أو إزاره لم تلزمه الفدية لأنه لا يعدّ  
تطيباً . ويجوز أن يجلس في حانوت عطار أو في محل يبخر ؛ ولو جلس على فراش  
مطيب أو أرض مطيبة أو نام عليهما مفضيا بيده أو ملبوسه إليهما أثم ولزمته  
الفدية ، فإن وضع عليهما حائلاً يمنع أن يعلق به شيء من الطيب فلا فدية ،  
والحائل إن كان لا يمنع الرائحة كره . وإن مس طيباً فلم يعلق به شيء من عينه  
لكن عبت به الرائحة فلا فدية على الأصح .

ومتى ألصق طيباً بيده أو ثوبه على الوجه المعتاد أثم ولزمته الفدية  
ووجبت عليه المبادرة إلى إزالته ، فإن أخر عصى بالتأخير عصياناً آخر ولا تتكرر  
به الفدية ؛ وإزالته تكون بنفسه إن كان يابساً ، فإن كان رطباً فيغسله أو يعالجه بما  
يقطع ريحه ، والأولى أن يأمر غيره بإزالته ، ومتى لصق به الطيب على وجه



لا يحرم ولا يوجب الفدية، بأن كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو ألقته الريح عليه لزمته المبادرة إلى إزالته ، فإن أخر مع الإمكان عصى ولزمته الفدية . والمحرم إذا طيبه غيره فالفدية على الفاعل حيث لا اختيار للمفعول به نظير ما يأتي في المحلوق .

ويحرم تطيب الميت المحرم بكافور أو غيره سواء في بدنة أو كفنه أو ماء غسله ، ولا فدية على فاعله على المعتمد ، وهذا إذا مات قبل التحلل الأول، فإن مات بعده لا يحرم تطيبه .

والدم الواجب بالتطيب هو دم تحخير وتقدير : ذبح أو صوم أو تصدق ، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على إزالة الشعر والظفر .

### إزالة الشعر والظفر

يحرم على الرجل والمرأة المحرمين إزالة الشعر ولو شعرة واحدة أو بعضها من سائر الجسد بأي طريقة كانت ، سواء بخلق أو تنف أو قص أو إحراق أو بدواء مزيل<sup>(١)</sup> ، أما لو كشط المحرم جلدة رأسه مثلاً فلا فدية لأن الشعر تابع وكذا لا فدية في إزالة الشعر النابت في عينه إذا تأذى به ولا في إزالة ما قد ينطويها

---

(١) يحرم بالإجماع إغيار غير عذر على الرجل أو المرأة بزيادة الشعر بخلق أو تنف أو غير ذلك سواء فيه شعر الرأس أو غيره من شعور البدن ، وتجيب عليه الفدية سواء كان عامداً أو ناسياً عالماً أو جاهلاً، وسواء كان يسيراً أو كثيراً عند الأئمة الأربعة ، فاليسير عند الشافعي واحد شعرة أو شعرتان وفي كل شعرة مد ، والكثير عندهما ثلاث شعرات فأكثر ولا ، وفيها شاة إن اتحد المجلس .  
واليسير عند مالك من واحدة إلى ما دون الاثنتي عشر شعرة وفيها حفنة من بر أو شعير إن كان في مجلس واحد ، والكثير عنده اثنتا عشرة فأكثر وفيها دم إن اتحد المجلس .  
واليسير عند أبي حنيفة من شعرة إلى ثلاث شعرات ونسكلى شعرة كنف طعام اتحد المجلس أو تعدد ، وما زاد على الثلاث ففيه نصف صاع إن اتحد المجلس ، وإذا بلغ عضواً كاملاً ففيه دم .

من شعر رأسه وحاجبيه بأن طال بحيث ستر بصره ، قال في حاشية التحرير :  
وخرج بالعين الأنف فانه إذا تأذى بما نبت فيه من الشعر أذى شاقا وأزاله وجبت  
الفدية لأنه لا ضرر فيه ، بخلاف ما نبت في العين اه .

ويجب في إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها مدّ من الطعام وفي الشعرتين  
أو بعضهما مدان ، وفي ثلاث شعرات فأكثر شاة ولو من ثلاثة مواضع من بدنه  
إن اتحد الزمان والمكان عرفا ولومع الجهل والنسيان إذا كان مميزا ، وسيأتى تفصيل  
ذلك ، ولو أخذ من شعرة واحدة شيئا ثم شيئا ثم شيئا ، فإن تقطع الزمان فثلاثة  
أمداد ، وإن تواصل فكالشعرة الواحدة ، وإن شق الشعرة نصفين فلا شيء عليه .  
ولو خلق شعر رأسه مع شعر بدنه ولأه لزمته فدية واحدة لأنه يعد فعلا واحدا ،  
ومثله ما إذا أزال شعرة من لحيته وشعرة من رأسه وشعرة من باقى بدنه فى مكان  
واحد لزمته فدية واحدة .

وترجيل الشعر: أى تسريحه من غير دهن مكروه إن لم يؤد إلى تنف شيء  
من الشعر فإن أدى إلى تنفه حرم ، فإن مشط فتف لزمته الفدية وكذا حك الشعر  
بالظفر ومثله حك نحو يد أو رجل على قتب أو بردعة أو غيرها . ولو سقط شعر  
وشك هل كان زائلا أم انتف بحكه فلا فدية على الأصح .

ولو زال شيء من شعر ساق الراكب أو نغذه بواسطة الحك بالرجل  
الناشيء عن ضرورة الركوب غالبا فالظاهر عدم وجوب الفدية فلم يزل الناس  
سلفا وخلفا واقعين فى ذلك ولم يعلم من أحد إيجاب الفدية فى ذلك .

وقال ابن حجر : تجب فى ذلك الفدية لإمكان الاحتراز عنه وللمعذور  
بأن آذاه الشعر إيذاء لا يحتمل عادة لنحو قبل فيه أو مرض أو حر

أو وسخ أن يخلق أو يزيل ما يحتاج لأزالته من رأسه وغيره ويفدى، وله الفصد والاحتجام ما لم يقطع بهما شعرا، وإذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات في غير صنع آدمى فلا فدية بلا خلاف، ولو طارت نار إلى شعره فأحرقتة وأطاق الدفع لزمته الفدية وإلا فلا .

ويجوز للمحرم حلق شعر الحلال ولا فدية في ذلك، ويحرم على الحلال حلق شعر المحرم، فإن حلق حلال أو محرم شعر محرم آخر أثم، فإن كان حلق بإذنه فالفدية على المخلوق، وإن حلق بغير إذنه بأن كان نائما أو مكرها أو مغمى عليه فالأصح أن الفدية على الخالق، وقيل على المخلوق فعلى الأصح لو امتنع الخالق من إخراجها فللمخلوق مطالبة بإخراجها على الأصح، ولو أخرجها المخلوق عن الخالق بإذنه جاز وبغير إذنه لا يجوز على الأصح، أولو أمر حلال حلالا بخلق شعر محرم نائم فالفدية على الأمر إن لم يعرف الخالق الحال، فإن عرف فعليه على الأصح . وإذا حلق إنسان رأس محرم وهو مستيقظ عاقل غير مكره لكنه ساكت فالفدية على المخلوق في الأصح .

ويحرم حلق رأس الميت المحرم وإن دخل وقت تحلله، فإن لم يدخل وجبت الفدية على الخالق ما لم يكن قد لبده في حياته بنحو صمغ ولم يمكن غسله إلا بحلقه فيجب ولا فدية .

ولا فدية على نائم ومغمى عليه وصبي غير مميز ومجنون وسكران لم يتعد بسكره، بخلاف النائم لإحرامه والجاهل بالحرمة فعليهما الفدية .

وحكم تقليم الأظفار حكم إزالة الشعر سواء كان من يد أو رجل بأي طريقة كانت إزالتها ولو كان ظفرا واحدا أو بعضه فيحرم قلمه وكسره وقطع جزء منه

فإن فعل شيئاً من ذلك عصى ولزمته الفدية<sup>(١)</sup> .

ولو انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله إزالة المنكسر فقط ولا يقطع منه شيئاً من الصحيح ولا شيء عليه في ذلك، أما لو أزال ظفره الذي لم يتأذى به لتوقف مداواة ماتحته على إزالته فعليه الفدية، ولو قطعت أصبعه بظفره لأفدية فيه لأن الظفر تابع .

والفدية في إزالة الظفر الواحد أو بعض مدّ من الطعام، وفي إزالة الظفرين أو بعضهما مدان، وفي إزالة ثلاثة أظفار أو بعض كل منها الدم إن كانت الإزالة في زمن واحد وفي مكان واحد، فإن عجز عن إخراج المدصام يوماً أو المدين صام يومين لكن المعتمد إن عجز عن المد أو المدين استقر ذلك في ذمته. وفدية إزالة الشعر كفدية إزالة الظفر .

ومن أزال أظفار يديه ورجليه ولأى لزمته فدية واحدة، ولا فدية على نائم ومنغمی عليه ومجنون وصبي غير مميز وسكران لم يتعدّ بسكره، بخلاف الناسي لإحرامه والجاهل بالحرمة فعليه الفدية، وسيأتى بعض مسائل في الشعر والظفر عند الكلام على تكرار الفدية إن شاء الله تعالى . والدم الواجب بسبب إزالة الشعر أو الظفر هو دم تخيير وتقدير: ذبح شاة أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة أو صوم ثلاثة أيام حيث شاء ولو متفرقة، أو التصدق بثلاثة آصع

(١) يحرم على الرجل والمرأة قلم الأظفار لغير عذر، سواء كان عامداً أو ناسياً أو جاهلاً عند الأئمة الأربعة؛ فإن تأذى بطول ظفره أو أراد مداواة جرح تحته جاز له القلم عند الأربعة، سواء كان ظفراً واحداً أو أكثر ولا إثم، وتجب عليه الفدية عند مالك . وعند الشافعي وأحمد إن كان القلم لظفر واحد فعليه مد أو ظفرين فدان أو ثلاث فعليه الفدية ولا إثم عليه . وعند أبي حنيفة عليه لكل ظفر صدقة إل أن يبلغ خمسة من عضو واحد فعليه دم، وإذا قص أظفار يديه ورجليه في مجلس واحد متواليًا وجب عليه دم . وإن انكسر بعض ظفره وتأذى به قطع المنكسر ولا إثم ولا فدية عند الأربعة .

على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع مما يجزى في الفطرة من غالب قوت مكة حال الإخراج ، فلا يجوز نقص المسكين عنه ، وليس في الكفارات ما يزداد المسكين فيه على مد إلا هذه ، ولو أن ثلاثة محرمين حلقوا معا رأس محرم أو بعضها بحيث تكمل الفدية فأخرج واحد ثلث شاة وآخر صاعا وصام الثالث يوما جاز .

### دهن الرأس واللحية

لا يجوز دهن شعر الرأس أو اللحية وما ألحق بهما من رجل أو امرأة سواء كان الدهن مطيباً أو غير مطيب وتجب فيه الفدية مع العلم والتعمد ولو كان التدهين لشعرة واحدة أو بعضها إذ لا فرق بين قليل الشعر وكثيره ؛ والذي يلحق بشعر اللحية الشارب والعنققة والعار والخابب والأهداب والشعر النابت على الأنف أو فيه ففي دهنها الفدية والحرمة<sup>(١)</sup> .

أما الدهن الذي ليس بطيب كالزيت والسمن والشحم والزبد وشمع مذاب فلا فدية في دهن سائر الجسد بها غير الرأس واللحية وما ألحق بهما ففي دهنها بنحو الزيت الفدية والإثم ولو كان الشعر محلوفاً ، ويحرم أكل دهن يعلم أنه يلوث شاربه إن لم تشتد حاجة إليه وإلا جاز ووجب فيه الفدية ، ولو دهن الأمر الذي لم يبلغ

---

(١) (المالكية) قالوا : يحرم دهن الشعر والجسد أو بعضه بنى دهن كان أو كان خالياً من الطيب . فإن فعل ذلك فعليه الفدية ، إلا إذا ادهن بما لا طيب فيه لمرض به فلا فدية عليه .

(والحنابلة) قالوا : ما له رائحة طيبة يحرم على المحرم الأدهن به في سائر بدنه أو أى جزءه ، أما ما ليس كذلك كالزيت فلا يحرم الأدهن به وأوفى شعر الرأس والوجه .

(والحنفية) قالوا : لا حرمة ولا فدية إلا في زيت الزيتون والشحج وعذريت السمسم ، وأما الشحم ونحوه مما ليس طيباً بنفسه وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه فإنه يجوز لمحرّم استعماله في الأدهن ونحوه ، ولا شيء في استعماله .

أوان نبات لحيته ذقنه لأفدية عليه ، أما لودهن الأمر الذي بلغ أوان نبات لحيته ولو يتح ذقنه فميسه أفدية كالأفدية .

ولو دهن الأقرع أو الأصنع رأسه لأفدية على أحدهما ، والأقرع هو الذي لا ينبت شعر في رأسه . والأصنع هو الذي ليس له شعر في مقدم رأسه ولو كان في رأسه شجرة فجعل يدهن في بطنها فلا فدية عليه .

والدم الواجب بالدهن هو دم تخيير وتقدير : ذبح أو صوم أو تصدق وقد سبق تفصيل ذلك في الكلام على إزالة الشعر والظفر فراجعه .

### الصيد

يحرم على المحرم الذكور والأنثى المميزين وعلى السكران التعدي بسكره والناسي لإحرامه والجاهل بالتحريم التعرض لصيد كل حيوان برى مأكول أو ما في أصله مأكول من وحش وطير كما يحرم على الحلال والمحرم التعرض لصيد الحرم وشجره <sup>(١)</sup> .

(١) قال في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ما نصه :

يحرم التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح أو الإشارة إليه إن كان مرثياً ، أو الدلالة عليه إن كان غير مرثى ، أو نحو ذلك كإفساد بيضة - وإنما يحرم التعرض له إذا كان وحشياً مأكولاً ، أما إذا كان غير مأكول فيجوز التعرض له عند الشافعية والحنابلة . أما الحنفية والمالكية فقالوا : يحرم التعرض لصيد البر الوحش مطلقاً سواء كان مأكولاً أو غير مأكول ؛ وأما صيد البحر فهو حلال قال الله تعالى « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » . والبرى هو ما يكون تولده وتناسله في البر وإن كان يعيش في الماء . والبحرى بخلافه عند الأئمة الثلاثة . وخالف الشافعية فقالوا : البرى ما يعيش في البر فقط ، ويعيش فيه وفي البحر كالسلفاة البحرية ، والبحرى ما لا يعيش إلا في البحر . انتهى من كتاب الفقه على المذاهب الأربعة .

ولو ذبح المحرم صيداً صار ميتة يحرم أكله عليه وعلى كل أحد سواء كان في الحرم أو في غيره ، وكذلك لو ذبح الحلال صيداً في الحرم فإنه يكون ميتة عند الأئمة الأربعة . ويحرم على المحرم أكل صيد صاده حلال من حل له بإذنه عند الأربعة ، أو بغير إذنه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أكله . ولو اضطر المحرم إلى ذبح صيد لشدة الجوع جاز أكله وعليه الجزاء عند الأربعة ، ولو صال على محرم في الحل أو في الحرم صيد فقتله دفاعاً عن نفسه فلا ضمان عليه عند الأربعة ، ويجوز في الإحرام والحرم ذبح الإبل والبقر والغنم والدجاج عند الأربعة ، ولا يجوز صيد الحمام عند الأربعة وفيه الجزاء ، ولا شيء في قتل الغراب والحدأة والحية والعقرب والكلب العقور والذئب عند الأربعة .

فخرج بالما كول غيره ، وخرج بالبرى البحرى فصيد . قال للمحرم وغيره ، والمراد بالبحر الماء سواء كان في نهر أو بئر أو غيرها فيحرم جميع أنواع الصيد البرى صغيره وكبيره وحشه وطييره وسواء المستأنس منه وغيره والمملوك وغيره ، فلو تو حش حيوان إنسى كشاة وبعير ودجاجة ونحوها لم يحرم ولا جزاء فيه بلا خلاف لأنه ليس بصيد . والتعرض يكون بنحو تنقيره وإزعاجه من مكانه وقتله وأخذ لبنه وشعره ووبره وريشه وفراخه وبيضه غير المذر ولو باحتضانه تحت نحو دجاجة ما لم يخرج الفرخ منه ويمتنع بطيرانه أو سعيه ممن يعدو عليه إلا يبيض النعام ولو المذر أى الفاسد فيضمنه وإن ضمن فرخه أيضا لأن لقشر بيض النعام قيمته وينتفع به قيل يخلط بالكحل وغيره من الأدوية ، وكذلك الإعانة عليه كدفع آلة صيده لصائد ونصب شبكة والدلالة على موضعه ووضع اليد عليه بحيث يكون تحت تصرفه ولو شراء أو هبة أو إجارة أو إعارة ونحوها من كل سبب اختياري ؛ بخلاف الإرث فيجب على مالكة إرساله إذا أحرم لزوال ملكه عنه بالإحرام على الأصح ولا يعود له بالتحلل من النسك إلا بملك جديد ، ومن أخذه بعد إرساله ملكه ، ولا يجب تقديم الإرسال على الإحرام بلا خلاف .

ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يديه عنه فقط . قال ابن حجر في حاشيته على الإيضاح : قال الزركشى ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم النفقة الزائدة بالسفر ؟ فيه احتمال انتهى قال ابن حجر : وقضية تعاملهم وجوب النفقة والفدية بأنه المورط له في ذلك ترجيح هذا الاحتمال وهو قريب اهـ من الحاشية المذكورة . ويحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته وهديته والوصية له به . فإن اشتراه أو قبل هبة أو الهدية أو الوصية فالأصح أنه لا يملكه . فإن هلك في يد المحرم أو أشتته قبل

إرساله ورده إلى مالكه لزمه الجزاء لحق الله تعالى يدفع إلى المساكين ، ويلزمه لمالكه قيمته إن كان قبضه بالشراء ، لأن المقبوض بالشراء الفاسد مضمون ، وإن كان قبضه بالهبة ونحوها لزمه الجزاء لحق الله تعالى ، ولا يسقط عنه الجزاء لحق الله تعالى إلا بإرساله . ولا تسقط عنه القيمة التي هي حق الأدعي إلا برده إلى مالكه . وإذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فإنه يرثه في الأصح ، فإذا ورثه لزمه إرساله . فإن باعه صح بيعه ولا يسقط عنه ضمان الجزاء حتى لو مات في يد المشتري وجب الجزاء على البائع ، وإنما يسقط عنه إذا أرسله المشتري هذا هو الصحيح المشهور . قال المحاملي إذا قلنا إنه يملكه بالإرث كان ملكا له يملك التصرف فيه كيف شاء إلا القتل والإتلاف اهـ .

ومتى أمر بإرسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان وصار الصيد مباحا ، فمن أخذه من الناس بعد ذلك وهو حلال ملكه وكذا لو أخذه المحرم بعد تحلله ملكه كغيره من الناس وكغيره من الصيود ، فإن لم يرسله حتى مات ضمنه بالجزاء ، وإن لم يرسله حتى تحلل فالأصح أنه لا يعود إلى ملكه ويلزمه إرساله لأن يده متعديّة فوجب أن يزيلها . ولو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى والقيمة للمعير ، وتحرم إعاره الصيد للمحرم . وأما إذا أودع الصيد عند المحرم فالأصح أنه يكون مضمونا عليه بالجزاء ، فلو تلف في يده لزمه الجزاء ولا تلزمه القيمة للمالك إلا أن يفرض لأن الوديعة لا تضمن إلا بالتفريط .

### جزاء الصيد

الإبل والبقر والخيل والغنم وغيرها من الحيوان الإنسي ليس بصيد ولا يحرم بالإجماع . وجزاء الصيد واجب حتى على الناسي لإحرامه والجاهل بتحريمه . والصيد نوعان : النوع الأول صيد بحر يحل للمحرم كغيره اصطياده ولو كان



البحر في الحرم ، لقوله تعالى « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » والمراد بالبحر الماء سواء كان في نهر أو بئر أو بركة أو ميضأة أو غير ذلك ، وصيد البحر هو ما لا يعيش إلا في البحر ، وإذا خرج منه كان عيشه عيش مذبوح ، والبرى هو ما لا يعيش إلا في البر ، فأما ما يعيش في البر والبحر كالأوز فحرام صيده كالبرى للاحتياط ، أما البط فلا جزاء فيه لأنه ليس بصيد وهو نوع من الأوز أصغر منه ولا يطير أصلا ، بخلاف الأوز فإنه يطير طيرانا خفيفا .

وأما الطيور المائية التي تغوص في الماء وتخرج منه فبرية محرمة على المحرم فإذا قتلها لزمه الجزاء ، وأما الجراد فبرى على المشهور يجب فيه الجزاء على المحرم ، وهو كما روى الشافعى بإسناده الصحيح أو الحسن والبيهقى عن عبد الله بن أبي عمار أنه قال « أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلى فمرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين قتلهما ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر رضى الله عنه قال ما جعلت على نفسك يا كعب ؟ قال درهمين قال : نخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك » وإسناده الشافعى والبيهقى الصحيح عن القاسم بن محمد « قال كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام ولتأخذن بقبضة من جرادات ولكن ولو » قال الشافعى : قوله ولتأخذن بقبضة من جرادات أى إنما فيها القيمة ، وقوله ولو يقول يحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك اه من المجموع . ويجب في الدبا قيمته وهى أقل

من قيمة الجراد، والدبا: صغار الجراد، فإذا وجبت القيمة في الجراد والبيض واللبن فهو مخير بين إخراج الطعام وبين أن يصوم عن كل مد يوما مدّ، فإن انكسر وجب صيام يوم. وذكر النووي في المجموع ما نصه قال أصحابنا: وما نقل عن الصحابة من تقدير الجزاء في الجراد فهو محمول على أن ذلك قيمته في ذلك الوقت اهـ.

(والنوع الثاني) صيد بر وهو أربعة أنواع: (الأول) يحل للمحرم قتله ويضمنه وهو ما يراد قتله لضرورة جوع (الثاني) يحل قتله بلا ضمان وهو ذوسم ومنه العناكب جمع عنكبوت وإن كان نسجها طاهرا، وحدأة بوزن عنبة، وغراب لا يؤكل، أما الماء كول كغراب الزرع فيحرم قتله ويضمن بقيمته لأنه ليس مثليا، والكلب العقور والخنزير، وكل سبع عاد؛ وصيد صائل، أو مانع من الطريق كجراد عم المسالك (الثالث) لا يحل قتله ولا يضمن به وهو ما لا يؤكل ولا هو مما مرّ من ذى سم وما عطف عليه، وأما ما تولد من مأكول وحشى وغير مأكول فيحرم قتله ويضمن احتياطا.

وأما النحل والنمل السليمانى والوطواط فإنه يحرم قتله ويضمن أيضا فيقدر ذلك مأكولا ويقوم (الرابع) لا يحل قتله وهو مأكول وحشى برى أو كان فى أحد أصوله وحشى فيضمنه قاتله محرما كان أو فى الحرم بمثله خلقة تقريبا إن كان له مثل وإلا فيضمن بقيمته على التخيير فيهما أى فيما له مثل وما لا مثل له؛ فأما ما كان له مثل فهو مخير إن شاء أخرج المثل وإن شاء قومه دراهم واشترى به طعاما وتصدق به وإن شاء صام عن كل مدّ يوما، وإن كان مما لا مثل له فهو مخير إن شاء أخرج بالقيمة طعاما، وإن شاء صام عن كل مدّ يوما، فإن انكسر مد.

في الصورتين صام يوما ، والاعتبار في المثل والطعام المخرج عنه وعن المتقوم بقيمة مكة: أى كل الحرم دون محل الإتلاف يوم الإخراج ، وفي غير المثل بقيمته في محل الإتلاف في يومه دون يوم الإخراج ؛ والمراد بالطعام ما يجزى في الفطرة ويكون التصديق على مساكين الحرم وفقرائه . ولا يجوز له التصديق بالدرهم . والصوم يجزى في أى مكان كان . وكيفيته إما بأن يفرق لحمه عليهم وإما بأن يسلم بجملة إليهم مذبوحا ولا يجوز أن يدفعه إليهم حيا ؛ فدم الصيد دم تخيير وتعديل ، ومعنى التخيير أنه تخيير بين الذبح والتقويم والصوم ؛ ومعنى التعديل أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاما .

فعلم مما ذكر أنه في المثل تخيير بين ثلاثة أشياء الحيوان والطعام والصيام ، وفي غير المثل تخيير بين الطعام والصيام والصوم الواجب بالصيد يجوز متفرقا ومتتابعا .

واعلم أنه لا ضمان في الصيد على غير المميز إذ لا شعور له من مجنون ومعنى عليه ونائم وطفل لا يميز ومن القلب على فرخ أو بيض وضعه الصيد على فراشه جاهلا به فأتلفه ، نعم إن علم به قبل النوم ثم انقلب عليه بعده ضمنه إن سهل عليه تنجيته وإلا فهو معذور . ولو صال على المحرم صيد في الحل أو في الحرم فقتله دفعا عن نفسه أو عضوه أو ماله جاز ولا ضمان عليه ؛ ولو ركب إنسان صيدا وصال على محرم ولم يمكن دفعه إلا بقتل الصيد فقتله وجب الجزاء على الأصح والصائد المميز يضمن سواء كان عامدا أو جاهلا بالحرمة وإن عذر بقرب إسلام أو نحوه أو ناسيا للأحرام أو كونه في الحرم ، لكن يأثم العامدون الناسي والجاهل ، فيجب في النعامة بدنة والتاء فيهما للوحدة لا للتأنيث ؛ وفي حمار وحش وبقرة

ووعل بقره والوعل بكسر العين . هو الأروى أى التيس الجبلى : وقيل الكبير فى السن من الغزلان .

وفى ضبع كبش من الضأن ، وفى ظبي تيس . وفى غزال معز صغير ، وفى ظبية عنز وهى أنثى المعز التى تم لها سنة . والغزال ولد الظبية إلى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظبى أو ظبية ، وفى أرنب عناق بفتح العين وهى أنثى المعز إذا قويت مالم تبلغ سنة بأن جاوزت أربعة أشهر ، وفى ثعلب شاة والثعلب عندنا صيد يؤكل . وفى أم حبين جلان بضم الحاء وتشديد اللام وهو الحمل بفتحتين وهو الخروف وأم حبين بضم الحاء وفتح الباء المخففة دابة على صورة الحرباء عظيمة النظر وفى حل أكلها خلاف الأصح أنها حلال ، وفى ضب جدى بفتح الجيم وكسرها لغة رديئة وهو الذكر من أولاد المعز وقيده بعضهم بكونه فى السنة الأولى قاله فى المصباح المنير ، وفى اليربوع جفرة وهى أنثى المعز تفصل عن أمها فتأخذ فى الرعى وذلك بعد أربعة أشهر ؛ والمراد بالجفرة هنا مادون العناق فإن الأرنب خير من اليربوع . قال فى المصباح : اليربوع دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة والجمع يرايع والعامية تقول جربوع بالجيم ويطلق على الذكر والأنثى اه وكاليربوع الوبر باسكان الباء دويبة أصغر من السنور كجلاء اللون لاذنب لها فيها أيضا جفرة ، ويضمن الجزء بجزء المثل فاذا جرح ظبيا فنقص نصف قيمته ضمن نصف شاة فيخرجها أو يخرج طعاما بقيمته أو يصوم بعدد أمداده ، فإن برى من جرحه ولم يبق به نقص ولا أثر أوجب القاضى فيه شيئا باجتهاده كما فى جرح آدمى وتنف ريشه كالجرح .

(وأما الطيور) فالحمام وكل ما عب أى شرب الماء بلا مص كاليمام والقمرى والفاخته والدبسى بالضم ضرب من الفواخت والنقطة وكل ذى طوق يجب فيه

شاة من ضأن أو معز ، ويجب فيما هو أكبر من نحو الحمام أو مثله قيمته على المعتمد إذ لا مثل له كدراج بضم الدال وتشديد الراء وهو طائر باطن جناحيه أسود وظاهرهما أغبر على خلقة القطا إلا أن الدراج ألطف منه أى أقل منه فى الجثة ودجاج حبشى وهو وحشى يمتنع بالطيران وإن كانت ربما ألفت البيوت قال القاضى ويسمى بالعراق دجاجة سنديّة ؛ وكروان وهو طائر يشبه البط لا ينام الليل ، وكذلك ما كان أصغر من نحو الحمام كزرزور بضم الزاى وبلبل بضم الباءين وضعوة وجراد وقبرة بضم الباء ، وكذا لبن الصيد وبعض أجزائه كشعره وريشه المتصل ويبيضه غير المذر والمذر من بيض النعام لأن قشرها متقوم ينتفع به والمذر الفاسد كل هذا فيه القيمة أيضا . واختلفوا فى بيض الحمام فقال على وعطاء فى كل بيضتين درهم ، وقال الزهرى والشافعى وأصحاب الرأى وأبو ثور فيه قيمته لأنه جزء من الصيد لا مثل له من النعم فوجب قيمته كسائر المتلفات التى لا مثل لها . وأما جزاء الجراد فقد سبق ذكره قريبا فى أول الباب ، وإذا كسر المحرم بيض صيد أو قلاه حرم عليه أكله بلا خلاف . وفى تحريمه على الحلال طريقتان : أحدهما فيه قولان كالحم الصيد . والطريق الثانى لا يحرم على الحلال قولا واحدا وهذا الطريق أصح وقد ذكر تفصيل ذلك النووى فى المجموع . وكل طائر وصيد حرم على المحرم يحرم عليه بيضه ، فإن أتلفه ضمنه بقيمته .

وما عدا ذلك مما لا تنقل فيه وله مثل يحكم بمثله عدلان فطنان فقيهان بهذا الباب فإن لم يكن له مثل كجراد وعصافير حكم بقيمته عدلان ، ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم بالمثل فى الأولى لأن معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ونخير فى الثانية كما فى اختلاف المفتين . والحاصل أن الصيد أربعة أقسام ماله مثل ، ومالا مثل له ، وكل منهما قسمان ما فيه نقل عن النبى صلى الله

عليه وسلم أو عن السلف وما لا نقل فيه ؛ فما فيه نقل يتبع سواء كان له مثل أم لا :  
وما لا نقل فيه إن كان له مثل حكم به عدلان ، وإن لم يكن له مثل حكم  
بقيمته عدلان .

وتعتبر في جزاء الصيد الماثلة ، فلا يجزى عن البدنة بقرة ولا سبع شياه أو  
أكثر بل يجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الصحيح صحيح وفي  
المريض مريض وفي السليم سليم وفي المعيب معيب بجنس ذلك العيب ، فإن اختلف  
كالعور والجرب فلا ؛ ولو فدى الرديء بالجد كان أفضل ، وإن فدى أعور  
أحد العينين بأعور الأخرى جاز على الأصح ، وكذا لو فدى الذكر بالأنثى جاز  
على الأصح وعكسه كذلك لكن الأفضل فداء الذكر بثله والأنثى بمثلها .  
ويجزى فداء الصغير بالكبير .

ثم ضمان الصيد إما بسبب مباشرة أو وضع يد أو تسبب ( فالأول ) كالقتل  
ونحوه فيضمن المحرم ومن بالحرم الصيد الذي قتله أو أزمه ، ولو قتل محرم ومحلون  
صيدا ضمن قسطه باعتبار الرؤوس ، ولو جرح صيدا فغاب فوجده ميتا وشك  
أمات بجرجه أم بمحادث لم يجب عليه غير الأرش لأن الأصل براءة ذمته عما زاد ، فإن  
علم أنه مات بجراحته أو وقع بسببه في ماء أو من جبل ونحو ذلك لزمه جزاء  
كامل ، أما إذا جرحه وغاب ولم يتبين حاله فلم يعلم أمات أم لا فإنه يلزمه أرش  
الجراحة والاحتياط إخراج جزاء كامل لاحتمال موته بسببه . ولو عم الجراد  
المسالك ولم يجد بدا من وطئه فوطئه فلا ضمان عليه على الأصح سواء في هذا جزاء  
الحرم والإحرام ( والثاني ) وهو وضع اليد فيحرم على المحرم وضع يده على الصيد  
ولا يملكه بذلك ويضمنه إن تلف ، فلو كان المحرم راكب دابة فتلف صيد  
برفسها أو عضها أو بالت في الطريق فزلق به صيد فهلك لزمه ضمان ، بخلاف ما إذا

انفلتت الدابة فأتلقت صيدا فلا شيء عليه : وفي المجموع قال الدارمي ولو كان مع الدابة ثلاثة : سائق وقائد وراكب فأتلقت صيدا فوجهان : أحدهما يجب الجزاء على الثلاثة . والثاني على الراكب وحده اهـ .

ولو خلص المحرم صيدا من فم سبع أو هرة ونحوهما أو أخذه ليداويه ويتعهده فهلك في يده بلا تقريظ فلا ضمان على الأصح لأنه قصد الإصلاح .

(والثالث) وهو التسبب بأي طريق كان ، فلو نصب الحلال في الحرم شبكة أو فخا أو حباله ونحو ذلك أو نصبها المحرم حيث كان فتعقل بها صيد وهلك لزمه ضمانه سواء نصبها في ملكه أو موات أو غيرهما ، فأما إذا نصبها وهو حلال ثم أحرم فوقع بها صيد فلا يضمنه بلا خلاف . ويكره للمحرم استصحاب البازي وكل صائد من كلب وغيره ، فإذا أرسله المحرم على الصيد أو حلّ رباطه وهناك صيد ولم يرسله فأتلفه ضمنه لأنه متسبب ، ولو كان هناك صيد وانحلّ رباط الكلب لتقصير المحرم ضمنه أيضا ، ولو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب أو حلّ رباطه فظهر صيد ضمنه أيضا على الأصح لأنه منسوب إليه . قال الماوردي : لو أرسل كلبا غير معلم على صيد فقتله لا ضمان عليه لأن غير المعلم لا ينسب فعله إلى المرسل بل إلى اختياره ولهذا لا يؤكل ما اصطاده بعد الإرسال كما لا يؤكل ما صاده المسترسل بنفسه . قال النووي في المجموع : وهذا الذي قاله الماوردي في غير المعلم فيه نظر ، وينبغي أن يضمن بإرساله لأنه سبب ، والله تعالى أعلم .

ولو صاح المحرم على صيد فمات بسبب صياحه ، أو صاح حلال على صيد في الحرم فمات به ، فالظاهر أنه يضمنه لأنه بسببه ، وإذا نقر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعشار أو أخذه في مغارة سبع أو انصدم بشجرة أو جبل أو غير ذلك

لزمه الضمان سواء فسد تنفيره أم لا ، ولا يزال المنفّر في عهدة ضمان التنفير حتى يعود الطير إلى عادته في السكون ، فإن عاد ثم هلك بعد ذلك فلا ضمان بلا خلاف . ولو هلك في حال هربه ونفاره قبل سكونه بأقفة سماوية فالأصح لا ضمان لأنه لم يتلف في يده ولا بسببه ، وإن رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب صيدا آخر فقتلتهما لزمه جزاؤهما لأن أحدهما عمد والآخر خطأ ، أو بسببه وكل ذلك مضمن ، ولو أصاب صيدا فوقع الصيد على صيد آخر أو على فراخه وبيضه ضمن ذلك كله لأنه بسببه ، وإذا دل المحرم حلالا على صيد فقتله فإن كان الصيد في يد المحرم لزمه الجزاء لأنه ترك حفظه وهو واجب عليه ، وإن لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما لكن يأثم المحرم بدلالته ، وإن دل المحرم محرما فقتله أو دل الحلال حلالا أو محرما على صيد في الحرم فقتله فلا جزاء على الدال ويجب على القاتل ، ولو أعان المحرم حلالا أو محرما في قتل صيد بإعارة آله أو أمره بإتلافه أو نحو ذلك فأتلفه فلا ضمان على المعين لكن يأثم سواء كان في الحل أو في الحرم ، وما صاده المحرم أو صاده له حلال بأمره أو بغير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة بإعارة آله أو غيرها فلحمه حرام على هذا المحرم ، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ثم أهدي منه للمحرم أو باعه أو وهبه فهو حلال للمحرم أيضا .

وإن ذبح المحرم صيدا في الحل لم يحل له أكله بالإجماع ، وفي تحريمه على غيره قولان الأصح التحريم ، ولو قتل ، المحرم صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى وقيّمته للمالك ، وإذا ذبح المحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالأكل شيء فيه .



## مسائل متفرقة في الصيد

المحرم إذا قتل صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء وإن بلغ مائة صيد أو أكثر، سواء أخرج جزاء الأول أم لا؛ لأنه ضمان متلف فيتكرر بتكرار الإلتلاف، ولو اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد لزهم جزاء واحد فإنه بدل متلف يتجزأ، ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء، ولا شيء على الحلال، وكذا لو اشترك محرم ومحلون أو محل ومحرمون وجب على المحرم من الجزاء بقسطه على عدد الرؤوس كبديل المتلفات، ولو جرح الحلال صيدا في الحل ثم دخل الصيد المحرم فجرحه فيه فمات منهما لزمه نصف الجزاء لأنه مات من جرحين، وجرح أحدهما مضمون دون الآخر، وإن أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء ولا يرجع به على القاتل. في الأصح لأنه ألتف صيدا يجوز له إلتلافه فإنه غير ممنوع منه، لالحق الله تعالى ولاحق الآدمي فإن الممسك لا يملكه له، وإذا جاز له إلتلافه لم يجب عليه ضمان.

ونو أمسك محرم صيدا فقتله محرم آخر فثلاثة أوجه: أحدها يجب الجزاء كله على القاتل لأنه وُجد من الممسك سبب، ومن القاتل مباشرة فوجب تقديم المباشرة كما في قتل الآدمي وغيره، ولو قتل صيدا حاملا قابله بمثله حاملا ولا يذبح الحامل بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما أو يصوم، هذا هو الصحيح المشهور، ولو ضرب بطن صيد حامل فألقت جنينا ميتا نظر إن ماتت الأم أيضا فهو كقتل الحامل وإن عاشت الأم ضمن ما نقصت ولا يضمن الجنين فالجمل يزيد في قيمة البهائم، وإن ألقت جنينا حيا ثم ماتا ضمن كل واحد منهما بانفراده فيضمن كل واحد بمثله إن كان مثليا، وإن مات الولد المنفصل حيا من آثار الجنابة وعاشت

الأم ضمن الولد یا نفراده بکمال جزائه وضمن نقص الأم وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا ، ولو نفره عن بيضة أو أحضن بيضه دجاجة أو أحضن مع بيضه غيره وفسد بيض الصيد ضمنه حتى لو تفرغ كان في ضمانه حتى يمتنع بطيرانه مما يعدو عليه . ولو كسر بيض صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا ضمان ، وإن مات فعليه مثله من النعم إن كان له مثل وإلا فعليه قيمته .

ولو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زَمِنًا ففيه وجهان مشهوران أصحهما يلزمه جزاء كامل . ولو أزمه فجاء محرم آخر فقتله بعد الاندمال أو قبله فعلى القاتل جزاؤه زَمِنًا بلا خلاف ويبقى على الأول الجزاء الذى كان كما كان وهو كمال الجزاء على الأصح ، وإذا جرح صيدا ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برئ وعاد ممتنعا كما كان ففى سقوط الضمان عنه وجهان: الأصح لا يسقط الضمان فعليه ما كان واجبا ، وهو كمال الجزاء فى الأصح ، والقارن والمفرد والمتمتع فى جزاء الصيد وفى جميع كفارات الإحرام سواء إذا قتل القارن صيدا لزمه كفارة واحدة وإن ارتكب محظورا آخر لزمه فدية واحدة بلا خلاف ، ولو حفر الحرم بئرا فى محل عدوان أو حفرها حلال فى الحرم فى محل عدوان فهلك فيها صيد لزمهما الضمان بلا خلاف ، فإن حفرها فى ملكه أو موات فالأصح يضمن فى الحرم دون الإحرام ، ومن أتلف حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا أو شك هل خالطه وحشى مأكول أم لا لم يجب الجزاء لأن الأصل براءته ولكن يستحب احتياطا وكذلك البيض كالحیوان عند الشك ولو توحش حیوان إنسى كشاة وبعير ودجاجة ونحوها لم يحرم ولا جزاء فيه بلا خلاف لأنه ليس بصيد . ولو أكره المحرم على قتل صيد أو أكره حلال على قتل صيد فى الحرم فوجهان أحدهما يجب الجزاء على الأمر . والثانى يجب الجزاء على المأمور ثم يرجع على

الآمر وهذا الثانى أصح ، ولو كانت شجرة نابتة فى الحرم وأغصانها فى الحلّ فوقع على الغصن طائر فقتله إنسان فى الحل فلا ضمان، ولو قطع الغصن ضمنه لأن الغصن جزء من الشجرة تابع لها والشجرة مضمونة فكذا غصنها. وأما الطائر فليس جزءا من الشجرة ولا هو فى الحرم وإنما هو فى الحل فلا يجب ضمانه وعكسه لو كانت الشجرة نابتة فى الحل وغصنها فى الحرم فوقع عليه طائر فقتله لزمه ضمانه لأنه فى هواء الحرم ، ولو قطع الغصن لم يضمه لأنه تابع لشجرة فى الحل ، ولو وقف الحلال على الغصن ورمى إلى صيد فى الحل فقتله فهو كما لو قتل الصيد الذى على الغصن فإن كان الغصن فى هواء الحرم ضمن وإلا فلا .

(ويسن للمحرم وغيره) قتل المؤذيات التى تؤذى بطبعها ولو فى الحرم كالقواسق الخمس الواردة فى الأحاديث ، وهى الحية والفأرة والكلب العقور والغراب الأبقع والحدأة بكسر الحاء بوزن عنبه ومن طبعها أن تقف فى الطيران وليس ذلك لغيرها ، والأبقع الذى فى ظهره أو بطنه بياض . جاء فى حاشية الباجورى : الغراب أنواع منها غراب الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون محمر المنقار والرجلين ، وهو حلال على الأصح ، أى أكله ، لأنه مستطاب يشبه الفواخت يأكل الزرع لذلك يسمى غراب الزرع ، ومنها الأبقع ويقال له الأعور لحدة بصره . والعقعق تتشاءم العرب بصوته وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح . والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى لأنه لا يسكن إلا الجبال وهذه الثلاثة حرام ، أى أكلها ، وأما الغداف الصغير فقد اختلف فيه ، والمعتمد أنه يحل ، وعلموه بأنه يأكل الزرع اه منه .

ويسن أيضا قتل الخنزير سواء كان عقورا أم لا ، وكالأسد والفهد والنمر

والدّب والذئب والنسر والعقاب والوزغ والبعوض والقراد والخفاش والبرغوث والبق والزنبور .

ويحرم قتل السرطان، والرخمة وهو طائر أبيض، والبعثة وهو طائر أبيض بطيء الطيران، والبيغا بتشديد الباء الثانية وبالقصر، وهو الطائر المعروف بالدرّة والطاووس، ومن طبعه الزهوّ والخيلاء والإعجاب بريشه . ويحرم أيضا قتل النمل السليمانى والنحل والخطاف والضفدع والهدهد والوطواط والصدرد بوزن رطب، أما غير النمل السليمانى وهو الصغير المسمى بالذر فيجوز قتله بغير الإحراق وكذا به إن تعين طريقا لدفعه .

أما ما ينفع ويضر كصقر وباز فلا يسن قتله ولا يكره بل هو مباح . ومالا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعلان ويسمى أبو جعران ودود وذباب يكره قتله، ولا يكره تنحية قمل عن بدن محرم أو ثيابه، نعم قمل رأسه أو لحيته يكره التعرض له لثلاثين نفث الشعر فإن قتله فدى الواحدة ولو بلقمة ندبا، ولا شئ على المحرم فى قطع الصيد الميت .

## حكم صيد الحرم

يحرم صيد حرم مكة على الحلال والمحرم بالإجماع لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى حرم مكة لا يختل خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها، فقال العباس إلا الإذخر لصاغتنا فقال إلا الإذخر » رواه الشيخان من طرق . والخلا بالفتح مقصور : هو رطب الكلا والإذخر بكسر الهمزة والخاء : نبت طيب الرائحة، ومعنى يعضد : يقطع .

وحدود الحرم المكي الذى يحرم التعرض لصيده ونباته لآتى من طريق المدينة

من جهة التنعيم ثلاثة أميال، ومن العراق والطائف سبعة أميال، ومن الجعرانة تسع، ومن جدة عشر، وقد نظم بعضهم هذه الحدود فقال :

وللحرم التحديد من أرض طيبة      ثلاثة أميال إذا رمت إتيقانه  
وسبعة أميال عراق وطائف      وجدة عشر ثم تسع جعرانه  
ومن يمن سبع بتقديم سيئه      وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

فقوله من أرض طيبة : أى وهو المسمى بالتنعيم ، لأن المسافر من مكة إلى المدينة المنورة كان يذهب من طريق التنعيم وكذلك قوافل الحجاج بالجمال قبل ظهور السيارات « الأتوميلات » لأن ذلك الطريق أقرب مسافة ، فما ظهرت السيارات صار السفر بها إلى المدينة عن طريق جدة بضم الجيم المعجمة . والحدود المذكورة غير المواقيت لأن المراد بها ما أحاط بمكة وجعل الله له حكمها في الحرمه .

ويحرم فى صيد الحرم كل ما يحرم فى صيد الإحرام من اصطياده وتملكه وإتلافه وإتلاف أجزائه وجرحه وتنفيذه والتسبب إلى ذلك ، ويحرم بيعه وإتلاف ريشه وغير ذلك مما سبق ولا يختلفان فى شىء من ذلك ، وحكم لبنه حكم لبن صيد الإحرام كما سبق ، فإن قتل حلال ومحرم صيدا فى الحرم أو أتلف جزءا منه أو تلف بسبب منه ضمنه ، وضابطه أنه كصيد الإحرام فى التحريم والجزاء وقد راجع الجزء وصفته .

ولو قتل محرم صيدا فى الحرم لزمه جزاء واحد بلا خلاف ، ولو أدخل حلال إلى الحرم صيدا مملوكا له كان له إمساكه وذبحه والتصرف فيه كيف شاء كالنعم وغيرها ، وإن رمى من الحل صيدا فى الحرم ، أو رمى من الحرم صيدا فى الحل

وأرسل كلباً في الصورتين على الصيد فقتله لزمه الجزاء ، ولو رمى حلال في الحرم صيدا فأحرم قبل أن يصيبه ثم أصابه أو رمى محرم إليه فتحل قبل أن يصيبه ثم أصابه لزمه الضمان على الأصح ، ولو رمى من الحل صيدا في الحل قمر السهم في ذمابه في طرف من الحرم ثم أصاب الصيد في الحل ففي وجوب ضمانه وجهان: أحدهما يضمنه لأن السهم مرّ من الحرم إلى الصيد، والثاني لا يضمنه لأن الصيد في الحل والرامي في الحل ، وإن رمى صيدا في الحل فعُدل الصيد فدخل الحرم فأصابه السهم وجب الضمان ، ولو أرسل كلباً في الحل على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم فتبعه الكلب فقتله لم يلزمه الجزاء لأن للكلب اختياراً ودخل الحرم باختياره بخلاف السهم ، هذا إذا كان للصيد مقر آخر ، فأما إذا تعين دخوله الحرم عند الهرب فيجب الضمان قطعاً ، سواء كان المرسل عالماً بالحال أو جاهلاً ولكن يأثم العالم ، دون الجاهل .

وإن رمى إلى صيد في الحل فعُدل السهم وأصاب صيداً في الحرم فقتله لزمه الجزاء لأن العمد والخطأ في ضمان الصيد سواء ، ولو قتل حلال صيداً مملوكاً في الحرم فعليه القيمة لمالكه ولا جزاء عليه لأنه ليس له حكم صيد الحرم ولهذا لو قتله صاحبه لم يلزمه الجزاء بخلاف صيد الإحرام .

وإذا خرج الصيد الحرمي إلى الحل حل للحلال اصطياده في الحل ولا شيء عليه في إتلافه لأنه صار صيد حل ، كما أن صيد الحل إذا دخل الحرم حرم اصطياده لأنه صار صيد حرم ، ومن نصب شبكة في الحرم فهلك بها صيد ضمن . قال البغوي : ولو أخرج يده من الحرم فنصبها في الحل فقتل بها صيد لم يضمن ولو أدخل يده من الحل فنصبها في الحرم ضمن ، ولو كان الحلال جالساً في الحرم

فراى صيداً فى الحل فعدا إليه فقتله فى الحل فلا ضمان عليه بلا خلاف ، ولو أخذ حمامة فى الحل وأتلفها فهلك فرخها فى الحرم ضمن الفرخ لأنه مات فى الحرم بسبب من جهته ولا يضمن الأم لأنه صيد فى الحل مات فى يد الحلال ، ولو أخذ حمامة من الحرم وقتلها فهلك فرخها فى الحل ضمن الحمامة والفرخ جميعاً لأنه أتلفه بسبب جرى منه فى الحرم كما لو رمى من الحرم إلى صيد فى الحل ، ولو أخذ الصيد ففسد بيضه فى الحرم ضمنه كما يضمن الفرخ ، ولو نفر صيداً حرمياً عامداً أو غير عامد تعرض لضمانه فإن مات بسبب التنفير بصدمة أو أخذه سبع ونحوه لزمه الجزاء وكذا لو دخل الحل فقتله حلال لزم المنفر الجزاء ولا شيء على الحلال القاتل ، فإن أخذه محرم فى الحل وجب الجزاء على الآخذ تقديمًا للمباشرة على السبب ، ووجوب الضمان على المنفر من الحرم إذا قتله حلال فى الحل ما لم يسكن نفاره ولا يزال فى ضمانه حتى يسكن نفاره ويسكن فى موضع من الحل أو الحرم فإذا سكن فى مكان منهما زال عنه الضمان وقبل السكون هو فى ضمانه ، فصيد الحرم محرم على جميع الناس فى جميع الأزمان بخلاف صيد الإحرام ، أما إذا حاد الحلال فى الحل وأدخله الحرم فله التصرف فيه بالبيع والذبح والأكل وغيرها ولا جزاء عليه .

## أكل صيد الحرم وذبيحة الحرم

مذبوح الحرم مطلقاً ومن بالحرم من الصيد ميتة ، سواء حرم مكة أو حرم المدينة فلا يحل له ولا لغيره كصيد حرمى ذبحه حلال فإنه ميتة لأن كلا منهما ممنوع من الذبح ، ومنه يؤخذ أن أحدهما إذا اضطر لأكل صيد فذبحه

لم يكن ميتة، فيحل لغيره حينئذ تناوله لأنه الآن مكلف بذبحه فهو غير ممنوع منه .

والمحرم أكل صيد حل ذبحه حلال لكن إذا لم يدل عليه ولم يُصد له فإن دل عليه أو صيد له ولو بغير أمره وعلمه أثم بالدلالة وبالأكل ولا جزاء عليه بدلالته ولا بإعاقته ولا بأكله ما صيد له ، كما لا كفارة عليه في نظيره من قتل الآدمي .

ولا يحرم على حلال أكل ما صاده حلال لمحرم أو بدلالته ، ولو كسر المحرم بيض صيد أو حلب لبنه أو قتل جراداً حرم عليه لأعلى غيره على المعتمد إذ لا يتوقف حله على فعل ، ومثل المحرم في هذا حلال في بيض صيد المحرم ولبنه وقتله الجراد ، وفرق بعضهم بين اللحم والبيض بأن الحيوان لا يستباح إلا بذكاة والمحرم ليس من أهلها بخلاف البيض فإنه يباح بكل حال ويباح من غير قتل ، ولو كسره مجوسى أو قلاه حل بخلاف الحيوان . قال المتولى لو قتل مجوسى جرادة حلت لأنها تحل بالموت ، وقطع الماوردى بأن بيض صيد المحرم حرام على كاسره وعلى جميع الناس قولاً واحداً لأن حرمة المحرم لم تزل عنه بكسره ، والله تعالى أعلم اهـ .

وإن احتاج المحرم إلى ذبح الصيد للجماعة لم يحرم عليه وتجب عليه الكفارة قياساً على حلق الرأس للأذى لقوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ومثله ما إذا احتاج إلى اللبس لحر أو برد أو احتاج إلى الطيب لمرض أو إلى شد رأسه بعصابة لجراحة فإنه يجوز له ذلك وعليه الفدية .



## حكم قطع شجر الحرم ونباته

لا يجوز لحرم ولا لخلال سواء كان من أهل الحرم أم لا قطع أو قلع شجر الحرم ونباتهما ومثلهما وادى وج الطائف<sup>(١)</sup>.

ولا يحرم صيد النقيع ولا يملك نباته ويضمن ما أتلفه منه لأنه ممنوع منه . قال الرافعي وضمانه بالقيمة وهو ليس بحرم بل هو الحمى الذى حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة والجزية .

وجاء فى الجزء الثانى من كتاب [ وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ] للسهمودى ما ملخصه : الحمى لغة المواضع الذى فيه كلاً يحمى ممن يرهه . وشرعا موضع من الموات يمنع من التعرض له ليتوفر فيه الكلاً فترعاه مواشٍ مخصوصه ، والنقيع بالنون المفتوحة والقاف المكسورة وحى النقيع على عشرين فرسخا من المدينة وهو صدر وادى العقيق ، وهو أخصب موضع هناك ، وهو ميل فى بريد ، فيه شجر ويستأجم حتى يغيب فيه الراكب ، وفيه مع ذلك كثير من العضاء والغرقد والسدر والسيال والسلم والطلع والسمر والعوسج . وفى هذا الكتاب تفصيل كثير فى الحمى فراجعه إن شئت اه .

وقال ابن حجر فى حاشية الإيضاح : والنقيع بالنون هو فى ديار بنى مزينة على نحو عشرين ميلا من المدينة اه .

---

(١) يحرم على المحرم وغيره قطع حشيش الحرم أو شجره الرطب الذى ينبت بنفسه ولا ينبت به الناس عند الأئمة الأربعة إلا اليابس عند الثلاثة ، ولا فرق بين الأخضر واليابس عند مالك .

ويباح التعرض للأذخر والسنا بالقطع وغيره ، ويباح رمى الدواب فى حشيش الحرم وشجره والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر أو انكسر من غير فعل آدمى عند الأئمة الأربعة ، وحرمة قطع الشجر والحشيش تكون فى حرم مكة وحرم المدينة ، أما ضمان ذلك وجزاؤه فهو يختص بحرم مكة فقط عنه الأئمة الأربعة وكالحرم المدنى فى ذلك وادى وج بالطائف .

وجاء في المصباح المنير عند كلمة تقع : ومنه قيل لموضع بقرب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم نقيع ، وهو في صدر وادي العقيق ، وحماة عمر رضي الله عنه لإبل الصدقة . قال في العباب : والنقيع موضع في بلاد مزينة على عشرين فرسخا من المدينة ، وفي حديث : حمى عمر غرز النقيع لخليل المسامين . وقد صحفه المحدثون فقالوا البقيع بالباء وإما البقيع بالباء موضع القبور ، والغرز بفتحتين : نوع من الثمام بوزن غراب : نبت يسد به خصاص البيوت الواحدة ثمانية . اهـ من المصباح باختصار .

فالفرق بين العبارتين لا يخفى ، فابن حجر يقول النقيع على عشرين ميلا من المدينة ، والمصباح يقول إنه على عشرين فرسخا منها ومن المعلوم أن الفرسخ ثلاثة أميال فتأمل . ولقد سألنا بعض الفضلاء من أهل المدينة عن النقيع فقال إنه يبعد عن المدينة إلى جهة الجنوب بنحو مرحلة اهـ .

واعلم أن حرمة قطع شجر حرم مكة ونباته ثبت بالإجماع ، ولخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة قال «إن هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعضد شجره ولا ينفر صيده» وقيس بمكة باقي الحرم .

وأما حرم المدينة فلقوله صلى الله عليه وسلم «إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ما بين لا بتيها ، لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها» اللاتان تثنية لابة ، وهي أرض ذات حجارة سود وهما شرق المدينة وغربها فخرهما ما بينهما عرضا وما بين جبليةا غير واحد طولاً ، وعضاها بهاءين جمع عضاة أى شجرها وهو بكسر العين بوزن كتاب كما في المصباح .

وأما وادي وجّ الطائف فلقوله صلى الله عليه وسلم «ألا إن صيد وجّ وعضاها - يعنى شجره - حرام محرم» رواه البيهقي بإسناده عن ابن الزبير بن العوام

رضى الله عنه ، وسمى المكان باسم وج بن عبد الحى من العالقة قاله الدميرى .  
وأما النقيع فلأن النبی صلى الله عليه وسلم حماه لنعم الصدقة والجزية .

(واعلم) أن الضمان مختص بحرم مكة لأنه محل للنسك، ولا فرق في الشجر بين ما نبت بنفسه وما استنبته الناس كالنخيل، بخلاف النبات فإنه لا يحرم منه إلا ما لا يستنبته الناس ، والشجر ما كان له ساق ، والنبات ما لا ساق له . ومحل الحرمة في الشجر الرطب غير المؤذى ، أما اليابس الذى لا يخلف ، والمؤذى كالشوك والعوسج وهو ضرب من الشوك وإن لم يمنع المرور فلا يحرم قطعه ولا قلعه ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحیوان المؤذى .

ولو غرست شجرة حرمة في حلّ أو عكسه اعتبر منبتها الأصلیّ، ولو كان الأصلی في الحرم والأغصان في الحل حرم قطعها لا رمى صید عليها أو كان الأصل في الحل والأغصان في الحرم حل قطعها لا رمى صید عليها ، ولو نقل شجرة من الحرم إلى الحل لزمه ردها، أو إلى محل آخر من الحرم فلا ، فإن جفت بالنقل ضمنها وإن نبتت في الموضع المنقول إليه فلا ضمان، فلو قلّعها قالع لزم القالع الجزاء إبقاء حرمة الحرم ، ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حرمة الأصل وكذا كل ما تولد من حرمة ولو في الحل فله حكم الحرمة ولو غرس في الحرم نواة أو غصنا من شجرة حلّية لم تصر حرمة نظرا للأصل ، فلو قلّعها هو أو غيره فلا شيء عليه بلا خلاف .

فإن كان أصل الشجرة في الحرم وأغصانها في الحل حرم قطع أغصانها ووجب فيه الضمان ، وإن كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها ، ولو كان بعض أصل الشجرة في الحل وبعضه في الحرم فلجميعها

حكم الحرم ، ولو انتشرت أغصان شجرة حرمية ومنعت الناس الطريق أو آذاتهم جاز قطع المؤذى منها ، ولو احتاج إلى ما يحرم من شجر الحرم لحفظ مخترم ولم يقم غيره مقامه فالذى يتجه أباحة ذلك بشرط الضمان لحفظ المعصوم الذى يجوز دخوله الحرم ، ولحفظ بناء الكعبة من السقوط . لاغيره من حفظ بستان ودار ولو كان موقوفاً إلا لا اضطرار .

والحاصل أن التحريم والضمان عام فى جميع شجر الحرم سواء نبت بنفسه أو زرعه الآدمى كالتين والتفاح والنخل والعنب والسفرجل وسواء كان مثمراً كما ذكرناه أو غير مثمر .

وأما غير الشجر من نبات الحرم فهو نوعان :

( النوع الأول ) ما زرعه الآدمى كالحنطة والشعير والذرة والبقول والخضروات فيجوز لما لكه قطعه ولا جزاء عليه ، وإن قطعه غيره فعليه قيمته للمالكه ولا شئ عليه للمساكين ، وهذا لا خلاف فيه .

( والنوع الثانى ) ما لم ينبت الآدمى ، وهو أربعة أصناف : (١) الإذخر وهو مباح فيجوز قطعه وقلعه ولو للبيع بلا خلاف ، لحديث ابن عباس ولعموم الحاجة إليه . (٢) الشوك فيجوز قطعه وقلعه كما سبق . (٣) ما كان دواء كالسناء ونحوه فيجوز قطعه وقلعه . ولو لم يوجد المرض بأن ادخره لمرض فى المستقبل فبعضهم جوز أخذه إذا احتاجه للدواء ولم يخصه الماوردى بل عممه وجعله مباحاً مطلقاً كالإذخر . (٤) الكلاء بالهمز يقع على الرطب واليابس ، والحشيش يقع على اليابس والعشب ، والخلا : بالقصر اسم للرطب .

فيحرم قطع وقلع الكلاً الرطب ، فإن قلعه لزمته الفدية وهو مخير بين إخراجها طعاماً والصيام ، هذا إذا لم يخلف المقلوع فإن أخلف فلا ضمان على الصحيح .  
وأما الكلاً اليابس فلا شيء عليه في قطعه كما سبق في الشجر اليابس ، فلو قلعه ولم يفسد أصله ومنبته لزمه الضمان لأنه لو لم يقلعه لنبت ثانياً ، وإن فسد جاز قلعه وأخذه .

ويجوز تسريح البهائم في حشيش الحرم وشجره لترعى ، فلو أخذ الحشيش لعلف البهائم جاز على الأصح ولا شيء عليه ، والظاهر جواز أخذه لعلفها ولو في المستقبل ، وأن من لا بهيمة عنده لا يجوز له أخذه لما سيملكه ، ويحرم أخذه للبيع أو غيره إلا الإذخر ولو للبيع كما تقدم ، وكالإذخر غيره إذا احتاج إليه ولو للتسقيف كما اعتمده الأسنوى .

ويجوز قطع وقلع ما ينبت بنفسه إن كان مما يتغذى به كالبقلة والرجلة للحاجة إليه ولأنه في معنى الزرع ، ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة ، ولا يجوز قطعه للبيع لمن يعلف به لأنه كالطعام الذي قدم للضيف أبيع له أكله لا يبعه .

ويجوز أخذ أوراق شجر الحرم بلا خبط لئلا يضر به بخلافه بالخبط لأن خبطه حرام إن ضر الشجرة بحيث كسر أغصانها وإلا فلا ، ويجوز أخذ ثمره وإن كانت الأشجار مباحة كالأراك ، ويقال لثمره الكبث بفتح الكاف ونحو عود السواك لغير البيع أما للبيع فلا يجوز ، ومثل السواك وثمر الشجر في عدم جواز أخذه للبيع أوراق الشجر كما هو الظاهر . قال ابن حجر في حاشيته على الإيضاح ولو جهل البائع الحرمة عذر لأن ذلك مما يخفى على العوام بل على

كثير من المتفقهة فيجوز الشراء منه لكن يجب على من علم منه ذلك بيان تحريمه عليه اهـ .

وحرمة المدينة ووجّ الطائف كمكة في حرمة الصيد والشجر والنبات ونحو التراب دون الضمان لأنهما ليسا محلا للنسك . فكل ما حرم بمكة حرم بالمدينة ووجّ الطائف غير أنه لا ضمان فيهما — وأما النقيع بالنون فليس بحرم وإنما هو الحمى الذى حماه النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة والجزية فيحرم إتلاف شجره وحشيشه ، فإن أتلّفه أحد فالأصح أنه تلزمه القيمة ، ولا يحرم صيده بالاتفاق .

### جزاء قطع شجر حرم مكة ونباته

يجب فى قطع أو قلع الشجرة الحرمية الرطبة الكبيرة عرفا وإن أخلفت ولو كان الفاعل ناسيا لإحرامه أو جاهلا بالتحريم - بقرة أو بدنة أو سبع شياه مجزئة فى الأضحية، وفى الشجرة الصغيرة عرفا شاة مجزئة فى الأضحية أيضا أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة . قال إمام الحرمين وغيره: والمضمونة بشاة ما كانت قريبة من سبع الكبيرة ، فإن صغرت جدا فالواجب القيمة اهـ . وفى حاشية البجيرمى عند قوله إن قاربت سبع الكبيرة ما نصه : فما زاد عليها يزداد فيه من الشاة إلى سبع شياه قل وعبارة م ر فى شرحه قال الزركشى : وسكت الرافعى عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته إلى حد الكبير ، وينبغى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة فى سبع الكبيرة اهـ فاذا قاربت ثلاثة أسباعها مثلا وجبت شاة أعظم من الواجبة فى سبعها . انتهى من البجيرمى .

ودم قطع أشجار الحرم المكى دم تخيير وتعديل كدم الصيد أى إن شاء

ذبح وتصدق به على مساكين الحرم ، أو أعطاهم بقيمته طعاما ، أو صام لكل مديوما — فمعنى التخيير أنه مخير بين هذه الأمور الثلاثة ، ومعنى التعديل أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاما .

وأما الأغصان والنبات فيجب في قطعها القيمة فيكون القاطع لها مخيرا بين الطعام والصيام . قال ابن حجر في حاشيته على الإيضاح عند قوله وكذا حكم الأغصان ما نصه : أى التى أصلها فى الحرم وإن كانت فى هواء الحِل كما مر وهى لا تخلف أو تخلف غير مماثل لها أو مماثلا لها لا فى سنتها فيحرم قطعها ويضمنها ، وسبيل ضمانها ضمان جرح الصيد ، فعلم أنه بعد وجوب ضمانه إذا خلف مثله لا يسقط ضمانه ، كما لو قلع سن غير مشغور فنبتت ، وهو ما صرح به فى المجموع الشيخ انتهى المراد منه ؛ فقوله : ويضمنها أى بالقيمة .

ومن أخذ غصنا من شجرة حرمية فأخلف مثله فى سنته بأن كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه بالقيمة فإن لم يخلف أو أخلف لامثله أو مثله لا فى سنته فعليه الضمان بقيمته .

### نقل تراب الحرم وأحجاره

يحرم نقل تراب ولو محرقا من الحرمين أو أحجار أو ما عمل من طين أحدهما كالأباريق وغيرها إلى الحِل ولو للحرم الآخر فيجب رده إلى الحرم وإن انكسر الإناء كما هو ظاهر ، فإن لم يفعل فلا ضمان عليه ، وبالرد تنقطع الحرمة كدفن بمق المسجد .

قل البجيرمي فى حاشيته على الخطيب : وعند أبى حنيفة يحوز لك والأباريق الآن ليست من طين الحرم بل من طين الحِل اه كلامه .

وقال في عمدة الأبرار وما وجد في الحرم من الأواني وشك أهو من ترابه  
أد لا ، فإن غلب على الظن كونه منه حرم ، وإلا فلا كما في التحفة اه .

وأما نقل تراب الحل وأحجاره إلى الحرم فبخلاف الأولى كما في المجموع  
لثلا يحدث لها حرمة لم تكن ، ولا يقال إنه مكروه لأنه لم يرد فيه نهى صحيح  
صريح . ومثل الحرمين فيما ذكر وج الطائف .

وأما ماء زمزم فإنه يجوز نقله ، بل يسن تبركاً به للاتباع « فان عائشة رضى  
الله عنها حملت من ماء زمزم في قوارير وقالت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حمله في الأداوى والقرب » أخرجه الترمذى في جامعه ، وعن ابن عباس رضى الله  
عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استهدى سهيل بن عمرو من ماء زمزم  
فبعث له براويتين » أخرجه الطبرانى بسند رجاله ثقات .

وروى أن كعب الأحبار حمل من ماء زمزم اثني عشر راوية إلى الشام .  
والراوية كل دابة يستقى الماء عليها كذا في المصباح . وفي صحيح مسلم عن أبي ذر  
رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ماء زمزم : إنها مباركة وإنها  
طعام طعمهم وشفاء سقمهم » . وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ماء زمزم  
لما شرب له » .

وورد « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يتحف الرجل بتحفة  
سقاءه من ماء زمزم » وكيف لا يكون لماء زمزم من الفضل والبركة ، وهى التى تقع  
فى المسجد الحرام عند الكعبة المشرفة ، ولا تبعد عنها إلا بمقدار خمسة عشر متراً  
تقريباً وتتبع من تحتها ، وهى التى أخرجها جبريل لنبي الله إسماعيل وهو طفل  
رضيع ؛ فماء زمزم ليس كالماء العادى بل خصه الله تعالى بسر عجيب ، فمن شرب



منه على الريق بحيث امتلأت بطنه منه فإنه لا يضره بل ينفعه ذلك كما هو مجرب، وفي عجيب أمره أن من شربه من نفس البئر كان له طعم، ومن شربه من الدلو كان له طعم، ومن شربه في الأواني الطينية كان له طعم، ومن شربه بعد تبريده كان له طعم. وأحسن حالات شربه وألذّها وأطعمها وأهنؤها أن يشربه الإنسان من الدلو حين إخراجهِ من البئر.

## عقد النكاح

يحرم على المحرم سواء كان إحرامه صحيحاً أو فاسداً أن يعقد نكاحاً لنفسه أو لغيره إيجاباً وقبولاً، ولا فدية عليه لو فعل لأنه لا ينعقد نكاحه ولو كان موكله حلالاً. ومن فاته الحج لا يصح نكاحه قبل التحلل لأنه محرم، نعم لا يمتنع عقد النكاح على نائب الإمام والقاضي بإحرامهما لموم ولا يتهما، وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل.

ويصح مع الكراهة أن يراجع المحرم زوجته، لأنها استدامة نكاح، ويجوز زفاف المحرمة للحلال وعكسه. ويجوز للمحرم مع الكراهة أن يكون شاهداً في نكاح الحلالين. ويندب للمحرم ترك الخطبة لنفسه أو لغيره كما يندب للحلال ترك خطبة المحرمة<sup>(١)</sup>.

(١) قال في فتح المسالك في إيضاح المسالك على أئمة الأربعة مائنه : ويحرم عن المحرم عند الأئمة الأربعة أن يعقد نكاحاً لنفسه أو لغيره سواء كان الإحرام صحيحاً أو فاسداً. وكل نكاح كان نكاحاً أو لو قيل فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل لا ينعقد عند الثلاثة. وقال أبو حنيفة ينعقد. وقال مالك يفسخ بطلانه قبل الدخول أو بعده ولو ولدت الأولاد لأن العقد الفاسد عنه كالمصحح في جميع أحكامه. ولا كفارة عليه عند الأربعة. وتكره خطبة المرأة في الإحرام. وكذا الخضوع والشهادة، في العقد عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بلا كراهة. ويصح عند الثلاثة أن يراجع المحرم الزوجة بلا كراهة، وقال الشافعي يجوز مع الكراهة. انتهى منه.

## المباشرة بشهوة

يحرم على المحرم المميز مع العلم بالتحريم والتعمد والاختيار مقدماتُ الجماع، وهى المباشرة بشهوة فيأذون الفرج ولو لأمر د غير حسن ولو لم ينزل ولو مع حائل. والمباشرة : هى مثل المفاخذة والمعاينة والقُبلة واللمس والنظر فتجب الفدية فى تقبيل الغلام بشهوة ، لكن لا دم مع انتفاء المباشرة وإن أنزل ، ويجب بها وإن لم ينزل ؛ فلو كرر النظر إلى امرأة فأنزل من غير مباشرة ولا استمناء فلا فدية عليه ، أما الاستمناء بنحو يده فلا تجب به الفدية إلا إذا أنزل ، ويستمر تحريم ذلك كله إلى أن يتحلل التحلل الثانى .

فمن باشر شيئاً من مقدمات الجماع بشهوة بدون حائل قبل التحلل الثانى كالمفاخذة والقُبلة والمعاينة فعليه الفدية مع الحرمة وإن لم ينزل .  
ومن قبّل أو لمس يده بشهوة وبجائل أو نظر بشهوة أيضاً فلا دم عليه وإن أنزل لكنه حرام ولو لم ينزل ولو بجائل ، ولا دم أيضاً على من يقرأ القصص والحكايات المثيرة للشهوة وإن أنزل ، وإن قبّل أو لمس يده بشهوة وبغير حائل لزمه دم .

ومن فعل شيئاً من المباشرة بغير شهوة فلا فدية عليه ولا حرمة كأن عانق أو قبّل إحدى محارمه ، أو قبل زوجته قُبلة رحمة وحنان أو عانقها لمصالحة أو وداع ، لأن الدم مقيد بقيدىن : المباشرة عمداً والشهوة ، وإذا تساحت امرأتان فالفدية على المحرمة لأن ذلك من المباشرة .

ومن باشر ناسياً أنه محرم لا فدية عليه ولا حرمة وإن أنزل ، ومثل الناسى المكروه والجاهل ، ومن جامع بعد المباشرة بشهوة أو بعد الاستمناء دخلت

فديتهما في فدية الجماع سواء المفسد وغيره وإن طال الزمن بين المباشرة أو الاستمنا وبين الجماع .

وإذا تكرّر من المحرم فعل شيء من المباشرة بشهوة قبل التحلل الثاني في مجالس متعددة فعليه الحرمة والفدية في كل مرة، أما لو فعل جميع أنواع المباشرة في مجلس واحد فعليه فدية واحدة فقط مع الحرمة .

والدم الواجب بالمباشرة بشهوة فيما دون الفرج هو دم تخيير وتقدير: ذبح شاة أو سُبُع بدنة أو سبع بقرة أو صوم ثلاثة أيام حيث شاء ولو متفرقة، أو التصدق بثلاثة آصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع مما يجزئ في الفطرة من غالب قوت مكة حال الإخراج. والصاع أربعة أمداد، والمدرطل وثلاث، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بالعراقي، ومقدار الرطل مائة وثلاثون درهما عند الرافعي، ومائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم عند النووي (فيكون مقدار الصاع بالدراهم ستمائة وثلاثا وتسعين درهما وثلاث درهم على رأى الرافعي) ومقدار الدرهم ربع روية هندية، أو ربع ريال عربي تقريبا .

## الجماع

يحرم على المحرم بحج أو عمرة - مع العلم بالتحريم، والتعمد والتميز والاختيار الوطء، وهو إدخال الحشفة أو قدرها من فاقدها فرجا قُبلاً أو دبراً من ذكر أو أنثى حيٍّ أو ميت من زوجة أو مملوكة أو أجنبية أو بهيمة ولو كان بحائل كَشِيف<sup>(١)</sup>

(١) يحرم على المحرم بحج أو عمرة مغيب حشفة أو قدرها من مقطوعها ولو بحائل في قبل أو دبر من آدمي أو بهيمة أو بغير إنزال عند الأئمة الأربعة. ويفسد الحج بما ذكر عندهم أيضاً، إلا أن مالكاً قال لا يفسد إذا لف الذكر بخرقه كثيفة والحال أنه لم ينزل وإلا فالفساد بالإنزال . وقال أبو حنيفة لا يفسد بوطء بهيمة مطلقاً، ولا فرق بين العائد والناسي والعالم والجاهل والمسكر والمطيع، ويفسد بذلك الحج عند الثلاثة، وقال الشافعي إن كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا يفسد - انتهى من فتح المسالك في إيضاح المناسك في المناسك في الأربعة .

حتى لو استدخلت المرأة في فرجها ذكرا مقطوعا حرم عليها وفسد حجها وإن كانت لا تجب عليها الفدية على الصحيح بل لو وطئها زوجها أو غيره محرما كان أو حلالا لا تجب عليها الفدية أيضا ، لأنه لم يؤمر بالكفارة في الخبر إلا الرجل المواقع ، ولأن الكفارة غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر فلا يجب على الموضوعة ولا على الرجل الموطوء ، فمن جامع جاهلا بالتحريم أو ناسيا للإحرام أو كان غير مميز لا فدية عليه سواء كان محرما بحج أو عمرة . ويحرم على المرأة الحلال تمكين زوجها المحرم من الوطء لأنه إغانة على معصية : ويحرم على الرجل الحلال جماع زوجته المحرمة ما لم يرد تحليلها بشرطه ، ويستمر تحريم الجماع حتى يتحلل التحليلين .

### فساد النسك

لا يفسد الحج أو العمرة شيء من محرمات الإحرام إلا الوطء فقط ، وهو الجماع وإن لم ينزل ولو كان الجماع ، صبيا مميزاً أو رقيقا بشرط العلم والتعمد والاختيار ، والتميز ، وكون الوطء قبل التحلل الأول في الحج وفي العمرة قبل تمام أعمالها .

فمن جامع جاهلا بالتحريم أو ناسيا للإحرام أو كان صبيا غير مميز أو مجنونا أو مكرها أو مغنى عليه لا فدية عليه ولا يفسد حججه ولا عمرته ، ويلحق بالجاهل من رمى جرة العقبة قبل نصف الليل ظانا أنه بعده وحلق ثم جامع فلا فدية عليه .

والوطء وقد تقدم تعليل ذلك قريبا ، ومن وطئ رجلا فلا فدية على الموطوء ولا يفسد نسكه .

فالوطء مفسد للحج قبل التحلل الأول سواء كان قبل الوقوف بعرفة أو بعده ، أما الوطء الذي لا يفسد النسك فهو في صورتين :

( الأولى ) أن يجامع في الحج بين التحللين ( الثانية ) أن يجامع ثانيا بعد جماعه الأول قبل التحللين فيجب في الصورتين شاة فقط أو ما يقوم مقامها من سبعة بدنة أو سبع بقرة أو صوم ثلاثة أيام حيث شاء ولو متفرقة ، أو التصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع مما يجزئ في الفطرة من غالب قوت مكة حال الإخراج ، وتكرر الشاة بتكرر الوطء ، وهذا الدم في الصورتين دم تخيير وتقدير .

وإن جامع في العمرة قبل فرغ من أهمها فسدت إن كانت مفردة حتى لو طاف وسعى وحلق شعرتين لجامع قبل إزالة الشعرة الثالثة فسدت عمرته إن قلنا الخلق نسك ، وحكم فسادها كفساد الحج فيجب المضي في فسادها ، ويجب القضاء والبدنة ، أما القارن فعمرته تابعة لحجه صحة وفسادا ، وإذا فسد الحج أو العمرة وجب عليه المضي في فاسده فيعمل ما كان يعمل قبل الإفساد ويحتنب ما كان يحتنبه قبله وإلا لزمته الفدية فيحرم الجماع ثانيا قبل التحلل منه ويجب به شاة . ومن أحرم مجامعا لم ينعقد إحرامه على الأصح ، ومن أحرم بالعمرة وأفسدها بالوطء ثم أدخل عليها الحج فإنه يصح على الأصح .

وينعقد فاسدا على الأصح ، فهذه صورة الإحرام الذي ينعقد فاسدا ، ولا يفسد حج المرأة المحرمة المكروهة والنائمة بجماع زوج أو غيره لعذرهما ، فلو طأوعته

مختارة عالمة بالتحريم ذا كرة للاحرام فسد حجها وليس عليها كفارة، بل الكفارة على زوجها المحرم المجمع كما في الصوم .

جاء في إغاثة الطالبين عند قوله : ولا يجب شيء على المرأة بل تأثم مانصه : وفي الكردى يعنى الشيخ محمد بن سايان الكردى محشى شرح ابن حجر على المختصر مانصه : والذي يتلخص مما اعتمده الشارح ، يعنى ابن حجر فى كتبه أن الجماع فى الإحرام ينقسم على ستة أقسام : ( أحدها ) مالا يلزم به شيء لا على الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيرها وذلك إذا كانا جاهلين معذورين بجهلهما أو مكرهين أو ناسيين للاحرام أو غير مميزين ( ثانيها ) ما تجب به البدنة على الرجل الواطئ فقط ، وذلك فيما إذا استجمع الشروط من كونه عاقلا بالغاً عالماً متمعداً مختاراً وكان الوطء قبل التحلل الأول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة للشروط أولاً . ( ثالثها ) ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هى المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وإن كان محرماً ( رابعها ) ما تجب به البدنة على غير الواطئ والموطوءة ، وذلك فى الصبي المميز إذا كان مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه ( خامسها ) ما تجب به البدنة على كل من الواطئ والموطوءة ، وذلك فيما إذا زنى المحرم بمحرمة أو وطئها بشبهة مع استجماعهما شروط الكفارة السابقة ( سادسها ) ما تجب فيه فدية بخيرة بين شاة أو إطعام ثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام ، وذلك فيما إذا جامع مستجمعا لشروط الكفارة السابقة بعد الجماع المفسد أو جامع بين التحللين . هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبعا لشيخ الإسلام زكريا . واعتمد الشمس الرملى والخطيب الشرينى تبعا لشيخهما الشهاب أنه لا فدية على المرأة مطلقا ، انتهى من إغاثة الطالبين .

ومن فسد نسكه حجا أو عمرة فرضا أو نفلا ذكرا أو أنثى حرا أو رقيقا  
يجب عليه المضى في فاسد نسكه بأن يأتي ببقية الأعمال فلا يجوز له أن يحرم به  
ثانياً يأتي بحج صحيح لأن الحج شديد التعلق وال لزوم فلا يخرج من الإحرام  
بالفساد، بخلاف سائر العبادات، فإنه يخرج منه بالفساد كالصلاة. وخرج بالفساد  
الباطل كأن ارتد فيه فلا يجب المضى فيه، وهذا من المواضع التي يفرق فيها بين  
الفساد والباطل، ويجب عليه أيضا القضاء فورا ويلزمه أن يحرم في الإعادة مما  
أحرم منه في الأول من الميقات أو قبله، ولا يلزمه أن يحرم في الإعادة في مثل  
الزمن الذي أحرم فيه في الأول. والمفرد المفسد لأحد النسكين أن يقضيه مع  
النسك الآخر قارنا، وله أن يقضيه متمتعا، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله عند  
آخر الكلام على تكرار الفدية، وتلزمه بالوطء بدنة، والمراد بها عند الفقهاء والمحدثين  
الذكر أو الأنثى من الإبل، فإن لم يجد فبقرة، فإن لم يجد فسبع من الغنم سواء  
كان من الضأن أو المعز أو منهما معا، فإن لم يجد قوت بدنة بدراهم والدراهم ضامنا  
وتصدق به على مساكين الحرم، ولا تقدير في الذي يدفعه لكل فقير ولو تصدق  
بالدراهم لم يجزئه فإن لم يجد صام عن كل مد يوما في أى مكان كان، وتعتبر القيمة  
بسعر مكة في غالب أحوالها، والمعتبر من الطعام ما يجزىء في الفطرة ولو قدر  
على بعض الطعام فقط أخرجه وصام عما عجز عنه، ولو انكسر بعض الأمداد  
صام مكانه يوما. ودم الجماع المفسد دم ترتيب وتعديل.

والصبي المميز إن جامع وهو محرم، فإن عذر بنحو نسيان فلا تنيء عليه  
وإلا فسد حجه وأجزأه القضاء في صباه. والبدنة في مال الولي لأنه المورط له  
ولأنه يجب عليه منع موليه من سائر المحظورات. أما غير المميز فلا أثر  
لفعله هنا.

وجاء في المجموع مانصه : فرع : قال المتولى : إذا وقف الحاج بعرفات ولم يرم ولا طاف ولا حلق وفات وقت الرمي ثم جامع ، فإن قلنا الحلق نسك فسد حجه لأنه لم يحصل التحلل الأول فعليه البدنة والمضى في فاسده والقضاء ، وإن قلنا : الحلق ليس نسكا فوجهان ، قال ابن سريج يفسد حجه ، وقال غيره لا يفسد وأصل الوجهين أن رمي جرة العقبة إذا فات وجب فيه الدم وهل يتوقف التحلل على ذبح الدم فيه وجهان أحدهما يتوقف فإن قلنا يتوقف فسد حجه لأنه لم يحصل التحلل الأول وإلا فلا ، هذا كلام المتولى ، وذكر القاضي حسين نحوه (المسألة الثالثة) إذا جامع في قضاء الحج قبل التحلل الأول فسد القضاء ولزمه المضى في فاسده والبدنة بلا خلاف ويلزمه قضاء واحد عن الإحرام الأول ، ولو تكرر القضاء والإفساد مائة مرة لم يجب إلا قضاء واحد ، وتجب البدنة في كل مرة أفسدها . انتهى من المجموع .

### الأضحية

الأضحية : بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الياء . وهى اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقربا إلى الله تعالى في أيام النحر .

والأصل في الأضحية قوله تعالى « فصل لربك وانحر » أى صل صلاة العيد ، وانحر الأضحية ، بناء على أشهر الأقوال أن المراد بالصلاة صلاة العيد ، وبالنحر ذبح الأضحية ، وخبر الترمذى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من إراقة الدم ، إنها لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وإن الدم ليقع من الله بكان قبل أن يقع على الأرض ، فطيبوا بها نفساً » .

والأضحية سنة مؤكدة وتكون للمنفرد سنة عين ولغيره سنة كفاية



فإذا أتى بها واحد من أهل بيت نفقتهم واحدة كفى عن جميعهم<sup>(١)</sup> ففي صحيح مسلم «ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال: اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد». وقد تكون واجبة بالنذر، والمخاطب بالأضحية: المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع الذى يقدر عليها فاضلة عن حاجته وحاجة مَمُونِه يوم العيد وأيام التشريق الثلاث، لأن ذلك وقتها.

ومن الحاجة كل ما جرت به العادة من كعك وفطير ونقل وغير ذلك .  
وهى أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها ، قال الشافعى رحمه الله تعالى : لا أرخص في تركها لمن قدر عليها ، ومراده أنه يكره تركها للقادر عليها سواء كان من أهل البوادرى ، أو من أهل الحضر ، أو السفر ، ولا فرق بين الحاج وغيره .

ويسن لحلال إذا أراد التضحية فدخل عليه عشر ذى الحجة أن لا يزيل شيئاً من أجزاء بدنه وشعره وظفره حتى يضحى ، ولو أخرج التضحية إلى آخر أيام التشريق استمر كذلك حتى يضحى ، والمعنى فيه شمول المغفرة والعق من النار لجميع أجزائه . ويستثنى من ذلك ما يزال بالختان والفصد ونحوهما ، ومحل ذلك إذ لم تدع إليه حاجة ، أما المحرم فلا يجوز له أخذ شئ من ظفره وشعره .

والأضحية : اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق تقرباً إلى الله تعالى ، والنعم بفتح النون : هى الإبل والبقرة والغنم بسائر أنواعها ، وأجمعوا على

(١) قال فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ما نصه :

حكم الأضحية السنية ، فالأضحية سنة عين مؤكدة يثاب فاعداها ولا يعاقب تاركها ، وهذا القدر متفق عليه فى الحقيقة — ولكن الحنفية قالوا إنها سنة عين مؤكدة لا يعذب تاركها بالنار واسكن يحرم من شفاعته النبى صلى الله عليه وسلم ، ويعبرون عن ذلك بالواجب ، وقال الشافعية إنها سنة عين للمنفرد ، وسنة كفية لأهل بيت واحد أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصاً واحداً ، بمعنى أنه إذا فعلها من قلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم ، فلا يثنى أنها تسن لكل منهم . انتهى منه .

استحباب السمين في الأضحية . وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز ، وسبع شياه أفضل من بدنة بعير أو بقرة لأن الدم المراق لذبحها أكثر . ولأن لحمها أطيب . والبيضاء أفضل من الصفراء ، ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم السوداء . والذكر أفضل من الأنثى .

ولا يجزئ في الأضحية إلا الجذع من الضأن ، وهو ماله سنة وطعن في الثانية إن لم يجذع مقدم أسنانه قبل سنة وإلا أجزأ على الراجح ، لكن بشرط أن يكون إجداعه بعد ستة أشهر ومعنى أجدع أنه سقط مقدم أسنانه ، والحكمة في تخصيص الإجزاء بهذا السن أنه زمن البلوغ لأن الأول بمنزلة البلوغ بالسن ، والثاني بمنزلة البلوغ بالاحتلام والثالث من المعز ، وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة ، والثاني من الأبل : ماله خمس سنين وطعن في السادسة ، والثاني من البقر ماله سنتان وطعن في الثالثة فهو كثنى المعز . ويجزئ ما فوق الجذع والثاني وهو أفضل .

وتجزئ سبع بقرة أو سبع بدنة عن واحد ، بمعنى أنه لو اجتمع سبعة أشخاص وأخرجوا عنهم بدنة واحدة أو بقرة واحدة أجزأت عنهم ويخص كلا منهم سبع منها ، وكذلك لو وجب على شخص واحد سبع شياه لأسباب مختلفة فذبح بدنة أو بقرة أجزأت عن السبع الشياه ، ولو ضحى شخص ببذنة أو بقرة بدل شاة فالزائد على السبع تطوع يصرفه المتطوع إن شاء ، ولا بد أن تكون الشاة معينة فلا يصح اشتراك اثنين في شاتين بينهما لأن الواحد لم يضح بشاة معينة بل بشاة في الشاتين ، لأن له نصفاً من هذه ونصفاً من هذه .

ولا تجزئ في الأضحية المعفء ، وهي التي ذهب نخها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالباً طالبو اللحم في الرخاء ، ولا المجنونة وهي التي قل رعيها ولا ذات مرض ظاهر ، وهو الذي يظهر بسببه الهزال ، أما المرض اليسير الذي

لا يظهر فيه هزالها ، وفساد لحمها فلا يضر ولا المقطوعة بعض الذنب أو بعض الأذن أو الألية أو الضرع والمخلوقة بلا أذن ، أما شق الأذن أو خرقها فلا يضر ، وتجزى المخلوقة بلا ذنب أو بلا ضرع أو بلا ألية ، وكذا الخصى والمجوء أى مرضوض عروق البيضتين والتي فقد قرنهما أو كسر إن لم يؤثر انكساره فى اللحم ، والتي ذهب بعض أسنانها ، فإن انكسر جميع أسنانها أو تناثرت فالصحيح أنها لا تجزى مطلقا سواء كان يؤثر ذلك فى الاعتلاف وينقص اللحم أم لا .

ولا تجزى ذات عرج ظاهر ولو حدث العرج لها عند اضطجاعها للتضحية بسبب اضطرابها ولا عمياء ولا ذات عور وهو ذهاب ضوء إحدى العينين ومثله البياض الذى يغطى الناظر وإن بقيت الحدقة ، أما العرج اليسير الذى لا يتخلف بسببه عن الماشية ، والعور اليسير الذى لا يمنع الضوء فلا يضران . والمعتمد عدم أجزاء التضحية بالجرباء وإن قل الجرب ، وبالحامل لأن الحمل ينقص لحمها ، وقريبة العهد بالولادة لرداءة لحمها ؛ وتجزى العمشاء وهى الضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا ، والعشواء وهى التى لا تبصر ليلا وكذا المكوية . ومن نذر أضحية معينة وكانت معينة أجزاء ووجب ذبحها وصرفها مصرف الأضحية كأن قال : لله على أن أضحي بهذه ، أو جعلت هذه أضحية ، وكانت عرجاء مثلا والجمل بمنزلة النذر .

ويدخل وقت ذبح الأضحية من حين يمضى قدر صلاة ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس يوم النحر إلى آخر أيام التشريق ولو كانت الأضحية مندورة سواء كان ليلا أو نهارا ، لكن يكره الذبح فى الليل ، والأفضل أن يذبح عقيب رمى جمرة العقبة قبل الحلق ، فلو ذبح قبل هذا الوقت أو بعده لم يقع أضحية ، ولو قطع الحلقوم والمرى قبل تمام الغروب من آخر أيام التشريق صحت أضحيته ، بخلاف ما لو قطعتهما بعد ذلك فلا تقع أضحية ويلزمه ذبح الأضحية الواجبة

بالنذر أو التعين كهذه أضحيته أو جعلتها أضحية أو على أن أضحيها، ولو بعد خروج الوقت، وتقع قضاء.

ويسن أن يذبح الرجل بنفسه، لحديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين ووضع رجلاه على صفاحهما وسمى وكبر». ويجوز أن يستنيب غيره لما روى جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا فنحر ماغير منها» رواه مسلم. ومعنى غير: بقي؛ والمستحب إذا استناب غيره أن يشهد الذبح، لما روى أبو سعيد الخدري «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة: قومي إلى أضحيتك فاشهديها فإنه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنبك». ويستحب أن يوجه ذبيحته إلى القبلة، وأن يسمي الله تعالى عند الذبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول: باسم الله والله أكبر وصلى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم، اللهم منك وإليك فتقبل مني، أو يقول: تقبل من فلان صاحبها، إن كان يذبح عن غيره. ويستحب للمرأة أن تستنيب رجلا يذبح عنها. ويستحب إمرار السكين بقوة وتحامل ذهابا وعودا ليكون أوجني وأسهل. ويستحب أن يأكل من أضحية التطوع إذا ضحى عن نفسه، وأن لا يزيد أكله على الثلث، لكن الأفضل أن يأكل من كبدها ثلاث لقم، فقد كان صلى الله عليه وسلم يأكل من كبده أضحيته، فلو ضحى عن غيره بإذنه كميت أوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الأغنياء الأكل منها. ويجب التصديق بشيء من الأضحية يملكه الفقراء نيثا لا مطبوخا ولو لمسكين واحد، ويجوز الإهداء إلى الأغنياء وإطعامهم، ولا يطعم منها أحدا على غير دين الإسلام.

أما الأضحية الواجبة بنذره فيحرم الأكل منها، ويجب التصديق بجميعها حتى قرنها وظلفها ولو على فقير واحد، فلو أكل منها شيئا غرم بدله للفقراء، وكذلك

لا يجوز الأكل من دم وجب في النسك كدم تمتع أو قران ، بل يجب التصدق بجميع اللحم ، ولا يجوز الأكل أيضا من الهدى الواجب كما سيأتى بيانه في الهدى .

ولا يجوز أن يبيع أو يتلف من الأضحية شيئا ولو جلدها ، سواء كانت مندوبة أو واجبة ، كما لا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها ، ويجوز أن ينتفع بجلدها بنفسه كأن يجعله دلوًّا أو نعلا ، وله أن يعيره لغيره ، ذكر الامام النووى رحمه الله تعالى في المجموع ما نصه : قال الشافعى والأصحاب يجوز أن ينتفع بجلد الأضحية بجميع وجوه الانتفاع بعينه ، فيتخذ منه خفا أو نعلا أو دلوًّا أو فروًّا أو سقاء أو غربالًا أو نحو ذلك ، وله أن يعيره ، وليس له أن يؤجره ، ثم قال النووى : واعلم أن هذا الذى ذكرناه من جواز الانتفاع بالجلد هو فى جلد أضحية يجوز الأكل من لحمها ، وهى الأضحية والهدى المتطوع بهما وكذا الواجب إذا جوزنا الأكل منه ، وإذا لم نجوزه وجب التصدق به كاللحم ، وممن نبه عليه الشيخ أبو حامد فى تعليقه وصاحب البيان وغيرهما انتهى من المجموع . والفراء معروف ، وهو بالمد جمع فرو ، ويقال فروة بالهاء لغتان ، الفصيحة بلاهاء .

ويمتنع نقل ماعين للأضحية بنذر أو جعل أو القدر الذى يجب التصدق به من اللحم فى الأضحية المندوبة عن بلد الأضحية إلى بلد آخر ، وأما نقل دراهم من بلد إلى بلد آخر يشتري بها أضحية فهو جائز ، فقد جاء فى [إعانة الطالبين على فتح المعين] ما نظمه : سئل العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردي رحمه الله تعالى محشى شرح ابن حجر على المختصر بما نصه : جرت عادة أهل بلد جاوى على توكيل من يشتري لهم النعم فى مكة للعقيقة أو الأضحية ويذبحه فى مكة ، والحال أن من يعق أو يضحي عنه فى بلد جاوى فهل يصح ذلك أم لا : أفتونا . فاجاب رحمه الله :

نعم يصح ذلك ، ويجوز التوكيل في شراء الأضحية والعقيقة وفي ذبحها ولو ببلد غير بلد المضحي والعاق كما أطلقوه ، فقد صرح أئمتنا بجواز توكيل من تحل ذبحته في ذبح الأضحية ، وصرحوا بجواز التوكيل والوصية في شراء النعم وذبحها ، وأنه يستحب حضور المضحي أضحيته ولا يجب .

وأحلّوا العقيقة في الأحكام بالأضحية إلا ما استثنى وليس هذا مما استثنوه . فيكون حكمه حكم الأضحية في ذلك ، وبينوا تفاريع هذه المسألة في كل من باب الوكالة والإجارة فراجعهم ، وقد كان عليه الصلاة والسلام يبعث الهدى في المدينة يذبح له بمكة ، ففي الصحيحين قالت عائشة رضي الله عنها « أنا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلدها النبي صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بهما مع أبي بكر رضي الله عنه » . وبالجملة فكل ما أئمتنا يفيد صحة ما ذكر تصريحاً وتلويحاً متوناً وشروحاً ، والله تعالى أعلم . انتهى ما في فتاوى العلامة الكردى المذكور ، ومنه يتضح المقصود والمراد ، والله سبحانه وتعالى أعلم . اهـ من إعانة الطالبين .

## الهدى

الهدى - باسكان الدال وتخفيف الياء - على الأفصح - نوحان : ( الأول ) واجب بإرتكاب محرّم أو ترك واجب أو بنذر ، فلا يجوز للمهدي ومثله من تلزم نفقته ورفقته ولو فقراء قافلته إلا كل منه ، بل يجب ذبحه في محله وتفرقة جميعه على أهله من مكة أو غيرها .

( والنوع الثاني ) متطوع به فيجوز له ذلك ويلزمه التصديق بأقل متمول .  
ويسن لقاصد مكة وإن لم يقصد النسك ، وله حرم بحج أو عمرة أكد أن يهدى

شيئا من النعم ولو واحدا سواء كان إبلا أو بقراً أو غنماً ؛ ففي الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة » والتصريح بالمائة في رواية البخارى .

ويسن أن يكون الهدى سمينا حسنا ، والأفضل أن يسوقه من بلده ، وشراؤه في طريقه أفضل من شرائه من مكة ثم من عرفة ، فإن لم يسقه أصلاً بل اشتراه من منى جاز وحصل أصل الهدى ؛ فإن أهدى في الطريق وكان تطوعاً فله التصرف فيه ببيع وأكل وغيرها ، أو كان نذراً لزمه ذبحه مكانه وصار لمساكين ، فإن لم يذبح حتى تلف ضمنه لتفريطه .

ولا يجوز إجارة الهدى والأضحية المنذورين لأنها بيع للمنافع ، ويجوز إعارتهما لأنها إرفاق ، ويجوز الحمل عليهما ، ويشترط في الركوب والارتكاب والحمل أن يكون مطيقاً لذلك لا يتضرر به . قال البندنجي : لا يجوز ركوبه إلا لضرورة . وقال الشافعى : فإن اضطر إلى ركوبه ركبه ركوب غير فادح ، وإذا ولد الهدى أو الأضحية المتطوع بهما فالولد ملك له كالأُم فيتصرف فيه بمشأه من بيع وغيره كالأُم . ولو ولدت التي عينها ابتداء بالنذر هدياً أو أضحية تبعها ولدها بلا خلاف سواء كانت حاملاً عند النذر أو حدث الحمل بعده ، فإن ماتت الأُم بقي حكم الولد كما كان ، ويجب ذبحه في وقت ذبح الأُم ولا يرتفع حكم الهدى فيه بموت أمه . وإذا كان لبن الهدى أو الأضحية المنذورين قدر كفاية الولد لا يجوز حلب شيء منه وإن فضل عن رى الولد حلب الفضل .

ويستحب أن يقلد البدنة والبقرة نعلين من النعال التي تلبس في الإحرام وليكن لهما قيمة ليتصدق بهما بعد ذبحهما ، وأن يشعر بذلك عند إحرامه في الميقات أو قبله ، هذا إذا خرج بهديه ، فإن لم يرد الذهاب إلى الحج فيستحب أن يقلد هديه

ويشعره من بلده ، وإذا فلد هديه وأشعره لا يصير مُحَرِّمًا بذلك وإنما يصير مُحَرَّمًا بنية الإحرام .

والمراد بالإشعار هنا أن يضرب صفحة سنام البدنة أو البقرة اليمنى بحديدة حتى يخرج الدم ويلطخها به ، فإن لم يكن لها سنام أشعر موضع سنامها ويبقى جرحه أدنى جرح بحيث يخرج منه قليل دم لياوت صفحة سنامه ؛ ويتمتع بإفخاش الجرح لئلا يمرض الحيوان أو يتلف .

أما الغنم فيستحب أن يقلدها عرى القرب وآذانها ولا يقلدها النعل ولا يشعرها لأنها ضعيفة . ويختص ذبح هدى التطوع بالحرم . وأفضل بقعة لذبح الحاج : منى ، ولذبح المعتمر : الروة لأنهما محل تحللها . ويستحب أن يذبح المعتمر بعد السعي وقبل الحلق ، ويذبح الحاج قبل الحلق . ويسن أن يذبح الرجل بنفسه ويوجه ذبيحته إلى القبلة ، وأن يسمى الله تعالى عند الذبح ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول باسم الله والله أكبر وصلى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، اللهم منك وإليك فتقبل منى ، أو يقول تقبل من فلان صاحبها إن كان يذبح عن غيره . ويستحب للمرأة أن تستنيب رجلاً يذبح عنها .

والأفضل في هدى التطوع التصديق ب كله ، لكن يسن له أن يأكل منها ثلاث لقم ، وأن تكون من الكبد ، وإذا أراد تقسيمه فالأفضل أن يأكل من ثلثه ويهدي للأنبياء ثلثه ويتصدق على الفقراء بثلثه ؛ أما الهدى الواجب بالنذر أو التعيين كهذا هدى أو جعلته هدياً أو على أن أهديه فيحرم الأكل منه ويجب التصديق بجميعه حتى قرنه وظلفه ولو على فقير واحد ، فلو أكل شيئاً غرم بدله للفقراء فيجب أن يملك الفقراء جملة ولو قبل سلخه ، فما يقع الآن من ذبحه ورميه لا يجزئ ولا يقع هدياً ، والمراد بالفقراء فقراء مكة . ولا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها ،



فإن أعطاه أجرته ثم أعطاه اللحم لكونه فقيرا جاز كما يدفع إلى غيره من الفقراء؛ وإذا قلد الهدى وأشعره لم يصر هديا واجبا على المذهب الصحيح المشهور كما لو كتب الوقف على باب داره أو غيره من غير نية . وما ذكره الفقهاء من استحباب الذبح بالمروة كان قبل حدوث البنيان والعمارات حولها ؛ أما الآن وقد ازدحمت المروة بالبيوت والسكان فلا يستحب الذبح بها بل يحرم ذلك لتعين حصول الإيذاء للمقيمين حولها وانتشار الأوبئة والأمراض من كثرة ما يراق من الدماء في موسم الحج داخل مكة شرفها الله تعالى ، ولذلك منعت الحكومة الذبح داخل البلدة وجعلت له محلا خاصا خارجها بعيدا عن العمران فتحصل أصل السنة بالذبح هنالك .

### مخالفة النذر

من نذر الحج ماشيا فركب ولو أعذر لزمه دم وله الركوب في خلال النسك لنحو تجارة ؛ أو نذر الحج راكبا فمشى لزمه دم أيضا ، وقال البغوي لاشيء عليه لعدوله إلى الأشق وتكون كيفية حجه حسب نذره ؛ فإن نذر فيه المشى أو الركوب من بلده إلى فراغه من أعمال الحج أو إلى وصوله مكة أو يتدى ذلك من مكة أو من عرفة مثلا فهو كما نذر ؛ ومن فسد حجه وقد نذر المشى فيه مشى في القضاء لا في المضى في الفاسد ولا في التحلل بعمره إذا فاته الوقوف بعرفة ، ومن نذر أن يحج متمتعا ففقرن ، أو يحج قارنا فتمتع ، أو يحج مفردا فتمتع أو قرن لزمه دم في كل صورة منها ، ومن نذر أن يحلق فقص فعليه دم ، أو عكسه فكذلك .

قال الإمام النووي في المجموع ما ملخصه : من نذر الحج لزمه أن يحج بنفسه إلا أن يكون معضوبا فيحج غيره عنه بإذنه ، ومن نذر أن يحج وعليه حجة

الإسلام لزمه للنذر حجة أخرى بلا خلاف . وإذا نذر المشى إلى بيت الله الحرام لزمه المشى إليه بحج أو عمرة .

فإن صرح بابتداء المشى من دويرة أهله إلى الفراغ لزمه المشى من حين يُحرّم ، وهل يلزمه قبل الإحرام ؟ فيه وجهان أصحهما يلزمه . وإن أطلق الحج ماشيا فالأصح أنه يلزمه المشى من الميقات إلا أن يحرّم قبله فيلزمه ؛ وأما الإحرام فالأصح أنه يلزمه من الميقات كالمشى ، وكل هذا إذا قال لله على أن أحج ما شيا ، فلو قال أمشى حاجا فوجهان : الصحيح أنه كقوله أحج ماشيا ومقتضى كل واحد منهما وجوب اقتران الحج والمشى . والثاني أنه يقتضى أن يمشى من مخرجه إلى الحج ، وفي نهاية المشى طريقان أصحهما يلزمه المشى حتى يتحلل التحللين إن كان محرما بالحج ، لأنه يخرج من الإحرام بالتحلل الثاني ، وله الركوب بعد التحللين وإن بقى عليه رمى أيام التشريق وهذا لا خلاف فيه . وأما المحرم بالعمرة فيلزمه المشى حتى يفرغ منها بلا خلاف . قال الرافعي والقياس أنه إذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة وغيرها فله أن يركب . فإن فاتته الحج لزمه قضاؤه ماشيا لأن فرض النذر يسقط بالقضاء فلزمه المشى فيه كالأداء ، وهل يلزمه المشى في تمام الحجة الفائتة حتى يفرغ منها والتحلل بأعمال عمرة ؟ فيه قولان مشهوران : أصحهما عند الجمهور لا يلزمه لأن فرض النذر لا يسقط به . والثاني يلزمه ، ولو أفسد الحج بعد شروعه فيه لزمه القضاء ماشيا ، وهل يلزمه المشى في المضى في فاسده ؟ فيه هذان القولان .

وإن نذر المشى إلى بيت الله تعالى ولم يقل الحرام ولا نواه فالمنذهب أنه يلزم لأن البيت المطلق بيت الله الحرام فحُمِلَ مطلق النذر عليه ، فإن نذر المشى إلى بقعة في الحرم لزمه المشى بحج أو عمرة لأن قصده لا يجوز من غير إحرام فكان

إيجابه إيجاباً للإحرام؛ وإن نذر المشى إلى عرفات لم يلزمه لأنه لا يجوز قصده من غير إحرام فلم يكن في نذر المشى إليه أكبر من إيجاب المشى وذلك ليس بقربة فلم يلزمه، وإن نذر المشى إلى مسجد غير المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لم يلزمه، لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تُشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » رواه الشيخان .

ومن نذر المشى إلى الصفا أو المروة أو منى يلزمه الحج أو العمرة لأنه موضع من الحرم فأشبهه الكعبة، ولو نذر أن يحج في هذه السنة وهو على مسافة شهر<sup>(١)</sup> من مكة ولم يبق بينه وبين يوم عرفة إلا يوم واحد فالمذهب أنه لا ينعقد نذره وبه قطع الأكثرون لأنه نذر ما لا يقدر عليه فصار كمن نذر عتق عبده زيد، وأما إن نذره وتمكن من أدائه فلم يحج صار ذلك ديناً عليه في ذمته؛ ومن نذر أن يحج حافياً لزمه الحج ولا يلزمه الحفاء بل له أن يلبس النعنين في الإحرام ويلبس قبل الإحرام النعنين والخفين وما يشاء ولا فدية عليه بلا خلاف لأنه ليس بقربة ولا ينعقد نذره .

ومن نذر المشى فركب وهو قادر على المشى وقع حجه عن النذر بلا خلاف ولزمه دم سواء ركب بعذراً أم لا على الأصح؛ ومن عجز عن المشى جاز له الركوب ما دام عاجزاً، فمتى قدر لزمه المشى لما روى الشيخان في صحيحيهما عن عقبة بن عامر

(١) قوله مسافة شهر ليس بشرط فقد كان ذلك قبل هجرة الأنبياء، فقد كان من مصر يخرجون منها معج يوم السابع والعشرين من شوال ويعودون إليها في آخر صفر كما ذكره الباجوري أما في عصرنا الحاضر فقد قربت المسافات برأً وبحراً وجواً حتى يمكن للإنسان إذا ركب الطائرة من مصر عند شروق الشمس أن يصل إلى مكة عند أذان الظهر أى في نحو خمس ساعات، والله تعالى أعلم ماذا يحدث في المستقبل من المخترعات العجيبة .

رضي الله عنه قال « نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله وأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي ولتركب » .

أما حقيقة العجز عن المشي فالظاهر أن المراد بها أن يناله به مشقة ظاهرة ؛ كما في العجز عن القيام في الصلاة وفي العجز عن صوم رمضان بالمرض ، والله تعالى أعلم . انتهى باختصار من المجموع شرح المذهب للنووي رحمه الله تعالى .

وعدم مخالفة النذر دم ترتيب وتقدير ، وقد سبق بيانه عند آخر الكلام على ترك الميقات ، فراجع .

### تكرار الفدية

تتعدد الفدية بحسب ارتكاب المحرم محظورين أو أكثر بشرط اختلاف الزمان والمكان وتخلل التكفير كأن حلق ولبس فعليه فديتان ، أو ألتف صيدا أو لبس فعليه فديتان ، أو حلق وقلم ففديتان ، أو حلق رأسه في زمانين أو في مكانين ففديتان ، أو تطيب ولبس ففديتان إن كانا بفعلين ، وإن كانا بفعل كأن لبس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه بطين مطيب يستر ففدية واحدة ؛ وإن كان برأسه شجة احتاج إلى حلق جوانبها وسترها بضاد فيه طيب ففديتان ، وإن حلق جميع رأسه وشعر بدنه متواصلا ففدية واحدة على الصحيح وقيل فديتان ، ولو لبس عمامة وقميصا وخفا وسراويل ، فإن تخلل زمان طويل بينها أو اختلف المكان فأربع فديات ، وإن لبسها جميعا على التوالي في مكان واحد ففدية واحدة ، ولا يقدح في اتحاد الزمان طوله في تكوير العمامة ولبس ثياب كثيرة . ولو ستر رأسه بشيء ثم بآخر ، فإن ستر الثاني غير ماستره الأول مع اختلاف الزمان والمكان ففديتان وإلا ففدية واحدة ، ومثله لبس قميص فوق قميص . ولو لبس

سراويل ثم قميصا مع اختلاف الزمان والمكان ففديتان ، لا عكسه بأن لبس  
أو لا قميصا ثم سراويل ففيه فدية واحدة إلا إن طال السراويل ففديتان لأنه  
ستر مالم يستره القميص القصير ، وهذا مع اختلاف الزمان والمكان أيضا ،  
ولا تعدد الفدية على من لبس عمامة لضرورة واحتاج للكشف كل رأسه  
للفسل من الجنبات أو لكشف بعضه لنحو مسح في الوضوء وإن اختلف الزمان  
والمكان لأن إيجاب الكشف عليه يصيره مكرها عليه شرعا وإكراه الشرعى  
كالإكراه الحسى . ولا يتكرر الدم إذا كرر المتمتع العمرة في أشهر الحج على المعتمد ،  
وتتكرر الفدية بتكرر الصيد وبعده ولو بسهم واحد ، فمن قتل صيدا بعد صيد  
وجب لكل صيد جزاء وإن بلغ مائة صيد أو أكثر سواء أخرج جزاء الأول  
أم لا ، لأنه ضمان متلف فيتكرر بتكرار الإتيان . ومن أحرم بالعمرة في أشهر الحج  
وفرغ منها ثم أحرم بالحج ففاته يلزمه قضاء الحج ، ويلزمه دمان دم الفوات ودم  
التمتع ، ومن أفسد حجه بالجماع ثم فاته فعليه دمان دم للإفساد وهو بدنة ودم  
الفوات وهو شاة .

وتتكرر الفدية بتكرر الجماع وإن اتحد المكان ؛ فيجب في الجماع الأول  
المفسد للنسك بدنة ولكل جماع بعده شاة إن اتحد الزمان والمكان . وإذا جامع  
بين التحللين مرارا فالفدية تتكرر بتكرر الجماع ، ولو كان ينزع ويعود والأفعال  
متواصرة وحصل قضاء الوطر آخر أفعال كل جماع واحد ، والمراد بتواصل الأفعال  
أن لا يطول الزمن بينها عرفا وإن اختلف المكان .

ومن جامع بعد المباشرة بشهوة أو بعد الاستمنا دخلت فديتهما في فدية  
الجماع سواء المفسد وغيره وإن طال الزمن بين المباشرة أو الاستمنا .  
وبين الجماع .

وإذا تكرّر من المحرم فعل شيء من المباشرة بشهوة قبل التحلل الثاني في مجالس متعددة فعليه الفدية في كل مرة ، أما لو فعل جميع أنواع المباشرة في مجالس واحد فعليه فدية واحدة .

وجاء في المجموع ملخصا : المحرم إذا لبس ثم لبس أو تطيب ثم تطيب وقبل امرأة ثم قبلها ، فإن كان في مجلس واحد ولم يكفر عن الأول بأن لبس قميصا ثم سراويل ثم عمامة ، أو كرر واحدا منها في المجلس مرات أو تطيب بمسك ثم زعفران ثم كافور أو كرر إحداها في المجلس مرات أو قبل امرأة ثم أخرى ثم أخرى ، أو كرر قبلة امرأة واحدة وفعل هذا كله في مجلس قبل أن يكفر لزمه كفارة واحدة سواء طال زمنه في معالجة لبس القميص والسراويل ولف العمامة واستعمال الطيب ومحاولة المرأة في القبلة ونحو ذلك أو قصر فيكفر كفارة واحدة مطلقا بشرط أن يكون الفعل متواليا لأنه كالفعل الواحد ، أما إذا كفر عن الأول قبل فعل الثاني فيلزمه للثاني كفارة أخرى بلا خلاف لأن الأول استقر حكمه بالتكفير ، كما لو زنا فحد ثم زنا فإنه يحل ثانيا ، وإن فعل ذلك في مجالس أو في مجلسين وتخلل زمان طويل من غير توالي الأفعال نظرت ، فإن فعل الثاني بعد التكفير عن الأول لزمه للثاني كفارة أخرى بلا خلاف لأن الأول استقر حكمه بالتكفير ، وإن فعل الثاني قبل التفكير عن الأول ، فإن كان السبب واحدا أن لبس في المرتين أو المرات للبرد أو الحر أو تطيب لمرض واحد مرات فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا تتداخل فيجب لكل مرة فدية ، (والقديم) تتداخل ويكفي فدية عن الجميع ولو كان مائة مرة ، وإن تكرّر الفعل بسببين أو أسباب مختلفة بأن لبس بكرة للبرد وعشية للحر ونحو ذلك فطريقان : أحدهما تجب فديتان قطعا ويجعل اختلاف السبب كاختلاف

الجنس . والثاني وهو المذهب وبه قطع كثيرون فيه قولان ، كما لو اتحد السبب لأن الشافعي رحمه الله تعالى لم يعتبر اختلاف السبب ، وإنما اعتبر اختلاف الجنس وإذا حلق شعر رأسه كله ، فإن كان في وقت واحد لزمه فدية واحدة وإن طال الزمان في فعله كما قلنا في اللبس ، وإن كان ذلك في أمكنة أو في مكان واحد في أوقات متفرقة فطريقان : أصحهما تتعدد الفدية فيفرد كل مرة بحكم ، فإن كانت كل مرة ثلاث شعرات فصاعداً وجب لكل مرة فدية وهي شاة أو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ثلاثة أصع ستة مساكين ، وإن كانت شعرة أو شعرتين ففيها الأقوال السابقة ، والأصح في كل شعرة مد<sup>(١)</sup> . والطريق الثاني أنه على القولين السابقين فيمن كرر لبسا أو تطيباً ، إن قلنا بالقول القديم وهو التداخل لزمه دم ويصير كأنه فعل الجميع في مجلس متوالي ، وإن قلنا بالجديد وهو عدم التداخل لزمه ثلاثة دماء . أما إذا حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو ثلاثة أزمنة متفرقة ففيه الطريقان ، وأصحهما أن يفرد كل شعرة بحكمها وفيها الأقوال السابقة أصحها في كل شعرة مد فيجب ثلاثة أمداد<sup>(٢)</sup> . والطريق الثاني إن قلنا بالتداخل وجب دم وإلا ففيه الأقوال الأربعة واقتصر المصنف منها على الأصح وهو وجوب ثلاثة أمداد وأخذ الأظفار في مجالس كأخذ الشعرات في مجلس فيجىء فيه ما سبق .

وحاصل الكلام أن المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالخلق والقلم والصيد . وإلى استمتاع وترفه كالطيب واللباس ومقدمات الجماع ، فإذا فعل المحرم محظورين فله ثلاثة أحوال :

(١) ! فنقل بقية الأقوال لأننا ذكرنا الأصح .

(٢) لم نقل بقية الأقوال لأننا ذكرنا الأصح .

( الحالة الأولى ) أن يكون أحدهما استهلاكا والآخر استمتاعا فينظر إن لم يستند إلى سبب واحد كالحلق ولبس القميص تعددت الفدية كالأحدود المختلفة، وإن استند إلى سبب كمن أصاب رأسه شجرة واحتاج إلى حلق جوانبها وسترها بضمار وفيه طيب ففي تعدد الفدية وجهان سبقا ، والصحيح التعدد .

( الحالة الثانية ) أن يكون استهلاكا وهذا ثلاثة أضرب (الأول) أن يكون مما يقابل بمثله وهو الصيود ، فتعدد الفدية بلا خلاف عندنا سواء فدى عن الأول أم لا اتحد الزمان والمكان أم اختلف كضمان المتلفات (الثاني) أن يكون أحدهما مما يقابل بمثله دون الآخر كالصيد والحلق فتعدد بلا خلاف (الثالث) أن لا يقابل واحد منهما فينظر إن اختلف نوعهما كحلق وقلم أو طيب ولباس أو حلق تعددت الفدية سواء فرق أو والى في مكان أو مكانين بفعلين أم بفعل واحد إلا إذا لبس ثوبا مطيبا ففيه وجهان: الصحيح المنصوص فدية واحدة . والثاني فديتان ، وإن اتحد النوع بأن حلق فقط فقد سبق تفصيله .

( الحالة الثالثة ) أن يكون استمتاعا ، فإن اتحد النوع بأن تطيب بأنواع من الطيب أو لبس أنواعا من الثياب كعمامة وقميص وسراويل وخف أو نوعا واحدا مرات ، فإن فعل ذلك متواليا من غير تخلل تكفير كفاه فدية واحدة ، وإن تخلله تكفير وجبت الفدية للثاني أيضا ، وإن فعل ذلك في مكانين أو في مكان وتخلل زمان ، فإن تخلل التكفير وجب للثاني فدية وإلا فقولان: الأصح الجديد فتعدد الفدية ، والقديم تتداخل ، وإن اختلف النوع بأن لبس وتطيب فتلاثة أوجه سبق بيانها : الأصح التعدد . والثاني عدم التعدد . والثالث إن اختلف السبب تعدد وإن اتحد فلا . وهذا كله في غير الجماع ، فإن تكرر الجماع ففيه خلاف سنوضحه إن شاء الله تعالى . انتهى ما لخصناه واختصرناه من المجموع



شرح المذهب للإمام النووي ، وقد ذكرنا تكرار الجماع في غير هذا المكان . فراجعوه .

أما المفرد المفسد لأحد النسكين فقد قال في المجموع أيضا ما نصه : ( فرع ) اتفق أصحابنا على من أفسد حجاً أو عمرة مفردة فله أن يقضيه مع النسك الآخر قارناً وله أن يقضيه متمتعاً . واتفقوا على أن للقارن والمتمتع أن يقضيا على سبيل الأفراد ، ولا يسقط دم القران بالقضاء على سبيل الأفراد . قال الشافعي والأصحاب : إذا أفسد القارن لزمه البدنة للفساد ويلزمه شاة للقران ، وإذا قضاه قارناً لزمه شاة أخرى للقران الثاني ، وإن قضاه مفرداً لزمه أيضاً شاة أخرى لأن الذي وجب عليه أن يقضى قارناً فلما أفرد كان متبرعاً بالأفراد فلا يسقط عنه الدم ، هكذا نقله القاضى أبو الطيب في تعليقه عن الشافعي .

واتفق الأصحاب في الطريقتين على أن القارن إذا أفسده وقضاه مفرداً يلزمه مع البدنة شاتان شاة في السنة الأولى للقران الفاسد وشاة في السنة الثانية لأن واجبه القران وفيه شاة ، فإذا عدل إلى الأفراد لم تسقط عنه الشاة وكل الأصحاب مصرحون بهذا انتهى من المجموع ، وقد أطلنا البحث للحاجة إليه .

### الدماء وما يقوم مقامها من الصوم والإطعام

المراد بالدم إذا أطاق في المناسك ما يجزىء في الأضحية إلا في جزاء انصيد المثل فلا يشترط فيه ذلك بل المدار على المماثلة ؛ فيجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب ، بل لا تجزىء البدنة عن شاة . والدماء تجب إما بارتكاب محذور أو بترك مأمور به سواء كان يفوت به الحج وهو الوقوف بعرفة أم لا . كالواجبات والتمتع والقران ، وقد يجب الدم على غير محرم كالولي بسبب تمتع موليه

أو قرانه أو إحصاره، وارتكاب الصبي المميز المحرم محظورا، بخلافه إذا كان غير مميز فلا فدية على واحد منهما وإن كان إتلافا بخلاف إتلافه مال آدمي، وكذا لأجنبي ولو حلالا إذا طيب غير مميز، بخلافه إذا كان مميزا ففيه تفصيل يعلم من محله وكهتأجر تتع الأجير أو قرن عنه بإذنه ولو إجارة ذمة. فإن لم يكن بإذنه فالدم على الأجير. والدماء الواجبة في النسك من حج أو عمرة أحد وعشرون دمًا مقسومة إلى أربعة أقسام :

(فالقسم الأول) دم الترتيب والتقدير ؛ ومعنى الترتيب أنه لا ينتقل إلى الثاني إلا بعد العجز عن الأول؛ ومعنى التقدير أنه ينتقل إلى شيء قدره الشارع . فيدخل في هذا القسم تسعة أسباب :

(١) التمتع (٢) والقران (٣) وفوات الوقوف بعرفة (٤) وترك الرمي (٥) وترك المبيت بمزدلفة ليلة رجوعه من عرفة (٦) وترك المبيت ليالي منى (٧) وترك الميقات (٨) وترك طواف الوداع (٩) ومخالفة النذر كمن نذر المشي فركب ، ففي كل واحد من هذه التسعة شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة تجزئ كلها في الأضحية ، فإن عجز عن ذلك صام عشرة أيام ثلاثة منها في حال الإحرام بالحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، وقد فصلنا بيان ذلك في باب الميقات فراجع .

(والقسم الثاني) دم الترتيب والتعديل ، ومعنى الترتيب أنه لا ينتقل إلى الثاني إلا بعد العجز عن الأول؛ ومعنى التعديل أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاما . فيدخل في هذا القسم سببان: (الأول) الجماع المفسد للحج وهو الجماع الواقع قبل الوقوف بعرفة أو بعده وقبل التحلل الأول ، أما الجماع المفسد للعمرة المفردة فهو الجماع الواقع قبل الحلق ، فيجب بالوطء المفسد ذبح بدنة وهي البعير ذكراً أو أنثى، فإن عجز عنها فبقرة ذكراً أو أنثى ومثلها الجاموس، فإن عجز عنها فسبع من

الغنم سواء كانت من الضأن أو المعز أو منهما معا، فإن عجز عنها قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما يجزى في الفطرة وتصدق به على مساكين الحرم، فإن لم يجد طعاما صام عن كل مدّ يوما وقد سبق بيان ذلك مفصلا في محله .

(الثاني) الإحصار وهو المنع من جميع الطرق عن إتمام أركان الحج أو العمرة، فيتحلل المحصر من إحرامه بذبح شاة أو لا ثم الحلق أو التقصير بعد الذبح وينوى عند الذبح والحلق التحلل، فإن عجز عن الشاة قومها وأخرج بقيمتها طعاما، فإن عجز عن الطعام صام عن كل مدّ يوما، وقد سبق بيان ذلك مفصلا في محله .

(والقسم الثالث) دم التخيير والتعديل؛ ومعنى التخيير أنه نخير بين الثلاثة الأمور الآتية، وهى الذبح والتقويم والصوم . فيدخل في هذا القسم سببان (الأول) الصيد (الثاني) قطع أو قلع الأشجار الحرمية أو نبات الحرم، وقد سبق بيان ذلك مفصلا في محله .

(والقسم الرابع) دم التخيير والتقدير وقد مر معناهما . فيدخل في هذا القسم ثمانية أسباب (١) الحلق (٢) وقلم الأظفار (٣) واللبس (٤) والدهن (٥) والطيب (٦) ومقدمات الجماع (٧) والجماع بعد الجماع المفسد (٨) والجماع بين التحللين، ففي كل واحدة من هذه الثمانية دم، وهو شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة أو صوم ثلاثة أيام حيث شاء ولو متفرقة أو التصدق بثلاثة آصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع مما يجزى في الفطرة من غالب قوت مكة حال الإخراج .

وقد ذكرنا كل نوع من هذه الدماء الواجبة مفصلا في محله فلا يحتاج إلى زيادة شرح هنا .

وكل أنواع الدماء وبدلها في الطعام يختص بالحرم إلى مساكينه . فمن وجب

عليه دم ولم يذبح حتى وصل إلى وطنه ثم أراد إخراجه أو بدله من الطعام لا يجزئه ذلك في وطنه بل يلزمه أن يوكل من يذبح عنه أو يخرج الطعام بمكة أو بالحرم ويفرقه على مساكنه . أما المحصر فيذبح ويفرق حيث أحصر كما تقدم تفصيل ذلك عند الكلام على الإحصار .

وهذه الدماء لا تختص بوقت بل تفعل في أيام التضحية وغيرها، لكن تندب أى إراقتها أيام التضحية . أما دم القوات أى الذى فاتته الوقوف بعرفة بعذر من الأعذار فإنه لا يجب أدائه ولا يجزئ إلا بعد الإحرام بالقضاء ، فإن كفر بالصوم صام ثلاثة أيام بعد الإحرام بالقضاء وسبعة إذا رجع إلى أهله . وقد سبق بيانه في القوات وأما دم التمتع فيجب بالإحرام بالحج وإذا أراقه بعد الفراغ من العمرة وقبل الإحرام بالحج جاز لا قبل الفراغ من العمرة ، والأفضل إراقة يوم النحر للاتباع وخروجا من خلاف من أوجبها فيه ، وقد سبق بيان هذا عند الكلام على أنواع النسك .

وأفضل بقعة من الحرم لذبح الحاج ولو متمتعا منى ، ولذبح المعتمر المروة لأنهما محل تحللها ، وهذا الذبح في المروة قبل حدوث البنيان فيها كما تقدمت الإشارة إليه عند الكلام على الهدي ، وكذا الهدي الذى ساقه تقربا من مندور وغيره أفضل بقعة لذبح الحاج له منى ، ولذبح المعتمر له المروة .

ويستحب أن يذبح المعتمر بعد السعى وقبل الحلق ، ويذبح الحاج قبل الحلق .

(واعلم) أن من ذبح الدم الواجب في الحرم فسرقة منه أو غصب قبل التفرقة لم يجزئ فعليه إعادة ذبح دم، وله أن يشتري لحما ويتصدق به لأن الذبح قد وجد، ويبنى أن يشتري اللحم وغيره من بقية الأجزاء .

ولا يجوز الأكل من دم وجب في النسك ولا في الأضحية الواجبة بنذره.  
ولا من الهدي الواجب كما سبق بيانه في محلها بل يجب التصديق بجميع اللحم،  
فلو أكل شيئا منها غرم بدله للفقراء .

ويسن الدم في ترك كل مندوب في وجوبه خلاف : كما في ركعتي الطواف ،  
والجمع بين الليل والنهار بعرفة ، والنفر من عرفة قبل الإمام ، وصلاة الصبح بمزدلفة ،  
وترك الإحرام من داخل الحرم لغير نسك .

وقد نظم ابن المقرئ رحمه الله دماء النسك التي جعلها أحد وعشرون دما في قوله :

أربعة دماء حج عقد	أولها المرتب المقدّر
تمنع قوت وحج قرنا	وترك رمى والمبيت بمنى
وتركه الميقات والمزدلفه	أو لم يودّع أو كشي أخلفه
ناذره يصوم إن دما فقد	ثلاثة فيه وسبع في البلد
والثاني ترتيب وتعديل ورد	في محصرو ووطء حج إن فسد
إن لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما طعمة للفقرا
ثم العجز عدل ذاك صوما	أعنى به عن كل مديوما
والثالث التخيير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذبح أو فعّل مثل ما	عدلت في قيمة ما تقدما
خيرن وقدّرن في الرابع	إن شئت فاذبح أو فخذ بأصع
للشخص نصف أو فصم ثلاثا	تحت ما اجتثته اجتثا
في الحلق والقلم ولبس دهن	طيب وتقبيل ووطء ثنى
أو بين تحليل ذوى إحرام	هذى دماء الحج بالتمام

وهذا جدول بأقسام الدماء الأربعة الواجبة في الذسك  
مع بيان ما يندرج تحت كل قسم منها لمسهولة المراجعة

(الأول) : دم ترتيب وتقدير ، ويدخل فيه تسعة أسباب :

- (١) التمتع . (٢) القران . (٣) فوات الوقوف بعرفة .
- (٤) ترك الرمي . (٥) ترك مبيت مزدلفة . (٦) ترك مبيت منى .
- (٧) ترك الميقات . (٨) ترك طواف الوداع . (٩) مخالفة النذر .

(الثاني) دم ترتيب وتعديل ، ويدخل فيه سببان :

- (١) الجماع المفسد . (٢) الإحصار .

(الثالث) دم تحخير وتقدير ، ويدخل فيه ثمانية أسباب :

- (١) اللبس . (٢) الطيب . (٣) الدهن . (٤) الحلق .
- (٥) قلم الأظافر . (٦) مقدمات الجماع . (٧) الجماع بعد الجماع المفسد .
- (٨) الجماع بين التحالين .

(الرابع) دم تحخير وتعديل ، ويدخل فيه سببان :

- (١) الصيد . (٢) قطع الأشجار الحرمية ونباته .

زمان إراقة الدماء الواجبة في الإحرام ومكانها وتفرقتها

(أما الزمان) فما وجب لارتكاب محظور أو ترك مأمور لا يختص بزمان  
من حيث الإجزاء بل يجوز في يوم النحر وغيره وأما دم الفوات فيجب تأخيرها  
إلى سنة القضاء ويدخل وقته بالإحرام بالقضاء، ووقت وجوب دم التمتع

إذا أحرم بالحج فاذا وجب جازت إراقة ولم يتوقت بوقت كسائر دماء الجبرانات،  
لكن الأفضل إراقة يوم النحر، وتجاوز إراقة بعد الفراغ من العمرة وقبل الإحرام  
بالحج على الأصح ولا تجوز قبل التحلل من العمرة على الأصح .

وأما الصوم فلا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج ، وأما الضحايا فتختص  
بيوم النحر وأيام التشريق ومثلها الهدى إن كان تطوعاً أو بنذر ، فيدخل وقت  
ذبحه بدخول وقت الأضحية وهو بعد طلوع الشمس ومضى قدر صلاة العيد  
وخطبتين معتدلتين .

( وأما المكان ) فيختص بالحرم فيجب ذبحه بالحرم وتفرقة لحمه على  
المساكين الموجودين في الحرم سواء المستوطنون والغرباء الطارئون ، لكن  
المستوطنون أفضل محله إذا لم يكن الغرباء أحوج وإلا كان الدفع إليهم أفضل ،  
فإن عذمت المساكين والفقراء ، من الحرم له نقله إلى غير الحرم بل يؤخره حتى  
يوجدوا فيه ولو ذبحه في طرف الحل ونقل لحمه إلى الحرم قبل تغييره لم يجزه على  
الأصح ، فإن تصدق بالطعام بدلاً عن الذبح وجبت تفرقه على المساكين الموجودين  
في الحرم كاللحم ، أما المحصر فكان ذبح دم الإحصار وتفرقة لحمه مكان حصره  
لأن موضع الإحصار في حقه كنفس الحرم ، فإذا أحصر في الحل جاز له أن يرسل  
الشاة إلى الحرم فتذبح فيه ، فإن أحصر في موضع من الحرم فله نقله إلى موضع  
آخر منه على المعتمد لأن جميع الحرم كالبقعة الواحدة ، وكذلك يذبح المحصر  
حيث أحصر ما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار ويذبح ما معه من هدى  
التطوع وله ذبحه عن إحصاره .

ولا يجوز دفع الواجب لأقل من ثلاثة مساكين ، فإن دفعه لاثنتين غرم  
لثالث أقل متمول ، نعم إن كان مفقوداً حال الإعطاء لم يضمن له شيئاً إذا وجد  
بعد ، ولا يجب التسوية بينهم فيما إذا كانت الأمداد أكثر من ثلاثة ، فإن كانت

ثلاثة فقط لم يحز أن يدفع لواحد أقل من مد ولاخر أكثر منه ولو كانت القيمة مداً أو أقل فالظاهر أنه لا يجب دفع ذلك لثلاثة بل يجوز دفعه لفقير واحد وهذا في غير دم نحو الحلق ، أما هو ففيه ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع أى مدان فلا يجوز تقص المسكين عنه وليس في الكفارات ما يزداد المسكين فيه على مد إلا هذه ، وحيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يحزى في الأضحية ، وكل من لزمه شاة جاز له ذبح بقرة أو بدنة مكانها إلا في جزاء الصيد فإنه يجب فيه المثل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب ، فلا تجزى البدنة عن شاة المثل لأنهم راعوا في جزاء الصيد المماثلة في الجنس ، ولا يحزى البعير عن البقرة وعكسه ، ولا سبع شياه عن واحد منهما .

ولو ذبح بدنة نوى التصديق بسبعهما عن الشاة الواجبة وأكل الباقي جاز ، ولو نحر بقرة أو بدنة عن شياه لزمته جاز ، ولا يجوز أن يشترك اثنان في شاتين إلا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط كونه كالأضحية ، ومثل الصيد ما وجب في الشجر إلا أن الصيد يجب فيه المثل ولا يحزى غيره ولو أعلى بخلاف الشجر ، فإنه إذا أخرج عما وجب فيه ما فوقه أجزأ .

### حكم إحرام الولد والزوجة والعبد والصبي

إذا عزم الولد على الحج استرضى والديه فإن منعه أحدهما نظر ، فإن كان منعه من حج الإسلام لم يلتفت إلى منعه بل له الإحرام به وإن كره الوالد لأنه صار غاصياً بمنعه ، وإذا أحرّم لم يكن للوالد تحليله ، وإن منعه من حج التطوع لم يحز له الإحرام ، فإن أحرّم فللوالد تحليله على الأصح ، والجد كالوالد فيجب بره



مع وجود الأب ، وللأب منع ابنته المزوجة وإن أذن لها زوجها ما لم يسافر معها .

وإذا عزمت الزوجة على الحج استرضت زوجها وله منعها من حج التطوع ، فإن أحرمت بغير إذنه فله تحليلها ، وله أيضا منعها من حج الإسلام على الأظهر لأن حقه على الفور والحج على التراخي ، فإن أحرمت بغير إذن فله تحليلها على الأظهر وحيث أمرها بالتحلل وجب وإلا لم يجز لها .

وإن كانت مطلقة حبسها للعدة وليس له التحليل إلا أن تكون رجعية فيراجعها ثم يحللها بأن تذبح شاة وتنوى بها التحلل وتقصر من رأسها ثلاث شعرات فصاعدا ، وإن امتنعت من التحلل فللزوج وطؤها والإثم عليها لتقصيرها .

وإذا أحرم العبد البالغ بأذن سيده أو بغير إذنه فأحرامه صحيح ، فإن أحرم بغير إذن سيده فليسيده تحليله بأن يأمره بالخلق مع نية التحلل ولا يذبح العبد لأنه لا ملك له ، وإن أحرم بإذنه لم يكن له تحليله سواء بقى نسكه صحيحا أو أفسده ، ولو أذن له السيد ثم رجع قبل إحرامه ، فإن علم العبد ثم أحرم كان له تحليله ، وإن لم يعلم إلا بعد إحرامه فوجهان ، وإذا فعل العبد المحرم محظورا ووجب عليه الدم لا يلزم السيد ولو أحرم بإذنه بل لا يجزئه إذا ذبح عنه إذ لا ذبح على العبد لكونه لا يملك شيئا وإن ملكه سيده وواجبه الصوم ، وله منعه منه إن كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له في الإحرام لأنه لم يأذن له في موجهه لا إن وجب الصوم بتمتع أو قرآن أذن له فيه فليس له منعه لإذنه في موجهه ، وإن ذبح عنه السيد بعد موته جاز لأنه حصل اليأس

من تكفيره والتملك بعد الموت ليس بشرط ، وإذا عتق العبد قبل صومه وقدر على الدم لزمه الدم اعتبارا بحالة الأداء .

وأما الصبي ذكر اكان أو أنثى فيصح حجه ثم إن كان مميزا أحرم باذن وليه ، فإن أحرم بغير إذنه لم يصح على الأصح ، ولو أحرم عنه وليه صح على الأصح ، وإن كن غير مميز أحرم عنه وليه سواء كان الولي حلالا أو محرما وسواء كان حج عن نفسه أم لا ، ولا يشترط حضور الصبي ومواجهته بالإحرام على الأصح ، والمجنون كالصبي الذي لا يميز يحرم عنه وليه ، والمغمى عليه لا يجوز إحرام غيره عنه كالمریض ، وصفة إحرام الولي عن الصبي أن ينوى جملة محرما فيصير محرما بمجرد ذلك .

وأما الولي الذي يحرم عن الصبي أو يأذن له فالأب يتولى ذلك بنفسه أو مأذونه وكذا الجد عند عدم الأب ، والوصي والقيم كالأب على الصحيح ، ولا يتولاه الأخ والعمة والأم على الأصح إذا لم يكن له وصية ولا ولاية من الحاكم .

ومتى صار الصبي محرما فعل ما قدر عليه بنفسه وفعل الولي ما عجز عنه ، فإن قدر على الطواف علمه فطاف وإلا طيف به مع طهر الطائف والمطوف به من الصبي أو المجنون ، وغير المميز إن كان راكبا اشترط أن يكون الولي أو مأذونه سائقا أو قائدا في جميع المطاف ، ويصلي عنه وليه ركعتي الطواف إن لم يكن مميزا ، فإن كان مميزا صلاهما بنفسه وقيل يصليهما الولي أيضا عنه ، والسعي كالطواف . ويشترط إحضاره عرفات ويحضره أيضا مزدلفة . والمواقف والمبيت بمنى ويناوله الأحجار فیرميا إن قدر وإلا فیرمی عنه من لا رمی عليه .

ويجب على الولي أو مأذونه منع الصبي المحرم المميز من محظورات الإحرام ،

فإن تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية ، وإن كان عامدا وجبت الفدية على الأصح سواء كان يلتذ بالطيب واللباس أم لا ، وإن حلق الشعر أو قلم الظفر أو أتلّف صيدا وجبت الفدية عمدا كان أو سهوا ، ومتى وجبت الفدية فهي في مال الولي على الأصح إن كان إحرامه بإذنه ، فإن أحرم بنفسه وصحّحناه في مال الصبي ، أما غير المميز فلا فدية عليه ولا على وليه .

وإذا جامع الصبي المميز أو جومعت الصبية إن كان ناسيا أو مكبرها لم يفسد حجه ، وإن كان عامدا فسد على الأصح ووجب قضاؤه على الأصح ويجزئه القضاء في حال الصبا على الأصح ، فلو شرع في القضاء فبلغ قبل الوقوف بعرفة وقع عن حجة الإسلام وعليه القضاء وإذا فسد وجبت الكفارة ، وهل هي في مال الولي أو في مال الصبي ؟ فيه الخلاف السابق ، ويصح من الصبي الصوم ويجزئه ولو طيبه أو ألبسه الولي ولو لحاجة الصبي لزمته الفدية أو فعل به ذلك أجنبي فالفدية على الأجنبي فقط ، وحكم المجنون حكم "الصبي الذي لا يميز في جميع ما ذكر .

والصبي إذا بلغ أثناء الحج نظر، إن بلغ بعد خروج وقت الوقوف أو قبل خروجه وبعد مفارقة عرفات ولم يعد إليها بعد البلوغ لم يجزه عن حجة الإسلام ، وإن بلغ في حال الوقوف أو بعده فعاد ووقف في الوقت أجزاءه عن حجة الإسلام لكن يجب إعادة السعي إن كان سعى عتب طواف القدوم قبل البلوغ ولا دم عليه على الصحيح ، وإن بلغ بعد التحللين فعاد لعرفة قبل الفجر أجزاءه عن حجة الإسلام .

## كيفية الحج المسنون

الأفضل لمن قدر على الحج راكبا ومشيا أن يحج راكبا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا على رحل وكانت زاملة .

وبه قال أكثر الفقهاء ، والزاملة هي البعير ، وهو يقع على الذكر والأنثى .

وقال بعضهم الحج ماشيا أفضل ، وقد حج الحسن بن علي رضي الله عنهما خمسا وعشرين حجة ماشيا وإن النجائب لتقاد معه . والحج على القتب والزاملة أفضل من الحمل لمن أطاق ذلك . والحمل هو الهودج ، ومثله السيارات ونحوها .

ويستحب الخروج من مكة إلى منى يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ويكون بعد صلاة الصبح بمكة بحيث يصلون الظهر بمنى وهذا هو المذهب الصحيح المشهور . من نصوص الشافعي والأصحاب ، وفي قول يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون ، فإن كان اليوم الثامن يوم الجمعة يكون الخروج قبل طلوع الفجر لأن السفر يوم الجمعة إلى حيث لا تصلى الجمعة حرام وهذا في حق المقيم بمكة إقامة مؤثرة في منع الترخص ، أما غيره فله السفر بعد الفجر إذ لا جمعة على مسافر . والمتنع إذا تحلل من العمرة وكان واجدا الهدى استحب له أن يحرم بالحج يوم التروية ، وإن كان عادمه استحب له تقديم الإحرام بالحج قبل اليوم السادس من ذي الحجة لأن فرضه الصوم ، ولا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج وواجه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى وطنه . ويستحب أن لا يصوم يوم عرفة فيتعين ثلاثة أيام قبله وهي السادس والسابع والثامن .

فاذا وصل إلى منى فالسنة أن يصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت بها ويصلى بها الصبح ، فاذا طلعت شمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع سار من

منى متوجها إلى عرفات مكثرا من التلبية ، فاذا وصل إلى مسجد نمرة قرب عرفة يصلى به الظهر والعصر مجموعتين سواء مع الإمام أو وحده ويكون جمعة بأذان وإقامتين فيصلى أولا سنة الظهر التى قبلها ثم يصلى الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التى بعدها ثم سنة العصر التى قبلها ويبادر إلى تعجيل الوقوف وهذا الجمع بمسجد نمرة للسفر لاللنسك فيختصان بسفر القصر ، فالمكيون ومن لم يبلغ سفره مسافة القصر لا يقصرون ولا يجمعون . ولو وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصل الجمعة لأن من شروط الجمعة أن تكون فى دار الإقامة ، وأن يصلوها جماعة يستوطنون ذلك الموضع .

ويغتسل بنمرة للوقوف فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف ، وعرفات كلها موقف فى أى موضع وقف منها أجزاء ، لكن أفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو عند الصخرات الكبار المقترشة فى أسفل جبل الرحمة ، والأفضل أن يقف مستقبلا القبلة متطهرا ، وأن يكثرا من الدعاء والتضرع والخشوع والتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل فإن يوم عرفة عظيم ، وأفضل ذلك ما رواه الترمذى وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير » وفى كتاب الترمذى عن على رضى الله عنه قال « أكثر ما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فى الموقف : اللهم لك الحمد كالأذى تقول وخيرا مما تقول ، اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى وإليك مآبى ولك ربى ترأى ، اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر ، اللهم إنى أعوذ بك من شر ما تجىء به الريح » .

ويروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه دعا فقال « اللهم إني أرى مكانى وتسمع

كلامي وتعلم سرى وعلايتي ولا يخفى عليك شيء من أمري، أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المقرّ المعترف بذنبه أسألك مسألة المساكين وأتبتل إليك ابتهاج المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضرير، من خشعت لك رقبته وذل لك جسده وفاضت لك عيناه ورغم لك أنفه» .

ويستحب أن يكثر من التلبية رافعاً بها صوته ومن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قراءة القرآن لا سيما قراءة « قل هو الله أحد » فعن ابن عباس مرفوعاً « من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى ما سأل » وينبغي أن يأتي بهذه الأنواع كلها ، فتارة يدعو وتارة يهلل وتارة يكبر وتارة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يستغفر ؛ وليدع لنفسه ووالديه وأقاربه وشيوخه وأصحابه ومن أحسن إليه وسائر المسلمين الأحياء منهم والأموات ، وليكثر من الاستغفار والتلفظ بالتوبة من جميع المعاصي والمخالفات ، وليحذر من المخاصمة والمشاغمة والغيبة وانتهاج السائل واحتقار من يراه رث الهيمّة من الضعفاء ، وليكثر من أعمال الخير والصدقة فإن يوم عرفة قد لا يمكن تداركه بخلاف غيره، قيل وإذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل الموقف ، وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله تعالى فيه عبداً من النار من يوم عرفة وإنه يباهي بهم الملائكة يقول ما أراد هؤلاء ؟ » .

ويسنّ للحاج صوم يوم عرفة إن كان وصل إليها ليلة التاسع ، فإن وصل إليها نهار التاسع فلا يسن له صومه .

وينبغي أن يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس فيجمع في وقوفه بين الليل والنهار ؛ فإذا غربت الشمس أخر صلاة المغرب إلى العشاء بنية الجمع إن كان

مسافراً ، فالكيون لا يجمعون لأن الجمع للسفر لا للنسك كما تقدمت الإشارة إليه في جمع الظهر والعصر بنمرة ثم يفيض من عرفات إلى المزدلفة ، وليكثر من التلبية وذكر الله تعالى ويسير على هينته وعادة مشيه بسكينة ووقار ، فإن وجد فرجة استحب أن يسرع ويحرك دابته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا وصل إلى المزدلفة يستحب أن يصلي المغرب والعشاء قبل حط رحاله ولا ينيخ الجمل ولا يعقلها إلا بعد الصلاة ، والجمع بين الصلاتين يكون على الأصح بأذان للأولى وباقيمتين لهما ، ولو ترك الجمع وصلى كل واحدة في وقتها أو جمع بينهما في وقت المغرب أو جمع وحده لأمع الإمام أو صلى إحداهما مع الإمام والأخرى وحده جامعاً جاز وفاته الفضيلة ، ويبيت بمزدلفة حتى يطلع الفجر ويصلي الصبح بها ويقف على جبل قزح وهو المشعر الحرام مستقبل القبلة يدعو ويذكر الله تعالى ويستغفر ويهمل ويكبر قال تعالى « فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم » وتحصل السنة بالوقوف في أى موضع من مزدلفة .

فإذا أسفر الصبح دفع من مزدلفة إلى منى قبل طوع الشمس بسكينة ووقار مكثراً من التلبية والذكر وإن وجد فرجة أسرع فإذا بلغ وادى محسر أسرع وحرك دابته حتى يقطع عرض الوادى ثم يخرج منه سائراً إلى منى . ومحسر هو بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة : وهو مسيل بين المزدلفة ومنى وليس منهما .

فإذا وصل إلى منى بدأ بحجرة العقبة فيرميها قبل نزوله وحط رحله ويقطع التلبية بأول حصاة يرميها ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها للدعاء لا في يوم النحر ولا في أيام التشريق وإنما يقف عند الجرة الأولى والثانية للدعاء بعد

كل رمية ، فإذا فرغ من رمي جرة العقبة انصرف فنزل في أى موضع من منى ثم يذبح أو ينحر الهدى إن كان معه . ويستحب للرجل أن يتولى ذبح هديه وأضحيته بنفسه ، ويستحب للمرأة أن تستنيب رجلا يذبح عنها ؛ ولو كان معه هدى واجب وهدى تطوع فالأفضل أن يبدأ بالواجب لأنه أهم والثواب فيه أكثر ويدخل وقت ذبح الأضحية والهدى المطَّوع بهما والمنذورين إذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع الشمس يوم النحر ويبقى إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق .

فإذا فرغ من النحر حلق رأسه كله أو قصر من شعر رأسه أيهما فعل أجزأه ؛ والحلق للرجل أفضل أما المرأة فلا تحلق بل تقصر بقدر أئمة من جميع جوانب رأسها ، وأقل الواجب ثلاث شعرات من شعر الرأس حلقا أو تقصيرا .

فإذا رمى ونحر وحلق ذهب من منى إلى مكة وطاف بالبيت طواف الإفاضة وسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، ثم يرجع إلى منى فيصلي الظهر بها ، وقد سبق كيفية الطواف والسعى . والأفضل أن يفعل هذا الطواف يوم النحر قبل زوال الشمس ، ويكون ضحوة بعد فراغه من الأعمال الثلاثة . ويكره تأخيره إلى أيام التشريق من غير عذر وتأخيره إلى ما بعد أيام التشريق أشد كراهة ، ويبعث بنى ليالى أيام التشريق الثلاثة ، ويرمى الجمار الثلاث في كل يوم بعد الزوال وقبل صلاة الظهر كل جرة سبع حصيات ، هذا إن لم ينفر النفر الأول في اليوم الثانى من أيام التشريق وهو الثانى عشر من ذى الحجة ، فإن نفر فيه وخرج من منى إلى مكة سقط عنه مبيت الليلة الثالثة وسقط عنه رمي يومها أيضا . ويستحب أن يفتسل كل يوم للرمي . ويستحب أن يكبر عقب صلاة الظهر من يوم النحر إلى أن يصلى الصبح من اليوم الثالث من أيام



التشريق سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً مؤداة أو مقضية ، وسواء المسافر والحاضر والمصلى في جماعة ، والمنفرد والصحيح والمريض .

والتكبير أن يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله والله أكبر .

ويستحب الصلاة في مسجد الخيف . فقد ذكر الأزرق في كتابه أخبار مكة عن مجاهد أنه قال : « حج خمسة وسبعون نبيا كلهم قد طاف بالبيت ، وصلى في مسجد منى ، فإن استطعت أن لا تفوتك صلاة في مسجد منى فافعل » وروى أيضا عن ابن عباس قال : « صلى في مسجد الخيف سبعون نبيا كلهم مخطمون بالليف » قال مروان : يعنى رواحهم . وذكر أيضا أن مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه أمام المنارة قريبا منها ، وكان منزله صلى الله عليه وسلم بنى على يسار مصلى الإمام ، وكان ينزل أزواجه موضع دار الإمارة انتهى من الأزرق .

ثم إذا أراد أن ينفر من منى إلى مكة النفر الأول في اليوم الثانى من أيام التشريق نفر بعد الزوال والرمي وقبل غروب الشمس ، فلو غربت وهو فى شغل الارتحال جاز له النفر على الأصح ، وهذا النفر الأول وإن كان جائزا فالتأخير إلى اليوم الثالث أفضل إلا لعذر ، وهو للإمام آكد الأحاديث الصحيحة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر فى اليوم الثالث » .

وإذا نفر من منى النفر الأول أو الثانى انصرف من جرة العقبة مكبرا

مُهَلَّلًا ، ولا يصلى الظهر بمنى بل يصليها بالمنزل المحصب أو غيره ولو صلاها بمنى جاز وكان تاركا للأفضل ، وليس على الحاج بعد نقره من منى إلا طواف الوداع هذا إذا طاف وسمى للحج يوم النحر .

والمحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد وتشديدها : هو بالأبطح ما بين الجبيلين ، الذى عند مقبر مكة المسماة بالحجون وليست المقبرة منه ، وفي صحيح مسلم عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم وآبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانوا ينزلون بالأبطح فيعبرون به من المحصب »

وإذا نزل بالمحصب صلى به الظهر و"مصر والمغرب والعشاء ويبيت به ليلة الرابع عشر ثم يدخل مكة . وإن لم يتيسر له ذلك فلينزل فيه ولو ساعة ليحصل له أصل السنة ، فإن تركه لأشياء عليه وهذا التحصيب سنة مستقلة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من سنن الحج ومناسكه والظاهر أن المراد بالمحصب الموضع الذى يسمى الآن عند أهل مكة بالمعبدة ولا شك أن هذا الموضع كان خاليا من السكان والمنازل من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى القرن الثالث عشر ولم يتصل البنيان من شارع المدعى إلى هنالك إلا من نحو مائة سنة تقريبا تدريجيا فلا يمكن نزول الحاج هناك الآن لعدم وجود المكان لكثرة البيوت اللهم إلا الشارع العام المعد للمرور الذى يزدحم ازدحاما شديدا بالحجاج الداخلين إلى مكة من منى .

وإذا أراد الحاج السفر من مكة طاف طواف الوداع سبعة أشواط بلا رمّل ولا اضطباع ، ولا سعى وصلى ركعتي الطواف ثم يأتى الملتزم ، وهو ما بين الركن والباب ويلصق بطنه وصدره بمحائط البيت ، ويبسط يديه فيجعل اليمنى

مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الأسود ويضع خده الأيمن أو جبهته عليه ويدعو بتضرع وخشوع، فإذا فرغ من الدعاء أتى زمزم فشرب منها متزودا ثم عاد إلى الحجر الأسود واستلمه وقبّله ثم يخرج من المسجد الحرام ويولى ظهره للكعبة ولا يمشی القهقري، وإذا قرب من وطنه بعث خبرا إلى أهله، ولا يدخل عليهم بغتة، وإذا وصل بلده يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين وكذلك يصليهما في بيته حين دخوله. وينبغي لمن لقي الحاج أن يسلم عليه ويصافحه ويأمره أن يستغفر له قبل أن يدخل بيته فانه مغفور له كما ورد في الحديث، وأن يقول له: «تقبل الله نسكك وأعظم أجرك وأخلف نفقتك» رواه سعيد عن ابن عمر.

﴿ فصل ﴾ ينبغي للحاج أن يغتنم وجوده بمكة فيستكثر من الطواف ومن الاعتبار. والصلاة في المسجد الحرام أفضل منها في غيره من الأرض جميعها، فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » وروى أحمد والبخاري وابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي هذا بمائة ألف صلاة » وروى بإسناد حسن « فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة، وفي مسجدي بألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس بخمسمائة صلاة » وحسنات الحرم في المضاعفة كصلاته فقد روى مرفوعا عن ابن عباس « من حج من مكة ماشيا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم، قيل له وما حسنات الحرم، قال بكل حسنة مائة ألف حسنة ».

ويستحب التطوع بالطواف في المسجد الحرام لكل أحد سواء الحاج وغيره ، ويستحب في الليل والنهار وفي أوقات كراهة الصلاة ، ولا يكره في ساعة من الساعات ، وكذا لا تكره الصلاة في وقت من الأوقات بمكة ولا غيرها من بقاع الحرم ، كله بخلاف غير مكة روى الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر « من طاف بالبيت سبعا ، وصلى ركعتين كان كعتق رقبة » ، وروى الترمذى عن ابن عباس « من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . وليس المراد أن يأتى بها متوالية في آن واحد ، وإنما المراد أن توجد في صحيفة حسناته ولو في عمره كله ، والمراد بخمسين مرة خمسون أسبوعا ، وقد ورد كذلك في رواية الطبرانى في الأوسط ، وروى البيهقى في شعب الإيمان وغيره « إن الله تعالى يباهى بالطائفين » ، وروى ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله ينزل في كل يوم ليلة مائة وعشرين رحمة على هذا البيت : ستون للطائفين ، وأربعون للمصلين ، وعشرون للناظرين » رواه الطبرانى وغيره . وقد سئل الامام البلقينى عن حكمة تقسيم الرحمة بين هؤلاء المذكورين بهذه الكيفية ، فأجاب رحمه الله تعالى : الطائفون يجمعون بين ثلاث طواف وصلاة ونظر ، فصار لهم بذلك ستون ، والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون ، والناظرون فاتهم الصلاة والطواف فصار لهم عشرون اهـ .

ويستحب الدخول إلى الكعبة بأدب وخشوع وأن يصلى فيها ، والأفضل أن يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا دخل البيت مضى حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع فيصلى ثبت ذلك في صحيح البخارى ، ويدعو في جوانبه وهذا بحيث لا يؤذى أحدا ولا يتأذى هو ، فإن حصل الإيذاء له أو لغيره حرم دخوله ؛ فإذا دخل البيت فليكن شأنه الدعاء والتضرع

ولا يشتغل بالنظر إلى ما يليه فإنه في بيت الله تعالى الذى قال فيه « إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا وهدى للعالمين ، فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا » .

ويستحب أن يكثر من دخول الحجر ويقال له الحطيم فإنه من البيت ودخوله سهل ، والدعاء فيه تحت الميزاب مستجاب ، روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « كنت أحب أن أدخل البيت فأصلى فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ييدى فأدخلنى الحجر وقال صلى الله عليه وسلم إن أردت دخول البيت فأنما هو قطعة من البيت » ويستحب الشرب من ماء زمزم والتضلع منه أى الامتلاء منه . فقد روى عن جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ماء زمزم لما شرب له » . وعن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى ماء زمزم « إنها مباركة وإنها طعام طعم وشفاء سقم » رواه مسلم . ويستحب لمن أراد الشرب منه أن يستقبل القبلة ويقول اللهم إنه بلغنى أن نبيك محمدا قال « ماء زمزم لما شرب له » وإنى أشربه لتشفىنى أو ترزقنى علما أو مالا أو ذرية أو غير ذلك من الحاجات ثم يسمى الله تعالى ويشرب .

ويستحب تقله تبركا . فإن النبى صلى الله عليه وسلم استهده من سهيل ابن عمرو ؛ وكفى هذا الماء المبارك شرفا أنها تخرج من تحت الكعبة المعظمة ومن الصفا والمروة .

ثم إذا أراد السفر من مكة وطاف طواف الوداع يخرج من المسجد الحرام ويولى ظهره إلى الكعبة ولا يمشى القهقرى كما يفعل كثير من الناس فإنه مكروه وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد رضى الله عنهم كراهية قيام الرجل على باب المسجد

ناظرا إلى الكعبة إذا أراد الانصراف إلى وطنه بل يكون آخر عهده الطواف ، وهذا هو الصواب وأكمل في الآداب ، والله الموفق وإليه المرجع والمآب .

### فضل مكة والحرم وخصائصه وما جاء في تعظيمه

قل الله عز وجل « وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع والسجود » وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن بهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير » والسبب أن إبراهيم عليه السلام قال « وارزقهم من الثمرات » ولم يقل من الحبوب لأنها لم تكن موجودة في ذلك الزمن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « لم يكن لهم يومئذ حب ولو كان لهم لدعاهم فيه حين دعاهم إبراهيم عليه السلام » رواه الشيخان ، وقال عز شأنه « أو لم نمكن لهم حرما آمنا يجبي إليه ثمرات كل شيء رزقا من لدنا ولكن أكثرهم لا يعلمون » وقال إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بألحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ؛ وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود » وقد أقسم سبحانه بمكة فقال « والتين والزيتون وطور سينين . وهذا البلد الأمين » وقال « إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرما وله كل شيء وأمرت أن أكون من المسلمين » وقال فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف وقال « ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجمل أفئدة من الناس تهوى إليهم

وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون » وقال « إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدي للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين » .

وقال صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم فتح مكة « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعصده شوكه ولا ينفر صيده » إلى آخر قوله صلى الله عليه وسلم ، وقال « إن إبراهيم حرم بيت الله وأمنه وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها » . والعضاء بكسر العين المهمة وتخفيف الضاد : كل شجر فيه شوك .

وقال ابن مسعود في قوله عز وجل « ومن يرد فيه بإلحاد » الآية : لو أن رجلاً همَّ فيه بإلحاد وهو بعدن أبين لأذاقه الله عز وجل عذاباً أليماً . وعدن أبين : هو مدينة عدن المعروفة التي على الساحل . وهناك في جبل صبر من أعمال صنعاء قرية لطيفة تسمى عدن لاعة ، قاله صاحب معجم البلدان .

وفي أخبار مكة للأزرقي حدثنا أبو الوليد حدثني جدي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال : كان يعجبهم إذا قدموا مكة أن لا يخرجوا منها حتى يَخْتَمُوا القرآن .

وجاء فيه قال ابن جرير : وبلغني أن الرجل كان يلتقي قاتل أخيه أو أخيه في الكعبة أو في الحرم أو في الشهر الحرام فلا يعرض له ، أو محرماً أو مُقَلِّداً هدياً قد بعث به فلا يعرض له وهم يغير بعضهم على بعض فيقتلون ويأخذون الأموال

( ١٤ ) - إرشاد الزمعة

في غير ذلك، فجعل الله ذلك قياما لهم لولا ذلك لم يكن لهم بقية . ، وجاء فيه عن  
عكرمة بن خالد أنه قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو وجدت فيه قاتل  
الخطاب مامسته حتى يخرج منه . وعن ابن الزبير قال : قال ابن عمر : لو وجدت فيه قاتل  
عمر مآذته ، وعن ابن عباس قال : إذا دخل القاتل الحرم لم يجالس ولم يبايع ولم  
يؤوَّ ويأتيه الذى يطلبه فيقول يا فلان اتق الله فى دم فلان وأخرج من الحرم  
فإذا خرج أقيم عليه الحد ، وعن عطاء أن غلاما من قريش قتل حمامة من حمام الحرم  
فقال ابن عباس فيه شاة . وبه قال سفيان عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب  
قال فى حمام مكة شاة . وعن جريج عن مجاهد قال : أمر عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه بحمامة فأطيرت فوقعت على المروة فأخذتها حية فجعل فيها عمر شاة . وعن  
جريج قال : قلت لعطاء كم فى بيضة من بيض حمام مكة ؟ قال نصف درهم بين البيضتين  
درهم . وقال عطاء فى بيضة كسرت فيها فرخ درهم (ومقدار الدرهم ربع روية هندية  
أوربع ريال عربى تقريبا) وعن عبد الله بن نافع عن أبيه قال : كان ابن عمر يغشاه الحمام  
على رحله وطعامه وثيابه ما يطرده ، وكان ابن عباس يرخص أن يكشكش . وعن  
عطاء أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أبصر رجلا يعضد على بعير له فى الحرم  
فقال له يا عبد الله إن هذا حرم الله لا ينبغي لك أن تصنع فيه هذا فقال الرجل  
إني لم أعلم يا أمير المؤمنين فسكت عمر عنه . ويعضد : أى يقطع . وعن ابن جريج  
قال : حدثني مزاحم عن أشياخ له أن عبد الله بن عامر كان يقطع الدوحة من داره  
بالشعب من السمر والسلم ويفرم عن كل دوحة بقرة ؛ وعن خالد بن مضر  
أن رجلا من الحناج قطع شجرة من منزله بمنى قال فانطلقت به إلى عمر بن عبد العزيز  
فأخبرته خبره فقال صدق كانت ضيقت علينا منزلا ومناخنا ، فتغيظ عليه عمر  
ثم قال ما رأيته إلا دينه ، وفى رواية إسماعيل بن أمية فتغيظ عليه عمر ثم  
أمره أن يفديها .



وجاء فيه أيضا : أن قوما انتهوا إلى ذى طوى ونزلوا بها فإذا ظبي قد دنا منهم فأخذ رجل منهم بقائمة من قوائمه فقال له أصحابه ويحك أرسله قال فجعل يضحك ويأبى أن يرسله فبعر الظبي وبال ثم أرسله فناموا فى القابلة فانتبه بعضهم فإذا بحية منطوية على بطن الرجل الذى أخذ الظبي فقال له أصحابه : ويحك لا تتحرك وانظر ما على بطنك فلم تنزل الحية عنه حتى كان منه من الحدث مثل ما كان من الظبي .

وجاء فيه أيضا : دخل قوم مكة تجارا من الشام فى الجاهلية بعد قصى بن كلاب فنزلوا بذى طوى تحت سمرة يستظلون بها فاخترخوا ملة لهم ولم يكن معهم آدم فقام رجل منهم إلى قوسه فوضع عليها سهما ثم رمى به ظبية من ظباء الحرم وهى حولهم ترعى فقاموا إليها فسلخواها وطبخوها لهما ليأتمدوا به فينما قدرهم على النار تغلى بلحمه وبعضهم يشوى إذ خرجت من تحت القدر عنق من النار عظيمة فأحرقت القوم جميعا ولم تحرق ثيابهم ولا أمتعتهم ولا السمرة اللاتى كانوا تحتها . السمرة جمع سمرة بفتح فسكون : شجر الطلح ، وهو نوع من العضاء . والملة بفتح الميم : قيل الحفرة التى تحفر للخبز ، وقيل التراب الحار والرماد . انتهى كل ذلك من كتاب أخبار مكة للأزرقي . ويروى أن رجلا اصطاد بوادى محسر الذى بين مزدلفة ومنى فنزلت نار فأحرقته ولذلك يسمى أيضا بوادى النار . وروى عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال : قدمت مع أمى أو مع جدتى مكة فأتينا صفية بنت شيبه فأرسلت إلى الصفا فقطعت حجرا من جنبه فخر جنبه فنزلنا أول منزل فذكر من علمهم جميعا ، فقالت أمى أوجدتى : ما أرانا أتيننا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم قال وكنت أمثلهم فقالت لى انطلق بهذه القطعة إلى صفية فردها وقل لها إن الله عز

وجل وضع في حرمه شيئاً لا ينبغي أن يُخرج منه ، قال عبد الأعلى فما هو إلا أن نحينا ذلك فكأنما نشطنا من عقاب اه من المجموع . وصفية هذه صحابة قرشية . وقد روى الشافعي والبيهقي مثله لكن بلفظ آخر .

### فضل الحرم وخصائصه وتعظيمه

أما ما يمتاز به الحرم من الخصائص والفضائل على غيره من الأرض فشيء لا يمكن حصره ، ولكن نذكر بعضاً من ذلك ملخصاً من كتاب [الجامع اللطيف] لابن ظهيرة القرشي مع بعض زيادات .

( فمن ذلك ) ما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لما عقر عمود الناقة وأخذتهم الصيحة لم يبق منهم أحد إلا رجلاً واحداً كان في حرم الله عز وجل فمنعه الحرم فقالوا : من هو يا رسول الله ؟ فقال أبو رغال أبو ثقيف فلما خرج من الحرم أصابه ما أصاب قومه » . قوله أبو ثقيف : يعني جد هم .

( ومنها ) أنه لا يدخل أحد الحرم إلا بإحرام بحج أو عمرة . روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « كانت الأنبياء عليهم السلام يدخلون الحرم مشاة حفاة » . وعنه أيضاً أنه قال « حج الحواريون فلما بلغوا الحرم مشوا تعظيماً له » .

( ومنها ) محريم صيده وقطع شجره وحشيشه سواء في ذلك أهل الحرم وغيرهم ، وسواء المحرم والحلال .

( ومنها ) أن يمنع الكفار من دخول الحرم فليس على وجه الأرض بلدة خالية من الكفار سوى الحرمين الشريفين مكة والمدينة .

(ومنها) تحريم إخراج أحجاره وترا به إلى الحل، وكراهة إدخال ذلك من الحل إلى الحرم .

(ومنها) أن ذبح دماء الهدايا والجبرانات لا يجزئ إلا في الحرم .

(ومنها) أن المتمتع والقارن إذا كانا من أهل الحرم لادم عليهما لكونهما من حاضري المسجد الحرام .

(ومنها) أنه لا يحل حمل السلاح بالحرم لغير ضرورة عند مالك والشافعي ، لما رواه مسلم عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل حمل السلاح بمكة » .

(ومنها) أن الدجال لا يدخل مكة ولا المدينة كما في الصحيح .

(ومنها) أن الصلاة سواء كانت سنة الطواف وغيرها لا تكره في أى وقت من الأوقات في حرم مكة سواء المسجد وغيره، لخبر «يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار» رواه الترمذى وغيره : بخلاف خارج حرم مكة وبخلاف حرم المدينة وبيت المقدس فإن الصلاة التى لأسبب لها لا تصلى فيها فى خمسة أوقات كما هو معروف فى كتب الفقه .

(ومنها) تضاعف الحسنات فى مكة وبالأخص الصلاة فى المسجد الحرام كما فى حديث ابن الزبير رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فى مسجدى » رواه الإمام أحمد اهـ . وفى بعض الروايات « صلاة فى بيت المقدس بخمسمائة صلاة » ولا فرق فى التضعيف بين الفرض والنفل . واختلفوا فى المراد بالمسجد الحرام

الذى تضاعف فيه الصلاة على سبعة أقوال : قيل الكعبة والمسجد حولها ، وقيل مكة ، وقيل جميع الحرم ، وقيل غير ذلك : راجع العزيزى على الجامع الصغير ، وروى مرفوعا عن ابن عباس رضى الله عنهما «من حج من مكة ماشيا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم ، قيل له وما حسنات الحرم ؟ قل بكل حسنة مائة ألف حسنة » .

وذكر الأزرقي فى أخبار مكة « أن النبى صلى الله عليه وسلم حين استعمل عتاب بن أسيد على مكة قل هل تدرى على من استعملتك ؟ استعملتك على أهل الله فاستوص بهم خيرا يتولها ثلاثا » وعن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال لمقبرة مكة « نعم المقبرة هذه » .

وقل عليه الصلاة والسلام « الحجون والبقيع يؤخذ بأطرافهما وينثران فى الجنة » وهما مقبرتا مكة والمدينة . وقال « من مات فى أحد الحرمين بعث يوم القيامة آمنا » .



صورة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة وقد ظهرت اثنتان من مآدنه والقبة التى على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم .

## فصل فى الزيارة

اعلم أن زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست واجبة شرعاً ولا تدخل فى أعمال الحج ، فمن حج ولم يزر فقد تم حجه وسقطت عنه الفريضة . وإن من الخطأ الشائع لدى جملة الحجاج أن من حج ولم يذهب إلى المدينة للزيارة فحجه ناقص ، فينبغى تعليم الجاهل أمور دينه — أما ما يجب على الزائر وما يستحب أن يأتى به فقد ذكره الإمام النووى رحمه الله تعالى فى كتابه [ الإيضاح ] حيث يقول : يستحب للزائر أن ينوى مع زيارته صلى الله عليه وسلم التقرب إلى الله تعالى بالمسافرة إلى مسجده صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه <sup>(١)</sup> وأن يكثر من الصلاة

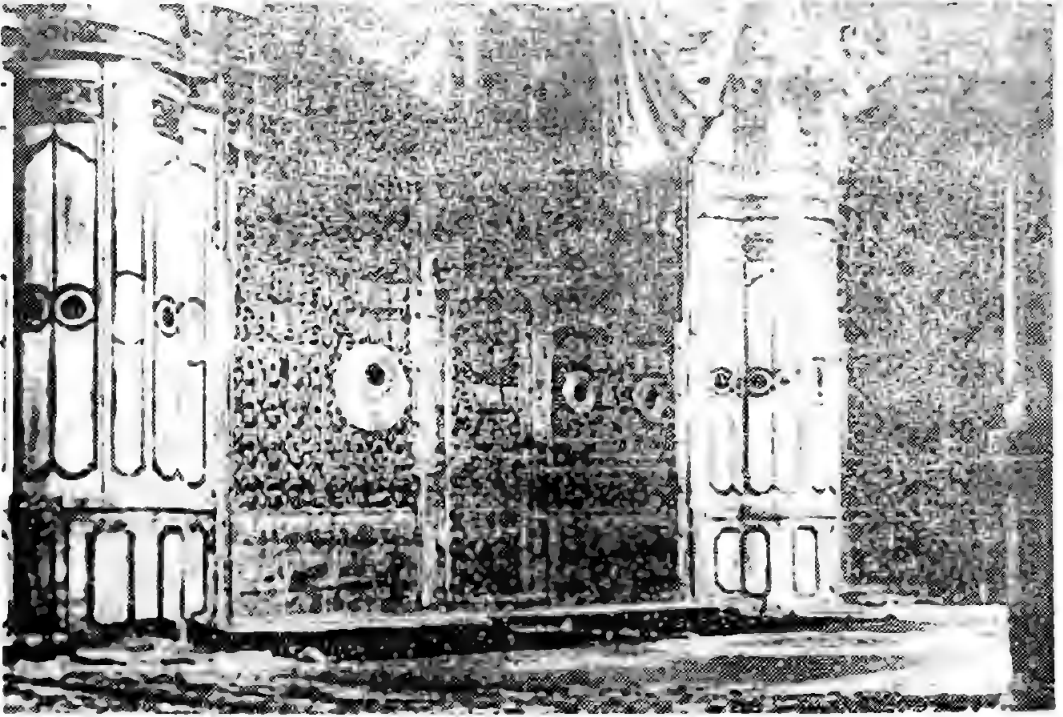


المسجد النبوى الشريف وبه القبة النبوية الخضراء

---

(١) لما جاء فى الصحيحين أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلثة مساجد : المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا » وجاء فيهما أيضاً « صلاة فى مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام » .

والسلام عليه في ضيقه، فإذا وصل إلى باب مسجده صلى الله عليه وسلم فليقل ما قدمناه في دخول المسجد الحرام وهو «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، بسم الله والحمد لله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك» .

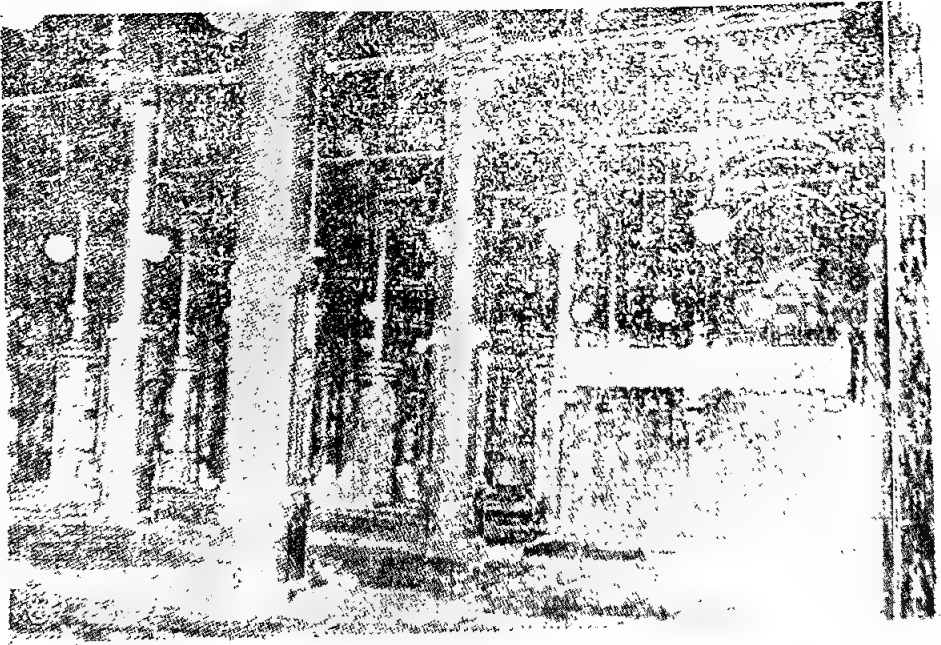


رسم المقصورة المحيطة بقبر النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الجهة منها هي جهة الزيارة وفي شباكها الدجاس ظهرت ثلاثة نقوب فالثقب المنورد الذي من اليسار هو الذي يقابل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثقب الثاني يقابل وجه أبي بكر الصديق والثقب الثالث يقابل وجه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وبعض العلماء يقول إن ما بين الثقب الأول والثاني هو المقابل للوجه الشريف والله أعلم .

ويقدم رجله اليمنى في دخوله المسجد وإذا خرج قدم رجله اليسرى وقال هذا الدعاء إلا أنه يقول «وافتح لي أبواب فضلك» وهذا الدعاء والذكر مستحب في كل مسجد، ويدخل فيقصد الروضة الكريمة وهي ما بين المنبر والقبر فيصلي

تحية المسجد بجانب المنبر ثم يأتي القبر الشريف فيستدبر القبلة ويستقبل جدار القبر ويكون متأدبا في موقفه ثم يسلم ولا يرفع صوته بل يقتصد فيقول : السلام عليك يا رسول الله وعلى آلك وأهل بيتك وأزواجك وذريتك وأصحابك أجمعين ، السلام عليك وعلى سائر الأنبياء وجميع عباد الله الصالحين ، جزاك الله عنا يا رسول الله أفضل ما جزى نبيا عن قومه ورسولا عن أمته ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه ، وأشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وجاهدت في الله حق جهاده . اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . ومن عجز عن حفظ هذا وضاق وقته عنه اقتصر على بعضه . وأقله : السلام عليك يا رسول الله ، فقد جاء عن ابن عمر وغيره من السلف الاقتصار جدا ، فكان ابن عمر يقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه . وعن مالك رحمه الله تعالى أنه كان يقول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . ثم إن كان قد أوصاه أحد بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان ، أو فلان ابن فلان يسلم عليك يا رسول الله أو نحو هذا من العبارات ، ثم يتأخر إلى صوب عيِّنه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه لأن رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : السلام عليك يا أبا بكر رضي رسول الله وثانيه في الغار ، جزاك الله عن أمة نبيه صلى الله عليه وسلم خيرا ، ثم يتأخر إلى صوب عيِّنه قدر ذراع للسلام على عمر رضي الله عنه فيقول : السلام عليك يا عمر ، أعز الله بك الإسلام ،

جزأت الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيراً، ثم يتقدم إلى رأس القبر فيقف بين القبر والأسطوانة التي هنالك ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويمجده ويدعو لنفسه بما أحبه ولوالديه ولمن شاء من أقاربه وأشياخه وإخوانه وسائر المسامين، ثم يأتي الروضة فيكثر فيها من الدعاء والصلاة، فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي» ويقف عند المنبر يدعو. وكره مالك رحمه الله تعالى لأهل المدينة كلما دخل أحدكم المسجد وخرج الوقوف بالقبر الشريف قال وإنما ذلك للغرباء، قال: ولا بأس لمن قدم منهم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعوه ولأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما.



الروضة الشريفة وبها المنبر والمكبر وهي ما بين المنبر والقبر الشريف



ولا يجوز لأحد أن يطوف بقبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أن يلصق  
بطنه أو ظهره بجدار القبر، ولا أن يمسه بيده، ولا أن يقبله ؛ بل الأدب أن يبعد  
منه كما يبعد منه لو حضر في حياته صلى الله عليه وسلم فهذا هو الصواب وهو  
الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه .

### مقبرة البقيع



صورة مقبرة البقيع بالمدينة المنورة وهي معبرة كبرة تقع بحدود البلد دفن بها بعض  
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبعض أولاده وأقربائه كما دفن بها آلاف من الصحابة وكثير من  
التابعين وكبار أئمة المسلمين رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

وإذا زار قبور البقيع قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون  
اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقدة<sup>(١)</sup> اللهم اغفر لنا ولهم . ويؤثر القبور الظاهرة فيه  
وقد ثبت في الصحيح في فضل قبور البقيع وزيارتها أحاديث كثيرة ، وإذا زار  
قبور الشهداء بأحد قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين . الخ . والأولى أن يبدأ بزيارة

---

(١) البقيع هنا بالباء : وهو دفن أهل المدينة ، سمي ببقيع الغرقدة لغيره كان فيه : وهو ما عظم من  
الموسج . قاله النووي .

سيدنا حمزة رضى الله عنه عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان عليه الصلاة والسلام يحب جبل أحد ففي الصحيحين « هذه طابة وهذا أحد وهو جبل يحبنا ونحبه » وإني هـذا الجبل جاءت الصحابة رضى الله عنهم يوم أحد: وفيه أيضا قبور الشهداء ..

وأن يأتي مسجد قباء فيصلي فيه ، فقد ورد في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء راكباً و ماشياً فيصلي فيه ركعتين » وفي رواية صحيحة « كان يأتيه كل سبت » انتهى كل ذلك باختصار من كتاب [ الإيضاح في مناسك الحج ] للإمام النووي رحمه الله تعالى .  
ومسجد قباء هو أول مسجد بناه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحمل الحجارة بنفسه الشريفة إعانة للعملة على بنائه ، وهو المسجد الذي أسس على التقوى ، بينه وبين المدينة ثلاثة أميال أو ميلان . وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يأتي مسجد قباء يوم السبت ماشياً تارة وراكباً أخرى اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

جاء في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما كان ليلتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد » .

وروى بالأسانيد الصحيحة في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم خرج إلى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » .

وفي صحيح مسلم عن بريدة رضى الله عنه قال «كان صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين وإنا إن شاء الله بكم للاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية» .

( واعلم ) أن لزيارة القبور الخالية من المنكرات والخرافات والبدع فائدتين :  
( الفائدة الأولى ) الاعتناظ والتفكير فيها حتى لا يكون المرء غافلا عن مصيره ، فإن زيارتها تلين القلوب وتذكر بأحوال الآخرة ، فيسكب الإنسان دموع الندم والحسرات ، ويجدد التوبة من كل الذنوب والهفوات ، ويستعد لبيت الوحدة والغربة بالأعمال الصالحات ، ويتقن من ظلمته بنور الإيمان وسراج الطاعات ، ويتضرع إلى الثواب الرحيم ، والغفار الستار الكريم ، أن يعامله برحمته واطفه ، وإحسانه وفضله في الحياة وبعد الممات ، فإنه لاشك راحل إلى القبور مهما طال به العمر وامتد به الأجل ، وفي الحديث « كفى بالموت واعظا » .

( الفائدة الثانية ) الاعتبار بأحوال المزور ، فإن كان صاحب القبر نبيا من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تفكر فيما مرَّ عليه من المشقة والتعب في سبيل الدعوة إلى الله تعالى وهداية قومه وأُمَّته وما لاقى منهم من المصائب والمحن وعدد من آمن به ومن كفر ، فيصلى ويسلم عليه ، ويحمد الله تعالى أن جعله من المسامحين وأن هداه للإيمان به وبجميع إخوانه من الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وإن كان صاحب القبر أحد الصحابة رضى الله عنهم تفكر في أعمالهم الباهرة وكيف أنهم نصرُوا الإسلام وقَاتلُوا الكفار لتكون كلمة الله هي العليا وكيف أن المهاجرين منهم تركوا أوطانهم وهاجروا مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم إلى المدينة ، وكيف أن الأنصار منهم قاموا بنصرة الدين الحنيف وآووا النبي الكريم عليه الصلاة والسلام وبذلوا أنفسهم وأموالهم لله ولرسوله ، ولذلك ورد في حق بعض الصحابة أحاديث كثيرة تدل على ما لهم من الفضل والمكانة ، كما ورد في حق عموم الصحابة أحاديث ترفعهم إلى أعلى الدرجات وأسمى المراتب ، فيترضى عنهم ويطلب من الله لهم أوفى الجزاء .

وإن كان صاحب القبر من العلماء العاملين والأتقياء الصالحين ، تذكر مآلهم من الفضل ، وما لهم من الخدمات الدينية والعلمية في نفع الأمة وإرشاد الناس . وما للصالحين من المزايا التي خصهم الله تعالى بها وما لهم من الذكر الحسن في الدنيا والآخرة ، فيدعو لهؤلاء وأولئك بالرحمة والمغفرة وحسن المكافأة ، ويتمنى أن يكون منهم وأن يحشر في زميرتهم .

وإن كان صاحب القبر من أهل المعاصي والفساد حمد الله تعالى الذي عافاه مما ابتلى به غيره ، وترحم عليه ودعاه بالعفو والغفران والإكرام والإحسان ، فالله تعالى هو البر الرحيم وهو أكرم مسئول ، فلا تضره المعاصي ولا تنفعه الطاعات ، وهو جل جلاله إن شاء يبدل السيئات بالحسنات زيادة على عفوه وغفرانه ..

فقبور البقيع بالمدينة وقبور المعلاة بمكة والأمكنة المقدسة ، بل وجميع المقابر في جميع البقاع كلها توحى بالمظة والعبرة ، وتلهم التفكير والذكرى وتفتح القلوب المقفلة والأعين المطبقة ما لم يكن ممن قال الله تبارك وتعالى فيهم « لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها » نعوذ بالله

من كل ذلك ونسأله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة والحفظ من الفتن ما ظهر  
منها وما بطن، كما نسأله أن يختم حياتنا على الإيمان الكامل، وأن يمتننا على طهارة ونظافة  
بدون تعب ولا مشقة لنا ولأهلنا وأولادنا، ونسأله الراحة عند الموت والعفو عند  
الحساب بفضله ورحمته، وصلى الله على سيدنا محمد أبي القاسم الأمين وعلى آله  
وصحبه وسلم.

---

## الخاتمة

يقول مؤلفه محمد طاهر الكردي المكي الشافعي الخطاط، ستره الله تعالى،  
وأسعده وذريته في الدارين : لقد توخيت في كتابي هذا بسط مسائل الحج  
وتفصيل أحكامه على المذهب الشافعي ، وجمع الأمور المتناسبة في محل واحد ،  
ليسهل فهمه ومراجعته ، وهذا هو الواجب نحو أحكام الحج خامس أركان  
الإسلام ، الذي يعد بحق ركنا دينيا وثقافيا واجتماعيا وأديبا وسياسيا .

فالحج هو السبب الأعظم والمؤتمر السنوي الأكبر في ربط الأمم الإسلامية  
بعضها ببعض . ففي موطن الحج وأيامه يتعارف القاصي بالداني ، والأمير بالأمير  
والرئيس بالرئيس ، والعالم بالعالم ، والغني بالفقير ، والأبيض بالأسود ،  
فيجمعون أمرهم على توحيد كلمتهم وربط قلوبهم وتقوية جبهتهم الجسدية والمعنوية  
وإلى هذا جاءت الإشارة في القرآن الكريم « ليشهدوا منافع لهم » فإطلاق  
لفظ « منافع » يعم كل مافيه منفعة للمسلمين . ولهذا كان ذلك اليوم هو العيد  
الأكبر في نظر الدين الخفيف .

هذا، ولا يخفى أن القاصدين إلى بيت الله الحرام ، هم جموع زاخرة من الحجاج  
يأتون من جميع الأقطار والممالك والبلدان في كل عام ، على اختلاف طبقاتهم  
ومذاهبهم . لذلك تقترح على أولى الأمر والسلطة أن يأمروا بتشكيل لجنة رسمية  
من كبار علماء المذاهب الأربعة ليضعوا كتابا مبسطا عن أحكام الحج والعمرة  
يمكن صلاحيته لعامة الناس بدون تعقيد ولا تشويش ، وأن يتوخا فيه اليسر  
والتسهيل وتقريب المذاهب ماوسعهم الشرع الشريف رحمة وتخفيفا على الناس ؛  
فقد روى الشيخان أحسن الله اليهما « أنه صلى الله عليه وسلم ماسئل عن شيء يومئذ

قُدِّمَ وَلَا أُخَّرَ إِلَّا قَالِ افْعَلْ وَلَا حَرْجَ» وَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فَقَالَ لَا حَرْجَ ، فَالْنَبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْصِدُ بِذَلِكَ التَّيْسِيرَ وَالرَّحْمَةَ بِالنَّاسِ فِي أَعْمَالِ الْحَجِّ الْكَثِيرَةِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى .

كما نقترح ترجمة هذا الكتاب الذي تضعه هذه اللجنة المعتبرة المحترمة، إلى عدة لغات: أى بعدد لغات أجناس الحجاج وطبعه على نفقة الحكومات الإسلامية .

كما نقترح أيضا أن توفد كل حكومة مع حجاجها عددا كافيا من العلماء ليرشدوا عوام الحجاج إلى مناسك الحج ونيعلّموهم الأحكام بنفس لغاتهم فيكون ذلك أدعى إلى نشر الدين والتعليم بين كافة طبقات الحجاج وأجناسهم .

\* \* \*

ونختم كتابنا هذا بالابتهاال إلى الله سبحانه وتعالى أن يجعله خالسا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من طالعه بقلب سليم ، وأن لا يحرمنا من الأجر عليه والثواب ، وأن يلهمنا الرشد والصواب ، وأن يصلح أحوالنا ويحقق آمالنا ، ويتقبل أعمالنا ، وأن يستر في الدارين عوراتنا ، وأن يختم حياتنا بأفضل الأعمال وعلى الإيمان الكامل ، وأن يميّتنا على طهارة ونظافة وراحة تامة بدون تعب ولا عناء . وأن يجعل لنا خلفا صالحا وذرية مباركة محفوظين من الفتن موفقين للخيرات . وأن يشبّتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة وأن يجعلنا من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وأن يجعلنا مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، وأن يكتب الصحة والسلامة للحجاج في البحر والبر والهواء . وأن ينصر جنده المجاهدين

في سبعين بعلاء كثيرة بين ، وأن يهدم الكفرة والمشركين ، وأن ينشر الأمن  
والأمان والسلام والبركة والرخاء : في ربوع الأرض عامة . ولأقطار  
الإسلامية وفي بلاد الحرمين خاصة .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، المختار وعلى آله الأطهار  
وصحبه الأخيار المهجرين ، والتابعين .

سبحان ربك رب العرش العظيم ، يعظون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله  
رب العالمين . المؤلف



## حكم وأمثال - للمؤلف

حركات المرء تدل على عقله . حفظ المعروف من المروءة . لا تهتد شيئا  
لمن لا يقدره . تقدير الأعمال يزيد نشاط العمال . مراعاة إحساس الأصدقاء  
تقوى حبل الصداقة . العزيز إذا افتقر هان . دوام العزلة يميئ النشاط  
والهمة . الاعتراف بالإحسان من كمال الإنسان . إذا افتقر العاقل تعرض للزلل .  
الاستبداد والقسوة يورثان البلادة والجفوة . هضم الحقوق موجب للعقوق .  
لا ينهض المرء بفقره . الكريم إذا ضاقت به الأحوال لم يختلط بالناس .  
المال أساس النجاح . الكريم بلا مال كالشجاع بلا سلاح . المال يستر  
العيوب . الأحمق واللئيم يضيع فيهما المعروف . كثرة الخضوع تفاق .  
لا يشقى من حالفه الحظ . لا تحتقر ضعيف اليوم فقد يصبح غدا عظيما .  
لا تنودد إلى من لا يعتبرك . الفوضى عاقبتها الفشل . الصبور إذا انتقم بطش .  
الانهماك في العمل يؤدي إلى الملل . من احترم غيره احترم نفسه . الوظائف  
تكيّف الرجال والرجال تهض بها .

## ومن نظم المؤلف

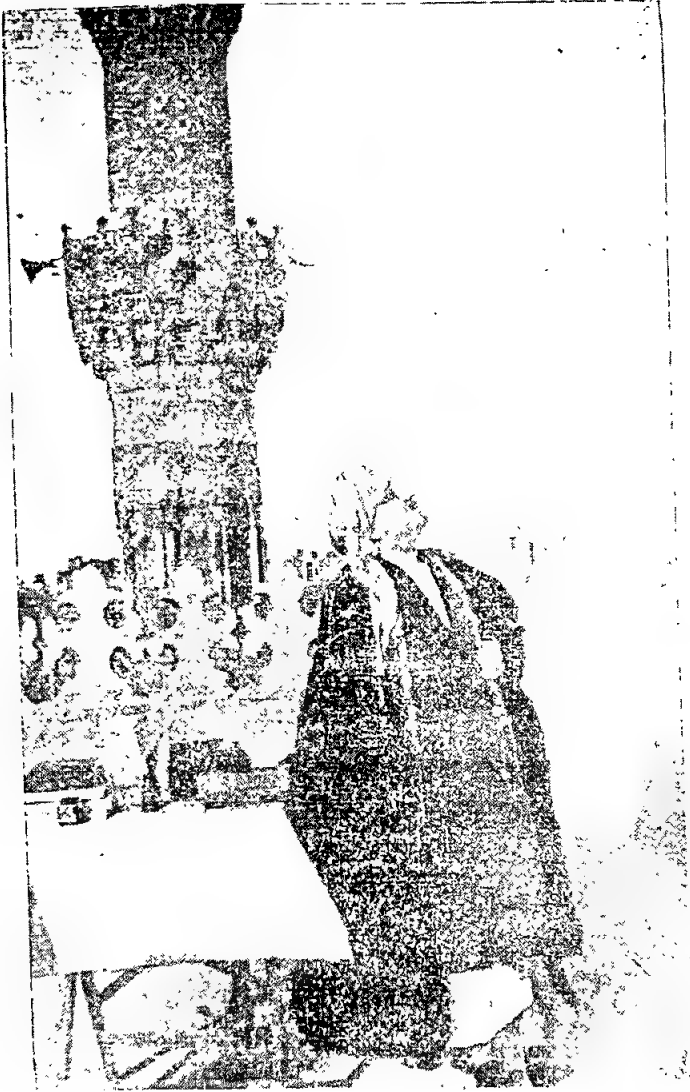
الأمر لله ليس الأمر للفلان	ولا لزيد ولا عمرو ولا ملك
ما شاء كان وما لم يكن أبدا	فما هنالك شواق بعشر
تنزه الله عن أهل وعن ولد	وعن شريك فما في الأمر من شك
إليه وجهت وجهي دائما أبدا	له صلاتي وصومي مخلصا نسك

## ومن نظمہ أيضا

دع الأمر تحت القضا والقدر      فما ينفع العقل لا والحذر  
فمن رام سخطا على ما جرى      فذاك الكفور وشر البشر  
ومن سلم الأمر نال المنى      وما يبتغيه ونال الظفر  
فصبرا جميلا على ما قضاه الله      عساه يزيل الضر  
ولا تتركنّ الدعا والطلب      فإن اللطيف به قد أمر  
ولا تركبن بحار الهوى      فإن المعاصي قرين الخطر

## ومن نظمہ أيضا في التضرع

زدني بفرط الإبتلاء تصبرا      وأطف بما قدّرتہ فيما جرى  
يا من له عنت الوجوه جميعها      رحماك فالعبد الذليل تحيرا  
إن لم يكن لي منك لطف شامل      أو فضل إحسان على مكررا  
فمن الذي أرجو لكشف بليتي      أو من إليه أميل من بين الوري  
والكل مفتقر إليك وسائل      من فيض جودك نقطة أن تقطرا  
لأرتجى أحدا سواك فأنت لي      نعم الملاذ ومن رجاك استبشرا  
إني سألتك والهموم تراكت      والدهر عائد والزمان تنكرا  
حاشا تحيب من رجاك مؤملا      مهما جنى أو كان فيك مقصرا



. صورة المؤلف وهو واقف ينظر إلى السماء  
فوق سطح الرواق العباسي بالأزهر الشريف بالقاهرة

فائدة مهمة :

## الكعبة المشرفة وهندستها

لقد نشرنا مقالة مهمة عن اتجاه المسامين إلى الكعبة المعظمة في صلواتهم أينما كانوا في جريدة البلاد السعودية التي تصدر بمكة المكرمة، وذلك بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ للهجرة بعنوان (الكعبة المشرفة وهندستها) ولم كانت هذه المقالة فريدة في بابها دقيقة في معناها، أحببنا ذكرها وإعادة نشرها مع ما جاءنا من الجواب عليها من مصلحة المساحة المصرية، حبا في نشر العلم وتنوير الأذهان. فلنذكر أولا نص مقالتنا في الجريدة المذكورة وهو:

الكعبة المعظمة : هي قبة المسامين يتجهون إليها في صلواتهم أينما كانوا من بقاع الكرة الأرضية، قال الله تعالى « جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس » وقال أيضا « قد نرى قلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » وقال صلى الله عليه وسلم « يُنْزِلُ اللهُ عز وجل على هذا البيت كل يوم ليلة عشرين ومائة رحمة، ستون منها للطائفين، وأربعون للمصلين، وعشرون للناظرين » .

ولما كانت لهذه الكعبة التي بناها خايل الله إبراهيم عليه السلام منزلة سامية في قلوب كافة المسامين كان حقا علينا أن ندرسها من كافة النواحي الدينية والتاريخية. ولقد خطرت في بالنا نقطة دقيقة مهمة أحببنا عرضها على أنظار إخواننا المسلمين وهي : أن إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين بنى هذه الكعبة الغراء على الأساس الذي عرفه الله تعالى أن يدينها

عليه فبنائها حسب الأمر الإلهي « فهل يدل اتجاه أركانها وموضع بابها على نفس الجهات الأربع وهي الشرق والغرب والجنوب والشمال » أم لا ؟

نرجو من حضرات العلماء الأجلاء وأرباب الهندسة والفلك ( إفادة دقيقة مبنية على القواعد العامة والآلات الفلكية العصرية على وجه الضبط واليقين لأعلى الحدس والتخمين ، كما نرجو منهم بيان موقع جبل حراء وجبل الرحمة بعرفات من الكعبة المشرفة بالضبط وبيان مواقع الحارات والشوارع بمكة المكرمة بالنسبة لجهة الكعبة المشرفة ؛ بمعنى إلى أى درجة يكون ميل كل حارة إلى الجهات الأربع وموقع الكعبة من الجهات أيضا ؟ .

ولقد ذكر بعض العلماء « أن بعض البلدان يصلون إلى جهة باب الكعبة ، وبعض البلدان يصلون إلى الجهة المقابلة لباب ، وبعض البلدان يصلون إلى جهة الميزاب ، وبعض البلدان يصلون إلى الجهة المقابلة لميزاب » ولكن لا ندري هل ذكروا ذلك من باب الظن أو اليقين ؟ ومن رأينا أن ذلك راجع إلى أهل الهندسة وأهل الفلك ، نعتي أن نطلع على إفادتهم المبنية على القواعد والأصول المرعية ، وليس ذلك بمستلكر فأن الله عز وجل حكما دقيقة فدهتدى إلى شئ ، منها عقول البشر وقد تنبه فيها . ففي نتيجة الحكومة المصرية رسم يبين اتجاه القبلة في مدينة القاهرة مع بيان درجة انحراف القبلة من الجنوب نحو الشرق ودرجة سمتها من الشمال نحو الشرق أيضا . كما في مصالحة المساحة المصرية خبراء يعرفون اتجاه القبلة في أى مكان بالديار المصرية .

وهذا هرم الجزيرة الأكبر بمصر ، قال الذين بنوه أقاموا بنبائه على أساس عجيب ودقة متناهية ؛ فقد ذكر علماء الآثار أن الهرم الأكبر الذى هو البناء الوحيد فى العالم من نوعه هو أدق بناء فى العالم من حيث توجيه زواياه نحو الجهات

الأصلية؛ ومما يزيد في شأنه من هذه الناحية أن زوايا قاعدته تواجه بالضبط الشمال والشرق والجنوب والغرب ، وأن انعكاسات الشمس عن أوجه الهرم تشير بالدقة إلى الأيام التي يحدث فيها الانقلاب الشتوي والاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي والاعتدال الخريفي ، وقد قدم في السنوات الأخيرة كثير من العلماء بدراسات وافية عن تاريخ الهرم وهندسة بنائه لأثرى لازما لسرد ما وصلوا إليه ، وإنما ذكرنا ما تقدم تنبيها للوعى العامي واستنهاذا لهمم العلماء في النظر إلى ما وضعه الله تعالى من خفايا الأمور والأسرار في مخلوقاته كما قال عز شأنه في محكم كتابه العزيز « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فذكر إنما أنت مذكر » إلى غير ذلك من الآيات ، نسأل الله الهداية والتوفيق آمين .

انتهى نص مقالتنا في الجريدة ، ولنذكر الآن إجابة مصلحة المساحة المصرية عليها ، وهذا نصها :

« حضرة الأستاذ محمد طاهر الكردي الخطاط بالمعارف العامة بمكة المكرمة ، السلام عليكم ورحمة الله .

— بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ ٢١ رجب سنة ١٣٧١ الموافق ١٦ إبريل سنة ١٩٥٢ نرجو الإحاطة بأننا قمنا بدراسة موضوع الأسئلة الواردة في مقالكم عن تاريخ الكعبة الشريفة وهندستها من واقع الأعمال التي قامت بها مصلحة المساحة أخيرا بمكة المكرمة ، وفيما يلي الرد عما يدخل في اختصاص هذه المصلحة :

١ — تبين من الأعمال المساحية التي عملت أخيرا أن أركان الكعبة الشريفة لا تتجه إلى اتجاه معين ، وأن حوائطها ليست متعامدة تماما ، وتختلف أطوالها عن

بعضها البعض ، كما تميل هذه الحوائط عن الجهات الأربع بحوالى ٥٧ درجة .

٢ — يقع فار حراء فى الشمال الشرقى من نقطة وسط الكعبة ، وينحرف اتجاهه عنها بنحو ٤٢ درجة من الشمال وهو على خط عرض ٢٢° ٢٧' ٢١" شمالا وخط طول ٣٠° ٥١' ٣٩" درجة شرقا؛ ويقع جبل الرحمة فى الجنوب الشرقى من نقطة وسط الكعبة وينحرف اتجاهه عنها بنحو ٦٤ درجة من الجنوب نحو الشرق وهو على خط عرض ٨° ٢١' ٢١" درجة شمالا وخط الطول ٢٧° ٥٨' ٣٩" درجة شرقا. وأما نقطة وسط الكعبة وهى نقطة تقابل قطريها فتقع على خط عرض ١٥° ٢٥' ٢١" درجة شمالا وخط الطول ٣١° ٤٩' ٣٩" شرقا .

ومرفق بهذا لوحة مكة مقياس ١ / ١٠٠٠٠٠٠ مبينا عليها مواقع الأماكن المذكورة مؤشرا عليها بالخط الأحمر .

٣ — وقد قمنا بتبيان الاتجاه نحو الكعبة من الشمال الحقيقى نحو الشرق بالدرج على حافة لوحة المسجد الحرام وما حوله مقياس ١ / ٥٠٠ المرفقة بهذا بحيث يمكن تعيين الاتجاه نحو الكعبة فى أى مكان وذلك بتوصيل خط من نقطة منتصف الكعبة إلى هذا المكان ومدّه حتى يقابل حافة اللوحة فيكون الدرج المبين بها عند نقطة التقابل هو مقدار انحراف الكعبة فى هذا المكان من شمال نحو الشرق .

وينحرف الشمال المغناطيسى عن الشمال الحقيقى فى مكة المكرمة بدرجتين نحو الشرق ، فإذا أريد استعمال البوصلة يصرّح هذا المقدار من الانحراف الحقيقى المستخرج من اللوحة فيكون الناتج هو مقدار انحراف الكعبة عن الشمال المغناطيسى للمكان المطلوب .

٤ — ونظرا لأن المسافة بين نقطة منتصف الكعبة وكل من الباب  
والميزاب أو أى مكان آخر بها صغيرة جدا تكاد لا تذكر إذا ما قورنت بعدد  
المسافة بين الكعبة وأى بلد من البلدان الأخرى التى تقام بها الصلاة فإن هذه  
المسافة لا تؤثر فى تجده نصلى . وعلى ذلك تصبح الكعبة كلها كأنها نقطة  
واحدة بالنسبة لأمضى فى أى بلد آخر .

— — — — —

هذا هو نص إجابة مصلحة المساحة المصرية ، وحيث إن هذه الإجابة هى  
من الأهمية بمكان بالنسبة لكل مسلم ، فقد رأينا من اللازم أن نضعها فى مؤلفاتنا  
عند إعادة طبعها قريبا إن شاء الله تعالى ككتابنا « تاريخ القرآن وغرائب رسمه  
وحكمه » وكتابنا مقام إبراهيم عليه السلام ، وكتابنا هذا « إرشاد الزمعة لمناسك  
الحج والعمرة . وذلك للفائدة العامة » .

ونسأل الله رضا وتوفيقه وفضله وإحسانه إنه بعباده لطيف خير .



## إرشاد الزمرة لمناسك الحج والعمرة

الموضوع	الصفحة
مصادر الكتاب	٩
مقدمة الكتاب	١٠
أسرار الحج ومزاياه	١٣
عدد الحجاج من عام ١٣٤٣ إلى عام ١٣٧٣ من الهجرة	٢١
المقدمة - وفيها الترغيب في الحج والعمرة	٢٦
فرضية الحج والعمرة عند المذاهب الأربعة	٢٦
وقفة الجمعة - وحكم الإكثار من العمرة	٢٨
تمهيد - وفيه ميثقات الحج والعمرة مختصرا	٣٠
معنى التمتع والقران والإفراد	٣١
بيان الخطأ العظيم الذي يقع فيه ببعض الحجاج الجاهل	
حكم طواف القدوم وطواف الإفاضة وطواف الوداع .	٣٢
ماذا يحل للحاج بعد التحلل الأول - وبعد التحلل الثاني	
حكم تارك الركن أو الواجب أو السنة ، من الحج والعمرة	٣٣
بيان الأيام المعلومات ، والأيام المعدودات	
حكم ما إذا فعل المميز محظورا من محظورات الاحرام	
حكم قصر الصلاة وجمعها للمسافر ، والفطر في رمضان	٣٤
حكم قصر الصلاة وإتمامها إذا دخل الحجاج مكة	٣٦
حكم الاحرام لدخول مكة	٣٧
استحباب الغسل لداخل مكة	٣٨
ما يفعله الحاج إذا دخل المسجد الحرام	٣٩
الكلام على مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وصورته الفتوغرافية .	

الموضوع	الصفحة
شروط وجوب الحج والعمرة	٤٢
حج الفقير والمرأة ، والاستنابة عن الميت والمعذور	٤٤
ثواب الحج عن الغير	٤٥
أركان الحج والعمرة وواجباتهما	٤٦
كيفية الاحرام بالحج والعمرة	٤٧
النية - وفيها تفصيل حكم إدخال أحد النساكين على الآخر ومن أحرم في غير أشهر الحج	٤٨
التلبية والتكبير ، وصيغتهما ووقت الشروع فيهما	٥٠
قصيدة لطيفة في التلبية	٥١
سنن الحج والعمرة	٥٢
خطب الحج	٥٣
محرمات الاحرام	٥٤
أقسام المحرمات	٥٥
أنواع النسك - وفيه تفصيل معنى الإفراد والتمتع والقران	٥٦
حكم استيطان الغريب مكة ، والمساكين إذا سافر للخارج	٥٧
ما يجب على المتمتع والقارن	٥٨
الميقات - وفيه تفصيل ميقات الحج والعمرة	٥٩
ميقات المقيم بمكة	٦٠
أفضل جهات الحل لإتيان العمرة . وحكم من مسكنه بين مكة والميقات	٦١
ميقات الأجير عن الآفاق	٦٢
ما يجب على تارك الإحرام من الميقات	٦٣
صيام الثلاثة أيام التي في الحج يكون في ثلاث مسائل	٦٤
متى يجب ويندب صوم الثلاثة الأيام	٦٥
كيفية صيام السبعة الأيام الباقية	٦٦
الوقوف بعرفة - وفيه تفصيل تام	٦٧

الموضوع	الصفحة
الكلام على مسجد نمرة هل هو من عرفات أم لا	٦٥
حدود عرفات	٦٦
ما يجب على من وقف بعرفة ثم رجع منها إلى بلده	
الاشتغال بالدعاء والذكر بعرفات	٦٧
فوات الوقوف بعرفة - وفيه تفصيل تام	٦٩
متى يتصور فوات العمرة	٧٠
الإحصار	
أسباب الحصر ستة	٧١
الأول - منع العدو من إتمام النسك	
الثاني - الحبس ظلماً	٧٣
الثالث - الرق	
الرابع - الزوجية	
الخامس - الأصابة كالآب والأم والجذ	٧٤
السادس - الدين	
تحلل المحصر وكيفيته	
الإحصار بالمرض	٧٥
الطواف وأنواعه	٧٦
محل طواف الإفاضة ، وطواف القدوم ، وطواف الوداع	٧٧
ماذا تفعل المرأة إذا حاضت أو نفست قبل طواف الإفاضة	٧٨
حكم طواف الوداع ومتى يرخص للمرأة ترك المبيت بعد الوقوف	٧٩
مسائل فيمن لا يجب عليه طواف الوداع	٨٠
يستحب الإكثار من طواف التطوع - حكم صلاة ركعتي الطواف ومحلهما	٨١
واجبات الطواف	٨٢
متى يجوز طواف الوداع والإفاضة بالتيمم	٨٣
حكم المحرم الحامل لغيره في الطواف	٨٤

الموضوع	الصفحة
سنن الطواف وفيه كيفية استلام الركنين	٨٥
حكم المواالات بين الطوافات	٨٦
يعتبر لأدعية في الطواف	٨٧
أركان الكعبة الأربعة	٨٩
مكروهات الطواف وحده المسجد الحرام في صدر الاسلام	
السعي - وفيه حكم المواالات بين الطواف والسعي	٩٠
واجبات السعي	٩١
الكلام على ارتفاع أرض السعي . وعلى العقدين اللذين في الصفا والمروة	
متى يكره السعي بعد طواف الافاضة	٩٢
سنن السعي	
حكم المواالات بين مرات السعي	٩٣
الكعبة المشرفة وأصل السعي	٩٥
الحاق أو التقصير وفيه تفصيل تام	٩٦
هل الحلق أو التقصير ركن أم واجب؟	٩٨
الكلام على التحللين في الحج مفصلا	٩٩
الترتيب في أركان الحج والعمرة	
الأعمال المطلوبة يوم النحر	١٠٠
رمي الجمار	
حكم مواالات الرمي بين الحصيات وبين الجمرات - دخول وقت رمي الجمرات	١٠١
متى يفوت كل الرمي بأنواعه	١٠٢
حكم من ترك الرمي وكيفية الرمي عما فاته	١٠٣
الاستنابة في الرمي وشروطها	١٠٤
شروط صحة رمي الجمار	
ما يجزى في الرمي وما لا يجزى	١٠٥
موضع الرمي وحده	١٠٦

الموضوع	الصفحة
حكم من ترك شيئا من رمي الجمار	١٠٧
حكم رمي الجمار	
المبيت بمزدلفة	١٠٨
جمع صلاة المغرب مع العشاء بمزدلفة	١٠٩
مقضى يسهط مبيت مزدلفة عن الحاج	١١١
المشعر الحرام	
موضع نزول النبي صلى الله عليه وسلم بمزدلفة	١١٢
الإيقاد بمزدلفة	
أول من أوقد النار بمزدلفة	١١٣
المبيت بمنى	١١٤
حكم تارك المبيت بمنى	١١٥
مقدار الرضخ والماء والدرهم	١١٦
نية النفر من منى وشروطها	
سروص صحة النار الأول	١١٧
أقسام العذر في ترك المبيت أربعة	١١٨
السقاية ومعناها ، وأول من فعلها	١٢٠
لبس المحيط	١٢١
لبس القفاز ، حرمة عقد الإزار والرداء ، جواز اللبس لحاجة	١٢٢
لبس الجوزيب ، الاستحباب بنحو انجباءة والجبة ، الدخول في كيس النوم	١٢٣
لبس المشمخ أى العباءة ، الإزار بالسر أويل	
الجراحة على الخرب ، شد الخرقة للسلم ، تقلد نحو المصحف ولبس آلات الحرب	١٢٤
ما يجوز للمحرم استعماله بلا وجوب الفدية	
لبس الخلف ، وفيه التفصيل التام في ملبوس القدمين	١٢٥
تغطية الرأس والوجه ولبس القفازين	١٢٦
شد الخرقة على الرأس للجراحة ، ستر الرأس للضرورة ، متى يجب فديتان	١٢٧
ستر الرأس	

الموضوع	الصفحة
التوسد بنحو الوسادة والاستغلال بنحو الهودج . حكم ستر رأس الميت المحرم	١٢٧
حكم ستر وجه المرأة ، وحكم لبسها القفازين	١٢٨
التطيب	
حكم الطيب في المطبوخ والمشروب . استعمال نحو القرنفل والمصطكي	١٢٩
حكم المتطيب الناسي أو الجاهل أو المكروه	
شم الورد ومائه ، حمل قارورة الطيب	١٣٠
الجلوس على نحو فراش مطيب . حكم إلصاق المحرم الطيب بيده أو ثوبه	
إزالة الشعر والظفر	١٣١
حكم تطيب الميت المحرم ، وحكم المحرم إذا طيبه غيره	
ما يجب في إزالة الشعر . حكم ترجيل الشعر وحكه وحلق الرأس لنحو قمل	١٣٢
حكم المحرم إذا حلق شعر الحلال والعكس وتفصيل حكم الفدية على الخالق أو المخلوق	١٣٣
حكم تقليم الأظفار	١٣٤
حكم إزالة المنكسر من الظفر .	
ما يجب في إزالة الظفر ، ومتى لا تجب الفدية على إزالته	
بيان الدم الواجب بسبب إزالة الشعر أو الظفر	
دهن الرأس واللحية ، والدهن بنحو الزيت والسمن	١٣٥
الدم الواجب بالدهن	١٣٦
الصيد ، وفيه تفصيل تام	
جزاء الصيد	١٣٨
جزاء الحيوان من ضبع وغزال وأرنب ونحوها	١٤٢
جزاء الطيور من حمام ويمام وقطا ونحوها	
ضمان الصيد إما بسبب مباشرة أو وضع يد أو تسبب	١٤٤
متى يجوز أكل لحم الصيد للمحرم	١٤٦
مسائل متفرقة في الصيد	١٤٧
ما يسن للمحرم وغيره من قتل المؤذيات ولو في الحرم	١٤٩

الموضوع	الصفحة
ما يحرم قتله من الحيوانات وما يكره وما يباح حكم صيد الحرم	١٥٠
حدود الحرم المكي الذي يحرم منه الصيد	
بعض مسائل في صيد الحرم	١٥١
أكل صيد الحرم وذبيحة الحرم - وفيه مسائل	١٥٣
حكم قطع شجر الحرم ونباته	١٥٥
اختصاص الضمان بحرم مكة ، وفيه مسائل مهمة	١٥٧
تقسيم نبات الحرم إلى نوعين	١٥٨
جواز تسريح البهائم في حشيش الحرم وشجره للرعى . . . . الخ	١٥٩
جزاء قطع شجر حرم مكة ونباته	١٦٠
حكم نقل تراب الحرم وأحجاره	١٦١
حكم نقل ماء زمزم ، ونقل تراب الحل إلى الحرم	١٦٢
عقد النكاح	١٦٣
المباشرة بشهوة	١٦٤
بيان الدم الواجب بالمباشرة - ومتى تتكرر الفدية فيها	١٦٥
الجماع	١٦٥
فساد النسك	١٦٦
الوطء الذي لا يفسد النسك	١٦٧
أقسام اجتماع في الإحرام	١٦٨
حكم من فسد نسكه - وفيه بيان الدم الواجب بالوطء	١٦٩
الأضحية	١٧٠
ما يجزى* في الأضحية وما لا يجزى*	١٧٢
دخول وقت ذبح الأضحية	١٧٣
ما يسن وقت الذبح	١٧٤
حكم الأضحية الواجبة بالنذر	

الموضوع	الصفحة
حرمة بيع أو إتلاف شيء من الأضحية ، وجواز الاتفاح بجملدها	١٧٥
جواز التوكيل في شراء الأضحية والعقيقة . . . . الخ	
الهدى	١٧٦
ما يسن في الهدى	١٧٧
ما لا يجوز في الهدى والأضحية وما يجوز فيهما	
استحباب تقليد البدنة والبقرة نعلين وإشعارهما	
ما يسن للذابح	١٧٨
كيفية تقسيم الهدى والتصدق به	
مخالفة النذر ودمه - وفيه جملة مسائل	١٧٩
حكم من نذر المشي	١٨١
تكرار الفدية - وفيه جملة مسائل	١٨٢
حاصل الكلام على تكرار الفدية أو عدمه	١٨٥
الدماء وما يقوم مقامها من الصوم والإطعام	١٨٧
حكم من أفسد حجاً أو عمرة مفردة	
أقسام الدماء الواجبة	١٨٨
وجوب تفرقة الدم وبدله على مساكين الحرم	١٨٩
متى يجب إراقة الدماء الواجبة	١٩٠
حكم من ذبح الدم الواجب فسرق منه قبل تفرقه	١٩٠
منظومة في دماء النسك	١٩١
جدول بأقسام الدماء الواجبة	١٩٢
زمان إراقة الدماء الواجبة في الإحرام ومكانها وتفرقتها	
اختصاص الحرم ومساكينه بذبح الدم وكيفية تفرقه للمساكين	١٩٣
حكم إحرام الولد والزوجة والعبد والصبي	١٩٤
من هو ولي الصبي وما يطلب منه أن يفعله عنه	١٩٦
حكم الصبي إذا بلغ أثناء الحج	١٩٧
كيفية الحج المسنون	١٩٨



الصفحة	الموضوع
١٩٨	متى يستحب للتمتع الاحرام بالحج
١٩٩	من يطلب قصر الصلاة وجمعها بمسجد نمرة
	التلبية والدعاء في يوم عرفة
٢٠٠	من يطلب جمع المغرب مع العشاء بمزدلفة
٢٠١	متى يقطع الحاج التلبية ، وفي أى جمرة يقف للدعاء
٢٠٢	متى يبدأ الحاج فى التكبير ومتى ينتهى منه
٢٠٣	لفظ التكبير ، واستحباب الصلاة فى مسجد الخيف
٢٠٤	عدم استحباب النزول بالمحصب الآن حين الرجوع من منى
٢٠٥	ما ينبغى للحاج فعله حين وجوده بمكة
٢٠٦	استحباب الدخول للكعبة والصلاة فيها
٢٠٧	استحباب نقل ماء زمزم للتبرك
٢٠٨	ما يكره فعله عند طواف الوداع
٢١٠	ضمان من كسر بيضة حمام مكة والحرم ، وضمان قطع شجرهما
٢١١	انتقام الله عز وجل لمن انتهك حرمة مكة
٢١٢	فضل الحرم وخصائصه وتعظيمه
٢١٥	فصل فى السفر إلى المدينة المنورة
٢١٦	ما يقال من الدعاء عند دخول المسجد النبوى
٢١٩	ما يقال فى زيارة قبور البقيع
٢٢١	حكمة زيارة القبور
٢٢٥	بعض اقتراحات المؤلف
٢٢٦	حكمه وأمثال للمؤلف
٢٢٨	من نظم المؤلف فى التضرع والتفويض
٢٢٩	فائدة مهمة ( عن الكعبة المشرفة وهندستها )
٢٣٢	جواب مصلحة المساحة المصرية عن هندسة الكعبة المعظمة وضبط موقع
	غار حراء وموقع جبال الرحمة بعرفات

## تصويب

الصواب	الخطأ	السطر	المصحف
والثاني أقرب كما بحثه بعض أهل العصر	والثاني كما بحثه بعض أهل القصر	١٨	٣٦
وقد سبق لفظها بصحيفة ٤٩	وسياتى لفظها	٤	٥٢
فالركن العراقي جهة باب الزيادة	فالركن العراقي جهة باب العمرة	٥	٨٦
والركن الشامي جهة باب العمرة	والشامي . . . الخ		
قصي بن كلاب	قصر بن كلاب	٤	١١٣
بلانية لزمه العود	بلانية العود	١٦	١١٦
بعد الزوال ولم يتم الرمي	بعدم الزوال ولم يتم السعي	١٥	١١٧
ومن انقلب على فرخ	ومن القلب على فرخ	١٣	١٤١
ومن عجيب	وفي عجيب	٢	١٦٣

## كتب مطبوعة للمؤلف

عدد	اسم الكتاب
١	تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه
٢	مقام إبراهيم عليه السلام
٣	منظومة في صفة بنايات الكعبة المعظمة
٤	لوحة فنية جميلة فيها صور الكعبة لأشهر بناياتها الأربعة
٥	تاريخ الخط العربي وآدابه
٦	تحفة العباد في حقوق الزوجين والوالدين والأولاد
٧	رسالة في الدفاع عن الكتابة العربية في الحروف والحركات
٨	حسن الدعاة فيما ورد في الخط وأدوات الكتابة
٩	الهندسة المدرسية
١٠	أدبيات الشاي والقهوة والدخان
١١	كراسة الحرمين في تعليم خط الرقعة « سبعة أجزاء »
١٢	مجموعة الحرمين في تعليم خط النسخ « جزء واحد »
١٣	دعاء عرفة
	نحت الطبع
١٤	تحفة الحرمين في بدائع الخطوط العربية
١٥	مختصر المصباح والمختار « لغة »
١٦	نقحة الحرمين في تعليم خطي النسخ والثلث
١٧	وضع علامات في القرآن الكريم
١٨	الموعظة الحسنة في عدم اليأس وفي الصبر والتفويض
١٩	عجائب ما رواه التاريخ
٢٠	المحفوظات الأدبية الممتازة
٢١	تراجم من لهم قوة الحافظة
٢٢	بدائع الشعر ولطائف الفن . وهذا الكتاب قدمه المؤلف هدية لدار الكتب المصرية بالقاهرة . وهو مقيد بها تحت رقم ١٥٢٢
٢٣	تعليق مختصر على كتاب تاريخ القطبي المطبوع
٢٤	خط المصحف العثماني والإملاء
٢٥	وضع علامات الترقيم في القرآن الكريم

[تنبيه] لقد تشرف المؤلف أسعده الله تعالى في الدارين بكتابة « مصحف مكة المكرمة » وهو أول مصحف كتبه بيده ، كما هو أول مصحف يطبع بمكة المشرفة ، وكذلك كتب على كثير من الحبوب كالقمح والأرز كتابات دقيقة من سور القرآن الكريم والأشعار الأدبية ، فإنه يكتب على الرزّة ثلاثة أبيات وعلى القمح أربعة أبيات ، كما أنه رسم بيده خرائط مفصلة للبلاد العربية بحجم طابع البريد . وقد أهدى من كل ذلك لبعض العظماء ودور الكتب ولتأحف الإسلامية والإفرنجية في مختلف الأقطار .



بسم الله تعالى وحسن توفيقه تم طبع كتاب :

إرشاد الزمرة لئناسك الحج والعمرة

لشيخ محمد طاهر بن عبد القادر بن محمود الكردي المكي

مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد علي  
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

( ٢٢ / ٤ / ٣٠٠٠ / ١٩٥٥ )

القاهرة في { ١٨ شعبان سنة ١٣٧٤ هـ  
١١ ابريل سنة ١٩٥٥ م }

مدير المطبعة  
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة  
محمد أمين عوران

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**

